جامعـــــة الجزائر
كليـــة العلـوم الإنسـانيـة والاجتماعيـة
قســـم التـــاريـــخ

تجارة زيت النخيل والتنافس البريطاني والفرنسي في خليج غينيا القرن19م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية
– حديث ومعاصر-

قائمة أعضاء لجنة المناقشة:
-د. مسعودة يحياوي: رئيسة.
-د. خالد صابر شريف: مقررا.
-د. محمد القــورصــو: عضوا.
-د. منصف بكـــاي : عضوا.

من إعداد الطالبة:
مسعودة قاسي

السنة الجامعية
2009 -2010

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها.

-أخي الأكبر أحمد الذي هو بمثابة الوالد.

-أفراد العائلة صغيرا وكبيرا.

-إلى كل الأصدقاء من بعيد أو قريب، خاصة الإخوة: حريدي نور الدين، يحياوي سامية، عون صغير، بلاد محمد نجيب، مسعودي عبد الجلال، الذين قدموا لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل.

-كما أشكر أساتذة معهد التاريخ الذين اشرف على تدريسي في مرحلة الليسانس والماجستير وأفادوني بنصائحهم وتوجيهاتهم.

-كما أشكر عمال المكتبة الوطنية "شارع فرانس فانون" الذين ساهموا بالقسط الوافر في إنجاز هذا العمل بتسهيل وتوفير وسائل البحث وظروف العمل المناسبة والمشجعة، وعمال المكتبة الجامعية.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

شكرا جزيلا.

شكر وعرفان

بعد أن وفقني الله بإنجاز هذه المذكرة فـــإنني أتوجـــه إلـــى الله ســـبحانه و تعالى أولا و أخرا بالحمد والشكر على توفيقه لي

و لان الكلمات هـــي كـــل مـــا أملـــك إزاء مـــن غمرنـــي بالجميـــل ولأن الشكر اعتراف بالجميل.

فإنني أتقدم بشكري و تقديري و كـــل امتنـــاني وعرفـــاني بالجميـــل إلـــى الأستاذ المشرف خالد صابر شريف الذي لـــم يبخـــل بنـــصائحه وتوجيهاتـــه السديدة و إرشاداته القيمة لي في إنجاز هذا العمل المتواضع.

شكرا جزيلا.

المقـــــدمـــــة

تعتبر منطقة خليج غينيا من أغنى المناطق في القارة الافريقية من حيث اليد العاملة والمواد الأولية ولقد كان أول إتصال للأوروبيين بها في القرن16م، بحيث تطورت العلاقات بينهما من تجارية إلى تبشيرية، ثم فيما بعد إلى رحلات جغرافية وأخيرا إلى وجود عسكري في العقد الأخير من القرن 19م.

كانت التجارة هي الرابط الأساسي بين خليج غينيا وأوروبا، فقد إنتقلت من التجارة الصحراوية القائمة على المبادلات التجارية عبر الصحراء إلى التجارة المدارية التي شهدت نقل العبيد في السفن الأوروبية عبر المحيط الأطلسي في اتجاه العالم الجديد.

لقد أدى انتشار الثورة الصناعية في بريطانيا مع نهاية القرن 18م، ثم أوروبا فيما بعد، إلى إقبال متزايد على المواد الأولية والأسواق الخارجية لتسويق فائض الإنتاج الأوروبي، فتحولت نظرة الأوروبيين لمنطقة خليج غينيا من خزان لليد العاملة من العبيد إلى خزان للمواد الأولية المتمثلة أساسا في مادة زيت النخيل.

كانت بريطانيا وفرنسا من أهم الدول الأوروبية المتنافسة في منطقة خليج غينيا من أجل الإستحواد على تجارة زيت النخيل، إذ بعد انسحابهما من المنطقة لمدة قصيرة، إثر إلغاء تجارة العبيد، عادا إليها من جديد مع مطلع القرن 19م.

أدى إلغاء تجارة العبيد وممارسة تجارة مادة زيت النخيل كمادة مهمة في الصناعة البريطانية، إلى عودة بريطانيا إلى مراكزها القديمة بخليج غينيا، كسيراليون وساحل الذهب والتوسع من خلالها إلى مناطق أخرى، عندما لاحظت فرنسا النشاط البريطاني وتوسعاته، قررت هي أيضا العودة إلى خليج غينيا، لحماية مصالحها وإسترجاع مكانتها القديمة في هذه المنطقة في إطار تجارة زيت النخيل، رغم عدم وجود إستعمالات لهذه المادة في الصناعة الفرنسية في البداية، وهذا لكي لا تقصى من الصراع في المنطقة مستقبلا.

كان التنافس البريطاني والفرنسي في إطار تجارة زيت النخيل يتم بإقامة علاقات مباشرة مع ملوك وزعماء منطقة خليج غينيا وذلك بإبرام الإتفاقيات معهم لإنشاء الوكالات التجارية ومن خلالها إحتكار التجارة والتوسع أكثر إلى داخل المنطقة.

إتسمت العلاقات التجارية بين التجار الأوروبيين والأفارقة بالمساواة، لكن مع حلول عام 1880م تغيرت هذه العلاقة بسبب تطور الصناعة الأوروبية، لاسيما في مجال التقنيات العلمية وظهور دول أوروبية منافسة للإحتكار البريطاني والفرنسي في المنطقة، كألمانيا التي أرادت أن تكون لها حصة من هذه المستعمرات في خليج غينيا.

فتحول التنافس التجاري إلى تنافس سياسي، لأجل احتلال وضم هذه المناطق واستخدامها كممر للتوغل داخل القارة الافريقية، فحتى عام 1880م، كانت معظم مناطق خليج غينيا تتمتع باستقلالها، إلا أنّ الاهتمام التجاري الأوروبي تحول إلى طموح سياسي، كما وضحه، المؤرخ ب.دافيدسون.B.Davidson بقوله :"حل عهد الامبريالية الجديدة والاحتكارات الرأسمالية المتنافسة، وبالتالي لم يعد الأوروبيون يكتفون بالتجارة بل أصبحوا يسعون إلى السيطرة السياسية المباشرة". (1)

إن الهدف من هذه الدراسة هو إبراز التنافس البريطاني والفرنسي في منطقة خليج غينيا من الجانب الاقتصادي – تجارة زيت النخيل– و تحوله مع نهاية القرن 19 إلى تنافس سياسي في إطار المد الاستعماري، حيث بعد إحتلال المناطق الساحلية، بدأ البريطانيون والفرنسيون يتوسعون إلى الداخل، إما سلميا أوعن طريق التدخل العسكري بالإحتلال الفعلي وتأكيد الملكية للمنطقة .

حاولت في دراستي هذه الإجابة على الاشكالية التالية :

مامدى أهمية خليج غينيا كحوض لإنتاج زيت النخيل وطبيعة التنافس البريطاني والفرنسي في المنطقة؟

للإجابة على هذه الاشكالية إنتهجت الخطة التالية :

---

(1)– آ. آدو : بوهان ، تاريخ افريقيا العام " افريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية (1880–1935) اليونسكو ، باريس ، المجلد ، 7–1990 ص 28 " (عبارة منقولة من هذا المرجع)

في الفصل الأول: قمت بدراسة عامة للموضوع، تطرقت فيها إلى الإطارالتاريخي والمكاني والبشري لخليج غينيا، ثم تجارة زيت النخيل بصفة عامة وتقنياتها والعوامل التي ساعدت على ظهورها وتطورها.

تناولت بالدراسة في الفصل الثاني: التنافس التجاري البريطاني والفرنسي في خليج غينيا في إطار تجارة زيت النخيل، والوسائل التي استعملت من أجل إحتكارها وإبعاد أي منافسة للقوتين في المنطقة والصراعات التى وقعت بين الطرفين المتنازعين في إطار هذه التجارة.

أما في الفصل الثالث فقمت بدراسة كيفية تحول الصراع، من تنافس تجاري إلى تنافس سياسي، والعوامل التي ساهمت في التغير الجدري للمواقف البريطانية والفرنسية مع نهاية القرن 19م ونتائجها.

اعتمدت في دراستي على عدة مصادر ومراجع، تدرس منطقةخليج غينيا، أوتدرج في دراستها المنطقة، أو دراسة خاصة بإحدى مناطق خليج غينيا، أهم هذه المصادر والمراجع:

إستعملت كتاب أ.ديك O.Dike الذي تناول بالدراسة منطقة دالتا النيجر بين 1830–1885 تجاريا وسياسيا واعتمدت عليه في الجانبين التجاري والسياسي، ومؤلف ب.شنابير B.Schnapper الذي تناول بالدراسة التجارة والسياسة الفرنسية في خليج غينيا ويعتبر مرجعا مهما بالنسبة لدراستي، كتاب بول ماسون Paul Masson أين يحلل فيه دور مرسيليا في الاستعمار الفرنسي وأدرج منطقة خليج غينيا ضمن دراسته، إضافة إلى كتاب القائد ماتاي Le Commandant Mattei الذي يعتبر مصدرا كونه يدرس منطقة الداهومي والنيجر الأسفل والبنوي، تاريخيا، سياسيا وتجاريا، وقد عاصر هذا الكاتب الصراع التجاري والسياسي البريطاني االفرنسي في هذه الفترة،و كان عنصرا فيه.

إضافة إلى مراجع أخرى، كان لها أهمية في الدراسة ككتاب د.رووي.
D.Rouire ج.دارسي. J.Darcy، اللذان درسا الصراع البريطاني والفرنسي من الناحية

السياسية خاصة، إضافة إلى كتب أخرى عامة أومتخصصة في جانب من جوانب الدراسة.

تجدر الإشارة، عن عدم توفر دراسات باللغة العربية لهذا الموضوع، فهي منعدمة، إلا بعض الكتب العامة أوالمترجمة الخاصة بالرحلات والاستكشافات.

ألفت الإنتباه في الأخير، أني أدرجت في دراستي التجارية والسياسية منطقة السيراليون، دون ذكرها جغرافيا لما لها من أهمية في الدراسة، وذلك لإعتماد بريطانيا عليها كنقطة إرتكاز هامة لمحاربة تجارة العبيد، والتوسع في منطقة خليج غينيا.

إن الدوافع التي جعلتني أختار هذا الموضوع هي:

-أولا: توسيع وتعميق المعرفة حول أسباب ونتائج التنافس البريطاني والفرنسي في منطقة خليج غينيا في إطار تجارة زيت النخيل، إنطلاقا من المذكرة التي قمت بها لنيل شهادة الليسانس، والتي تحمل عنوان:" زيت النخيل والتواجد البريطاني الفرنسي في إفريقيا جنوب الصحراء القرن 19م".

-ثانيا: إهتمام المؤرخين الغربيين والأفارقة المختصين في الدراسات الإفريقية بالمواد الأولية كمادة زيت النخيل، كأداة للتأريخ في غياب المصادر والوثائق، ومنها فتح باب جديد في الدراسات التاريخية يمكن من خلالها توفير مادة جديدة لمعرفة أعمق للقارة الإفريقية، فإنتهجت نفس الطريقة في عملي لدراسة التنافس البريطاني والفرنسي في خليج غينيا من خلال تجارة زيت النخيل.

الفصـــل الأول: البعد الإقتصادي لخليج غينيا.

-I- الوضـــع العـــام في خليج غينيا

-1- الإطار التاريخي:

-2- الموقع الجغرافي لخليج غينيا.

-3- البنية الاجتماعية والسياسية لمنطقة خليج غينيا

-II – تجارة مادة زيت النخيل.

-1- مناطق انتشار النخل الزيتي.

-2- تقنيات المتاجرة بمادة زيت النخيل .

-3- تطورتجارة مادة زيت النخيل.

-III- عوامل تطور تجارة مادة زيت النخيل.

-1- ظهور الثورة الصناعية في أوروبا.

-2- إلغاء تجارة العبيد.

-3- الرحلات الجغرافية الخاصة باستكشاف منطقة خليج غينيا.

الفصــل الأول: البعد الإقتصادي لخليج غينيا

I- - الوضع العام في خليج غينيا:

1- -الإطار التاريخي:

أثرت التحولات التي عرفتها أوروبا اقتــصاديا، اجتماعيـــا وسياســـيا مــــع نهايـــة القرن18م وبداية القرن 19م على منطقة خليج غينيا Golfe de guinnée، فـــي شـــتى النواحي، فقد أصبحت قوة ومتانة المنشآت الأوروبية في إفريقيا مع نهاية القـــرن18م، لا تتجلى إلاّ في بعض المناطق، حيث احتفظت فرنسا بالساحل الغربي لإفريقيا بمراكز سانت لويس Saint–Louis، غوري Gorée، وألبريدا Albreda، أمّا بريطانيا فكانـــت تملـــك جزيرة سانت هيلينة Saint-Hélene، وبعض الوكالات التجارية فـــي غامبيـــا Gambie، وسيراليون Sierra Leon ، وساحل الذهب Cote d'or (غانا حاليا).(1)

لم يكن لإفريقيا حتى القرن 19م شيئا مهما تعطيه للأجانب ماعدا رجالها، فكلمـــا عدنا إلى تاريخ القارة، نجد إلى جانب المحاصيل الارتجالية، (2) وجود مادة دائما مطلوبة، وتعتبر رمز لإفريقيا في نظر كل الإنسانية هي العبيد.(3)

فقد كانت منطقة خليج غينيا في هذه الفترة، أكثر المناطق حركية مـــن الجانـــب الاقتصادي والتحولات السياسية والاجتماعية، وتعتبر الممول الأساسي للعبيد، فبفضل هذه التجارة تمكنت الممالك المتخصصة فيها من بناء قوتها والتوسع على حـــساب المنـــاطق الأخرى، كمملكتي الأشانتي Ashantie والداهومي Dahomey، إضافة إلـــى الـــصراع القائم في منطقة أنهارالزيت Rivieres a huile بين القبائل لأجـــل الزعامـــة وإحتكـــار التجارة مع الأوروبيين مما أدى إلى ظهور دولة المدينة.(4)

---

(1)-E.L.Guernier, L'Afrique champ d'expansion de l'Europe, librairie Armand Colin, Paris, 1993, p.92.

(2)-محاصيل حسب نزوات وذوق العصر، كالعاج، الذهب، البخور والحيوانات للحدائق والفلفل وريش النعام.

(3)-Henri Brunschwing, L'avènement de L'Afrique noire, Armand Colin, Paris, 1960, p.14.

(4)- جي-دي-فيجي، تاريخ غرب إفريقيا، ترجمة وتقديم وتعليق د.السَيد يوسف نصر، راجع الترجمـــة إلـــى العربيـــة دكتور بهجت رياض صايب، الطبعة1، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص196.

سّجل في القرن19م، تطورا سريعا للمبادلات التجارية والثقافيـــة مـــع مـــا وراء البحر، فقد عرفت شعوب ودول إفريقية الأطلسية مرحلة تقوية وإزدهارالتيـــارات التـــي استغلت في القرون الماضية، فبعض الدول إستفادت من الوضع الاقتصادي الجديد لتقوية تماسكها، كالداهومي والأشانتي، ودول أخرى وسعت منـــاطق نفوذهـــا إثـــر صـــراعات متواصلة، كدول الإغبا Cités Egba، بغزوها للإمبراطوريات القديمة الـــضعيفة كـــدول اليعروبة Youruba Etats ومملكة البنين Royaume du Bénin، التي كانـــت غيـــر قادرة على التأقلم مع العالم الجديد الذي يقوم من حولها، فتغير البنيات كان واضحا خاصة في هذه المنطقة، لأنها كانت السباقة أكثر من الآخرين في طريـــق التحـــول فـــي مجـــال الاقتصاد الدولي.(1)

عمل الغرب على جعل منطقة خليج غينيا تتأقلم مع التغيرات الحاصلة في أوروبا، فبعد احتياجه لليد العاملة في مستعمراته بأمريكا، أصبح اليوم مع ظهور الثورة الصناعية ومتطلبتها المتواصلة للمواد الأولية وأسواق جديدة، يبحث على تحويـــل مـــسار المنطقـــة بمايلبي طموحاته، فقد عرف القرن19م تحولا فعليا، من تجارة العبيد إلى تجارة المـــواد الزراعية المعروفة بالتجارة الشرعية،(2) ممونة من دول أوشعوب وسيطة كانـــت يقظـــة للحفاظ على استقلالها، ففي النهاية أجبر الأفارقة على التكيف مع المطالب الأوروبية.(3)

كانت المناطق الداخلية للقارة الإفريقية غير معروفة للأوروبيين، فبضاعتهم كانـــت تدخل إلى إفريقيا بواسطة التجار العرب لأفريقيا الشمالية أوبواسطة شعوب إفريقيا للساحل الأطلسي، إبتداءا من غامبيا حتى الكونغو.(4)

بدأ الأوروبيون مع نهاية القرن18م، عملية استكشاف أعماق القارة الإفريقية، فلـــم يكن حب الاستطلاع هو الدافع الوحيد لذلك، بل الرغبة في معرفة الإمكانيـــات التجاريـــة

---

(1)-Catherine Coquery-Vidrovitch et Henri Moniot, l'Afrique noire de 1800 à nos jours, P.U.F Paris, 1974, p.113.

(2)- زيت النخيل، الفول السوداني والخشب.

(3)-Catherine Coquery-Vidrovitch et Henri Moniot, Op.Cit, p.114.

(4)-Djbril Tamsir Niane et Jean Suret Canal, Histoire de l'Afrique occidentale, Présence Africaine, Conakry, Paris, Juillet 1961, p.96.

التي تخفيها القارة، وذلك بالبحث عن طرق جديدة تسمح بالدخول إلى منطقة خليج غينيا مباشرة دون وسيط.

كان الأنجليز السباقون في هذا المجال، فأشهر الرحالة كانوا في خدمتهم، ولعبوا دورا أساسيا في حل معظم ألغازالقارة وفتح الطريق أمام التجار والمغامرين، ثم الإستعمار الفعلي لها.(1)

عرفت الصناعة الحديثة، القائمة على استعمال الآلات والطاقة الممونة من البخار بين 1815و1870 تقدما معتبرا، وارتفاعا كبيرا في الإنتاج، وظهور طرق النقل البرية والبحرية، مما سمحت للرأسمالي سيد هذه الصناعة من بيع سلعه في العالم بأسره، فبدأت القوى الصناعية الكبرى تبحث لنفسها على أسواق لبيع سلعها والتزود بالمواد الأولية واستثمار رأسمالها...الخ، لهذا أصبح التفكير في الاستحواذ على مناطق الدول الأقل تطورا اقتصاديا وجعلها مستعمرات سائدا، فبين 1870-1890 أصبحت هذه القوى الصناعية الكبرى توصف بالامبريالية، حيث تقاسمت فيما بينها آسيا وإفريقيا، خاصة إنجلترا وفرنسا، ودخلت دول أخرى كألمانيا وإيطاليا السباق حول المستعمرات.(2)

إلا أن الصراع حول إكتساب المستعمرات في إفريقيا كان مريرا بين الأمبرياليين المتنافسين خاصة إنجلترا وفرنسا، أين الصراع بينهما كاد أن يؤدي إلى نشوب الحرب، لكن في الأخير تفاهمت القوى المتنافسة على تقسيم إفريقيا، وتم ذلك في مؤتمر برلينII، أين وضعت الخطوط الكبرى لاقتسام القارة بين القوى الإمبريالية، كإنجلترا، فرنسا، وألمانيا.(3)

هكذا تحول الوجود الأوروبي في القارة الافريقية من عميل اقتصادي لأجل التجارة إلى سيد للمنطقة، وهذا بوضع اليد عليها، وقد كان التفوق السياسي والعسكري إلى جانب المستعمر، الذي استغل الصراعات الداخلية والأحقاد بين الشعوب الافريقية

(1)-Djbril Tamsir Niane, Op.Cit, p.99.
(2)-Ibid, pp.99-101.
(3)-Ibid, p.101.

والعائلات، وبين الرؤساء المتنافسين، واستفاد منها باستعمال البعض للقضاء على البعض الآخر في انتظار القضاء بدوره على الذين استعملهم بالأمس، وبذلك التوغل بسرعة إلـى داخل منطقة خليج غينيا.[1]

بدأ الغزو الإقليمي الأوروبي مع فرنسا في السنغال Senegal بقيادة القائد فايدرب Faidherbe بين 1864-1870، وتواصل من 1876 حتى1885 في اتجاه السودان، في كل مكان تعقد معاهدات الحماية لتسهل تسلل المستعمر، وبين 1890 حتـى1900 بـدأت سلسلة من التدخلات العسكرية، إنتهت بالقضاء على الدول الإفريقية الكبرى المنظمة.[2]

ظهر الصراع الأوروبي حول منطقة خليج غينيـا، فـي ظـل هـذه التحـولات الاقتصادية والسياسية، فقد كانت المنطقة المركز الأساسي لتجارة العبيد، ثم تجارة مـادة زيت النخيل، خاصة منطقتي أنهار الزيت والداهومي، فعملت كل من بريطانيـا وفرنـسا على مدى قرن على تكييف المنطقة لمطالبها والصراع لأجل الاستحواذ عليها.

كان للتوسع التجاري دورا في توطيد التواجد البريطاني والفرنسي فـي منطقـة خليج غينيا واستمراريته، حيث لعبت تجارة زيت النخيل دورا كبيرا في هـذا الاسـتقرار والتوسع، فبريطانيا لاحتياجها لهذه المادة في صناعتها، وفرنسا لأجل منافسة بريطانيا في المنطقة.

انتقلت القوتان الإسستعماريتان، بعد التوسع التجاري الذي ضمنه لهمـا التجـار والوكالات التجارية إثر نشاطهما في المنطقة، إلى تأكيد سيطرتهما علـى خلـيج غينيـا بالاحتلال الفعلي للسواحل، ثمَ التوسع إلى المناطق الداخلية، وذلك بإبرام الاتفاقيـات مـع زعماء الداخل، أوعن طريق التدخل العسكري.

هذا التنافس السياسي، كان السمة الغالبة بين بريطانيا وفرنسا في أواخرالقرن19م، فحتى الدبلوماسية لعبت دورا في هذا الصراع لتأكيد الحقوق المكتسبة في المنطقة، فدخلت

---

(1)-Djbril Tamsir Niane, Op.Cit, p.105.
(2)-Ibid, p.108.

القوتان المتنافستان في مفاوضات طويلة وصعبة لأجل رسم الحدود وتحديد مناطق نفوذ كل منهما.

جاء دور التوسع السياسي في هذه الفترة 1880-1900، بعد التوسع التجاري طيلة القرن19م، الذي يؤمن للتجار مصالحهم ويحميهم، فوحده امتلاك المستعمرات – حسب لينين– يعطي للاحتكاريين كامل ضمانات النجاح ضد كل احتمالات الصراع مع منافسيهم". (1)

-2- الموقع الجغرافي لخليج غينيا:

مورست التجارة في منطقة خليج غينيا، على السواحل، أوعلى متن السفن الأوروبية، لهذا كانت معظم كتابات الرحالة والجغرافيين في القرن17م و18م، عبارة عن وصف بحري للمناطق الساحلية، رغم هذا بقيت البلاد غير معروفة جيدا لدى الأوروبيين، فالخرائط حتى الساحلية منها كانت غير دقيقة، من خريطة لأخرى، كانت المواقع تختلف أوتتشطر، (2) حتى السلطات الإنجليزية تأسفت لهذا الأمر سنة 1876، بمقارنتها لخرائط البحرية ووزارة الخارجية البريطانية، أوالخرائط الفرنسية المرسومة بمناسبة الصراع الذي قام بينها وبين فرنسا حول واداي Wydah، فحتى المعلومات حول البلاد الداخلية كانت قليلة جدا. (3)

فحسب هؤلاء الرحالة والجغرافيين خليج غينيا، هوعبارة عن سلسلة طويلة لسواحل تقع بين نهر السنغال ورأس لوبازغونزالو Cap Lopez Gonzalo، ويعطون له كحدود جنوبية رأس نيغرو Cap Negro بين خط عرض (0"،1'،16°)جنوبا، وخط طول (35"33'،9°)، لكن يتعدى على الكونغو Congo، الذي يجب أن نميزه بالتدقيق عن

---

(1)-**V**ladimir.I.Lénine, L'impérialisme stade suprême du capitalisme**,** Editions sociales, Paris, 1952, p.74.

(2)- فالأسماء تختلف بين اللغتين الفرنسية والانجليزية، إضافة أنّ كل رحالة يكتبها إمّا حسب لغته الأصلية أوطريقة نطقها من طرف الأهالي مثال: **.**Appi-vista ou kotonou,Appi-Appa,Godomey-Godomi...الخ.

(3)-Catherine Coquery-Vidrovitch "le blocus de Whydah (1876-1877) et la rivalité franco-anglaise au Dahomey,"Cahier d'études Africaines, Volume II, 3eCahier, Mouton et Co, MCMLXII, (1962), pp.379-380

غينيا،[1] يُحتفظ هنا بتسمية غينيا على البلاد التي تمتد على طول الخليج من رأس النخيل Cap des Palmes حتى قاع البيافرا.[2]

يتألف خليج غينيا، انطلاقا من هذه التحديدات الجغرافية،[3] من كوت ديفوار Cote d'ivoire، الذي يبدأ من رأس النخيل مرورا برأس الثلاث رؤوس Cap des Trois Points، حتى رأس سانت- بول Saint Paul، ثم ساحل البنين Côte du Bénin الذي يبدأ من رأس سانت-بول حتى رأس- فرموزا Cap Formose، على امتداد 115 فرسخ،[4] ثم ساحل كلابار Côte Calabar الذي يبدأ من رأس فرموزا حتى الكامرون على امتداد 75 فرسخ، فساحل الغابون Gabon الذي يمتد من الكامرون Cameroun حتى خط الاستواء على امتداد 80 فرسخ،[5] هذه المناطق هي عبارة عن مدن وقرى أوجزر صغيرة، تقطعها أنهار وتفصل بينها خلجان أوروافد، ومصبات لأنهار كبرى، وفي هذا الوصف سنورد أهم مناطق خليج غينيا كماوصفها الرحالة الفرنسيون والانجليز.

يبدأ خليج غينيا من كوت ديفوار، أوالساحل المنحصر بين رأس النخيل[6] ورأس الثلاث رؤوس، يلاحظ بعد تجاوز رأس النخيل وقرية غرووا Gruwa، عدة مجموعات من القرى، والساحل في هذه المنطقة عالي ومنتظم، وتصبح الأراضي الساحلية بداية من

([1])-كانت هذه المنطقة تقسم إلى جزئين غينيا الشمالية بين السنغال و سيراليون وغينيا الجنوبية بحصر المعنى، تنقسم نفسها إلى سواحل هي ساحل مالاقات ، ساحل العاج ، ساحل الذهب ، ساحل العبيد ، ساحل البنين ، ساحل البيافرا،أنظر: Amédée Tardieu et Al, l'univers Histoire et description de tous les peuples: Sénégambie et Guinée, Firmine Didot Frères editeurs, Paris,1847, p.191.

([2])-Ibid, p.192.

([3])-انظر خريطة منطقة خليج غينيا الملحق رقم1، ص141.

([4])-وحدة قياس تساوي 4 كيلومترات تقريبا. أنظر: الدكتور سهيل ادريس، المنهل، قاموس عربي-فرنسي، ط28، دار الآداب، بيروت، عام 2000، ص722.

([5])-A.Tardieu, Ibidem.

([6])- حدد الرحالة الانجليزي الربان أدامس (Capitain Adams) هذه المنطقة رؤوس النخيل Capes Palmas ، بين خطي عرض 4° و30° شمالا وخطي طول 7° و30° غرب خط غرينيتش على بعد الحاجز المرجاني. أنظر: Capitain John, Adams, Remarks on the country extending from Cape Palmas to the river Congo, Frank Cass and co, LTD London,1966, p.01

قرى تابوTabou عبارة عن تلال ذات ارتفاع متوسط، وتظهر من ورائها في الداخل جبال شامخة وذات شكل مدور.(1)

يواصل الرحالة وصفهم "يوجد بعد الرؤوس الصخرية لتابو نهري سانت-بدرو Saint Pedro والجزر الكبرى Highlands، وتظهر الأراضي الداخلية أكثر إنخفاضا، لأن التي في السواحل شامخة، فيليهما نهر سانت-أندري Saint-André وهو ينقسم إلى مصبين، ثم يوجد قريتي كوترو koutrou، وفرسكو Fresco، حيث يصبح الساحل فيما وراء فرسكو منخفض وموحد، وتحيط بكل المساحة حتى رأس أبولونيا Cap Apollonie بحيرة شاطئية، تركتا بينها وبين البحر، بحيرة أرضية عريضة بنصف ميل،(2) ومغطاة بعدة قرى مزروعة بالنخيل.

يوجد من الناحية الشرقية لفرسكو، على بعد 12 أو13ميل، قرية جاك Jacques أو لاهو الصغير، Petit Lahou محاطة بحبك من التبن ومزروعة بالنخيل، وتتميز قرى لاهو الكبير Grand Lahou بقربها من النهر، وتغطي مساحة كبيرة من البلاد، يُتاجر في هذه الأماكن عموما بزيت النخيل، وتبعد قرى جاك لاهو عن لاهو الكبير بـ 8 أو9 فراسخ تقريبا، بين هاتين النقطتين الساحل منخفض بانتظام ومستقيم تقريبا ويبقى هكذا حتى باسام الصغير Petit Bassam، بستة أميال بعيدا، تبدأ قرى جاك Jack Jacques وهي ثلاثة، (3) متباعدة فيما بينها بميل أوميلين، وكلها مغطاة بالنخيل وغيرها من الأشجار ذات عرض ملفت للانتباه،(4) تقدر المسافة من بسام الكبيرGrand Bassam إلى أسيني Assini بـ 28 ميل، فمساحة قرية بسام الكبير تقدر بميل أوميلين.(5)

---

(1)-A.Tardieu, Op.Cit, p.196.

(2)-وحدة قياس تساوي : ميل=1609م. أنظر: نواري ساعي، أطلس المصطلحات الجغرافية والتاريخية، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 1993، ص71.

(3)- هذه القرى هي: جاك جاك الكبير، جاك جاك الصغير وجاك جاك الأوسط.

(4)-A.Tardieu, Op.Cit, p.197.

(5)-Ibid, p.199.

يوجد في منطقة لاهو الكبير حتى بيكــانيني بــسام Picaniny Bassam زيــت النخيل بكمية كبيرة، لكن فجأة يصبح نادرا جدا ولا يتواجد إلاّ في إبري Ebrie، أين يــتم تصديره إلى جاك جاك وبيكانيني بسام، عبر خليج لاهو الكبير.[1]

تعددت أسماء المدن والقرى للضفة اليمنى[2] لنهر تتــدو Tendo، مثــل منطقــة أسيني، التي تقع بين خط عرض'4°5 شمالا، وخط طــول'4°5 غربــا، علــى امتــداد 6 فراسخ، من السواحل الممتدة بين باسام الكبير ومصب نهر أسيني.[3]

ابتداءا من أسيني، يلاحظ على امتداد الساحل عدة قــرى متدرجــة، و6 فتحــات لخلجان، مظهر الساحل يتغير عند الوصول إلى أبولونيا، وترى الجبال الداخلية فقط على الشاطئ، عند الوصول إلى السواحل في جوار أسيني وتنتهي بأربعة تــلال ذات ارتفــاع من80 إلى100 متر،[4] عند الخليج الصغير لأكسيم Axim، يبدأ الساحل في الالتواء فــي الجنوب ليشكل رأس الثلاث رؤوس، وابتداءا من أكسيم ترتفــع الأرض وتــصبح أكثــر صخرية، وهي مسدودة من طرف رؤوس، التي تشكل خلجان تقريبا عميقة،[5] إضافة إلى وجود قرى أخرى في الضفة اليسرى لنهر تندو.[6]

يأتي فيما بعد، ساحل الذهب أوالساحل الموجود بين رأس الــثلاث رؤوس ورأس سانت بول، يوجد في داخله عدة رؤوس، التي تُجزأ رأس الــثلاث رؤوس وتبــرز فيــه خلجان صغيرة محدَّدة جيدا، وإنطلاقا من رأس الثلاث رؤوس، يصعد الساحل إلى الشمال حيث يوجد رأس دكسكوف Dixcove، وهو محمي ضد أمواج عرض البحر بخط مــن الحشفات،[7] توجد في هذه المنطقة مملكة الأشانتي، التي تقع على خــط طــول °4 مــن

([1])-A.Tardieu, Op.Cit, p.2 01.

([2])–تحتوي الضفة اليمنى إضافة لأسيني قرى: أدوان –أسابا –ألابون –أسوبا -أبوسون، أنظر: .Ibidem

([3])-Ibid, pp.202-203

([4])– هنا أراضي الساحل أين تنتهي جبال أبولونيا منخفضة ومزروعة بالنخيل، هذا السياج المتواصل مــن النخيــل لا ينتهي إلاّ عند الرأس الصخرية التي تفصل نهر الكوبر Cobre بالخليج الصغير لأكسيم. أنظر: .Ibid, p.209

([5])-Ibidem.

([6])- أما الضفة اليسرى فتحتوي على قرى سابو، كنجــابو، أبــويون Aboupon، إكــسيا Aixia، البــوس Albus، أنظر: Ibidem

([7])– صخرة كبيرة قرب شاطئ البحر.أنظر: .Ibid,p.213

الغرب إلى الشرق، إبتداءا من غامان Gaman حتى الفولتا Le Volta، وعلى خط عرض°4 من الجنوب إلى الشمال، إبتداءا من رأس ساحل كاستلي Cape Coast Castle حتى مملكة غوفان Ghofan التابعة للأشانتي، وتعد كوماسي Cumassi عاصمة مملكة الأشانتي، وقد بنيت على جانب جبل مشكل من الصخور.[1]

يأتي بعد ساحل الذهب، ساحل البنين Côte de Bénin، الذي ينحصر بين رأس سانت- بول ورأس فرموزا، هذه المنطقة تشكل خليج ضخم معروف باسم خليج البنين Golfe du bénin، تحتوي هذه المنطقة على عدة قرى مثل: بوبو الصغير Petit Popo، فريش- تاون Fresh-Town، إضافة إلى مدن عديدة مثل: واداي، التي تقع بين خط عرض '6°17، شمالا وخط طول '2°19، على هضبة تعلو فوق مياهها عدة جزر مشجرة.[2]

يوجد خلف واداي، قرى ومدن عديدة، أهمها:مدينة أرد راح[3] Ardrah، ومعروفة عند أهلها ببورتو–نوفو Porto-Novo، وتقع بين واداي ولاغوس، المسافة بينها وبين الأولى 64 ميلا ومع الأخيرة 50 ميلا، تقع بين خط عرض'26 °6 وخط طول '42°3 شرق خط غرينتش، مساحتها 35 ميلا، وتبعد بميل واحد عن شاطئ ساندي Sandy، [4] ثم تليها مدينة باداغاري Badagary، والتي تعد ميناء هام للتجارة، تقع على مسافة 55 ميلا شرق واداي، [5] بين خط عرض'6°13 شمالا وخط طول '3°14، وتعلو على الضفة الشمالية للبحيرة بميل ونصف تقريبا من البحر.[6]

تقع بعد باداغاري قرية لاغوس، مدخل هذه القرية لا يتجاوز نصف ميل من العرض بسبب الأرصفة التي تضيقه، هنا يوجد مدخل نهر البنين مسدود برصيف رملي، وإلى فوق أكثر داخل رأس جو Pointe Jo، يوجد خليج كلابار، وإلى الأعلى بخمسة

([1])-A.Tardieu, Op.Cit, p.251.
([2])- Ibid, pp.261-263.
([3])- هذه المنطقة معروفة لدى أدامس Adams "بقرية غروهي(Grewhe) وتقع بين خطي عرض’6°،17، شمالا وخطي طول’3°،42 شرق خط غرينيتش. أنظر: Adams,Op.Cit, p.50.
([4])-Ibid, p.76.
([5])-A.Tardieu, Op.Cit, pp.266-268.
([6])-Ibid, p.274.

أميال على الضفة اليمني هناك خليج جديد، يحتوي في كل جهة من مدخله جزيرة تسمى لوغو Logo، ثم تأتي في الأعلى قرية تاون الجديدة New Town، التي تقع في مدخل جزيرة واري Warée، في شمالها تقع مدينة ريجيو Reggio وتوجد في مدخل جزيرة غاتو Gatto، وإلى الجنوب من مدخل البنين على بعد 5 فراسخ أكثر يبدأ نهر دوس إسكرافوس Dos Escravos، هذا الأخير يتبعه نهر دي راموس De Ramos، ثم نهر دودو Dodo، من هذا النهر حتى نهر فرموزا هناك مساحة 15 فرسخا، وخلاله توجد عدة جزر وأنهار معروفة قليلا وغير مألوفة.(1)

تقع في هذه المنطقة من الساحل، إحدى المناطق المهمة في تجارة زيت النخيل ومن قبل العبيد، هي مملكة الداهومي، وعينت حدودها حسب تحقيق جرى في 1876، كمايلي: "تحدها في الشمال سلسلة واسعة من الجبال، منحدرتها الشمالية تغذي نهر النيجر، يحدها من الشرق الأنهار والبحيرات الشاطئية، أين لاغوس تعطي منفذ نحو البحر، في الغرب توجد سهول الفولتا الواسعة، من خلالها تربط البلاد ببلاد الأشانتي، أخيرا في الجنوب يحدها شريط ساحلي طويل بين البحيرات الشاطئية والبحر، يوجد في هذه المنطقة 3 موانئ فقط هي: واداي وغودومي Godomi، على البحيرة وخاصة ساحل كوتونو Kotonou، كمنفذ لأبومي-كالفي Abomé Calvi وميناء بورتو نوفو، كان ملك الداهومي عادة يؤكد سلطته حتى بوبو الكبير Grand Popo في الغرب، وبورتو-نوفو في الشرق، لكن هذه المناطق كانت عمليا مستقلة.(2)

يأتي في الأخير، ساحل كلابار Cote Calabar، أو الساحل الموجود بين رأس فرموزا والكامرون، وهو يفصل نهرا فرموزا و نون Rivière Noun،(3) عن نهر سانت جون Saint Jean، إبتداءا من هذا الرأس (فرموزا) يبدأ خليج البيافرا **GOLFE DU BIAFRA**.

(1)-A.Tardieu, Op.Cit, pp.276 -278.
(2)-C.Coquery-Vidrovitch, Op.Cit, p.379.
(3)- أحد المصبات الأساسية لنهر النيجر ومدخله يوجد في الغرب على بعد 5 أميال من رأس فرموزا نفسه.أنظر: A.Tardieu, Ibid, p.278.

إبتداءا من خليج البيافرا، يأخذ الساحل اتجاه عام نحو الشرق 1/4 شــمال شــرق العالم، حتى نهر الملك Rio Del Rey الذي يشكل التجويف الأكثر شمالا لهذا الخليج،[1] توجد في هذا الجزء من الساحل عدة أنهار[2] أهمها: نهر بوني Bonny وكلابار الجديــد Nouveau Calabar رافدي دالتا النيجر، وبعد المرور بعدة أرصفة وأنهار صغيرة غير معروفة ودون أهمية كبيرة، يوجد نهر كلابار القديم Vieux Calabar وتــسمى نقطــة الدخول للضفة اليمنى لهذا النهر توم شوت Tom Shot's، وتتميز بعدم علوهــا وانعــدام التضاريس، إلاّ الأشجار التي تغطيها، وتتشكل النهاية اليسرى لضفة النهر من إيست هــاد East-Head ورأس بكاسي Cap Bakassey وهي أراضي منخفضة ومشجرة، توجــد هنا عدة جزر مثل جزيرة جيمس James، وجزيرة الببغاء Perroquet، وخلالها توجــد قرية فيش تاون Fish Town ونهر كروس Cross، هذا الأخير يتجه نحو الشمال.[3]

يكمل رأس وشبه جزيرة بكاسي الضفة الغربية لنهر الملك ، ثم تأتي فتحة أمبــواز AMBOISE، هذه الأخيرة تمتد في القاعدة نفسها لجبل يأخذ اسم الكامرون على الخــرائط، وهو مشكل من هضاب متتالية تتوسطه الأودية، أين الأراضي غنية جدا.[4]

يقع بعد هذه المنطقة نهر بيمبيا Bimbia أوكامرون الصغير، وهو يشكل مرسى جيــد للسفن التي تتاجر بزيت النخيل، ثم يأتي نهر الكامرون، الذي يشبه السيراليون ونهر الملك، فهو عبارة عن مصب أوخليج كبير مالح، يستعمل كحوض لعدة مجاري مائية التي تــصب فيه، وهو لا يماثل نهر النيجر، لكن يمكن لسفينة ذات قوة عالية صعوده.[5]

توجد في هذه المنطقة من الساحل الموصوف، ثاني منطقة ذات أهمية في تجارة زيت النخيل ومن قبل العبيد، هي أنهار الزيت، وحدد موقعها بين لاغوس والكامرون، وتتمركــز

([1])-E.B.Willaumez, " Description nautique des côtes de l'Afrique Occidentale", Annales maritimes et coloniales, 30^{e} Année, 3e série, volume supplémentaire, Tome II, Imprimerie royale, MDCCCXLV (1845), p.146.

([2])- نهر سانت جون، نهر سانت نيكولا، نهرسانت بربارا...الخ. أنظر:.Ibidem

([3])-A.Tardieu, Op.Cit, pp.366-367.

([4])-Ibid, p.369

([5])-Ibid, pp.371-372.

في سهل منخفض بالمنطقة الساحلية، يحتل نهر النيجر جزء كبير من هذا السهل المنخفض، و هي محاذية لنهر البنين من الغرب، ونهر كروس من الشرق، وتشمل المنطقة الساحلية لجبال الكامرون، وهي منخفضة على البحر، تغطي مساحة تقدر بـ 270 ميل على طول الساحل الأطلسي، وبـ 120ميل في العمق في المدخلين الاثنين لنهر النيجر، وهما فوركادوس ونهر نون.(1)

تعيش فوق هذا الحيز الجغرافي، شعوب وقبائل عديدة ذات بنية اجتماعية وسياسية متعددة. فماهي هذه الشعوب والقبائل ؟ وماهي خصائصها الاجتماعية والسياسية؟

3- البنية الاجتماعية والسياسية لمنطقة خليج غينيا:

إن التركيبة البشرية لمنطقة خليج غينيا متعددة ومتشابكة، فبين أبيدجان Abidjan وجبل الكامرون، توجد شعوب ذات حضارة متقاربة وتشكل مجموعات لغوية كبيرة.

فنجد قبائل البولي Baoulé، وينتشرون على الحدود الأولية لمنطقة المروج الواسعة، التي تقطع كتلة الغابات في كوت ديفوار عند منطقة بواكي Bouaké، وتقول إحدى الأساطير بأن هذه القبائل قد أتت من الشرق بزعامة الملكة عبلة بوكو، بينما دخل جيرانهم الشرقيون الأغني Agni في وسط الغابة، ويتكلم هذان الشعبان الأغنى والبولي لغة مشتركة، كما أنّ حضارتهم تتقارب مع حضارة قبائل الأشانتي في ساحل الذهب.(2)

داخل ساحل الذهب تتمركز شعوب الأشانتي في الغرب، أمّا على السواحل فنجد قبائل الفانتي Fanti، وتستند زعامتهم على الإرث الأمومي، وشكلوا إتحاد كونفدرالي مع الأشانتي في القرن 18م.(3)

---

(1)-K.Onwnka, Dike, Trade and politics in the Niger Delta (1830-1885), Oxford at the Clarendon Press, 1956, p.19.

(2)- دنيس بولم، الحضارات الافريقية، ترجمة على شاهين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، بلا تاريخ، ص62.

(3)-Hubert, Deschamps, Peuples et nations d'outre mer, (Afrique.Islam.Asie du sud), Librairie Dalloz, Paris, p.151.

تشتهر ممالك البولي، الأغني والأشانتي بصناعاتها الفنية الدقيقة، حيث نرى اليوم المتاحف مملوءة بالأمتعة والتماثيل الخشبية الصغيرة التي تأتي من تلك البلاد، وكذلك الأوزان الصغيرة التي تستخدم في وزن مسحوق الذهب وأدوات الزينة الذهبية المتعددة، إلاّ أنّ أجملها تتمثل في الأقنعة الصغيرة.(1)

نجد في وسط خليج غينيا قبائل الإيوي Ewé، الذين يتمركزون في شرق ساحل الذهب والطوغو السفلي Bas Togo، ثم قبائل الفون Fon الذين يعيشون في منطقة الداهومي السفلي، واليعروبة Youruba (2) ويتواجدون في جنوب غرب نيجيريا، كانوا غالبا في حرب،(3) أمَّا في الشرق، أسفل نهر النيجر هناك مجموعات عديدة مختلفة اللغة والثقافة والتنظيم السياسي والاجتماعي، منها قبائل الجيكيريس Jekkiris في منطقة واري Warri بنهر البنين، وقبائل الإجاوس،Ijawes التي تتمركز على نهر براس، هؤلاء المهاجرين يمثلون قبائل نيجيريا عديدة في حركة دائمة هي: إبوس Ibos، بنيس Binis، نصف بانتو Semi Bantos، وقد جاؤوا من جبال الكامرون، وهذه الحركة السكانية كانت مستمرة، ونشأت على إثرها مراكز تجارية وسياسية في القرن 18م، إلاّ أنها انصهرت في أواخر القرن 19م.(4)

عرفت منطقة خليج غينيا بين 1450 و1800 حركة لتنقل السكان جد مهمة، وتحولت تدريجيا منطقة دالتا النيجر من قرى صيديه تعرف باجاو IJAW إلى دول المدن Citées Etats، وتزامنت الموجة الثانية من الهجرة مع ازدهار تجارة العبيد، وتشابكت مع جميع قبائل أرض الدالتا، وتوجد هذه الحركة عند الإبوس، حيث كان أشخاصها متفوقون عدديا ومسيطرين على المنطقة.(5)

---

(1)- دنيس بولم، مرجع سبق ذكره، ص 62-63.

(2)- تعود قبائل اليعروبة مع العاصمتين إيفيIfé وأيوOyo، إلى القرن 13م وهي مقر لمدرسة عريقة في النحت.أنظر: H. Deschamps, Peuples, Op.Cit, p.151.

(3)-Ibidem.

(4) -O.Dike, Op.Cit, pp.20-24.

(5)- Ibid, p.24.

لقد إمتدت بين الشعوب الساحلية والمنطقة الـسودانية، الزنجيـة القديمـة كـابري KABRE، وسانبا Sanba للطوغو والداهومي، وهم وثنيين من نيجيريا الوسطى وشـمال الكامرون. (1)

توجد بمنطقة خليج غينيا شعوب أخرى أخذت تسميتها حسب نشاطها التجـاري أو من طرف الإدارة الاستعمارية للتفريق بين شعوب المنطقة، ومنها الكرومان KROUMEN، أوالكروKrou،(2) وهم زنوج من ساحل القمح، متعودين منذ قرون بطرق المقايـضة مـع السفن الأوروبية، وهناك أصناف مختلفة، أهمهم يعملون كوسطاء أو سماسرة مـع التجـار أصحاب البضائع، الذين يعينون للذهاب فوق السفينة المقايضة، وهم معروفين أيـضا بإسـم الملاطفين CAJOLEURS، يحملون شهادات ويضعون أنفـسهم تحـت تـصرف العقيـد المقايض، لاستغلال النواحي المجاورة في محيط لا يتجاوز أبدا 10 إلـى 15 فرسـخ مـن القرية التي يقيمون فيها،(3) وينتمي الكرو لغويا إلى مجموعة كـوا KWA، لكـن بالنـسبة لحضارتهم فيبتعدون أكثر مما يقتربون من المجموعة الأطلسية الغربية.(4)

توجد مجموعة ناغو NAGO التي ينطبق اسمها على سكان اليعروبة، خاصة فـي جزء من فرع الساڤيتي SAVETE،(5) أصول هؤلاء الوافدين الجدد في الوقت نفسه آجا-جيبو AJA-JEBU ، سواء من الأسرة المالكة أو الشعب، من منطقة إجيبـو-أودي IJEBU-ODE

---

(1) -H.Deschamps, Peuples, Op.Cit, p.151.

(2)–حسب بومان ووسترمان :هم يشكلون إحدى آخر المجموعات السكانية، وتتواصل على طول الساحل ابتـداءا مـن منروفيا (ليبيريا) حتى باندامالسفلى(Bandama)على ساحل العاج والاسم هو كراو(Krăo) وهو شعب يـسكن حـول كرو-الصغير (Petit Krou)، وهم أول من احترف الملاحة فوق السفن الأوروبية هذا مـا جعلهـم معـروفين لـدى الجميع.أنظر:

H.Bauaman et A.Westermann, Les peuples et les civilisations de l'Afrique, Traduction Française par L.Homburger, Payot, Paris 1970, p.371.

وحسب Deschamps هي كلمة إنجليزية (Crew) تعني ملاحون في السفن الأوروبية منذ قرون.أنظر: Hubert Deschamps, Peuples, Op.Cit, p.149.

(3)- E.bouët-Willaumez, Commerce et traite des noirs aux côtes occidentales d'Afrique, Imprimerie nationale, Paris, 1er Janvier 1848, Slatkine reprints, Genève, 1978, p.85.

(4)-H.Baumman et A Westermann, Ibid, p.173.

(5)– إستعملت هذه التسمية من طرف الإدارة الفرنسية على كل يعروبة الداهومي.أنظر:.H.Deschamps, Ibidem

بنيجيريا ويعني يعروبة، وهناك صلة قرابة بين الأجا واليعروبة الأولين، فهم يعروبة مهاجرين من منطقة تادو TADO.[(1)]

تظم منطقة خليج غينيا من الناحية الاجتماعية، سكان من غابة غينيا، وهم جماعة محافظة تؤمن بقوانينها الخاصة، كما تظم تلك المنطقة قبائل سودانية مسلحة، بالإضافة إلى بعض السود الذين يعيشون شبه عراة، لهم تنظيم سياسي لا يتعدى حدود النظرة العائلية، كما تضم أحفاد زعماء السودان البارزين لبعض المماليك الغينية GUINEENNE، والذي يطبع كل الجماعات التي ذكرناها، هو الارتباط بالأرض التي تقدم لهم الخيرات، ويحمل هذا الارتباط طابعا دينيا، كما نجد أيضا عبادة الأجداد في جميع أنحاء هذه المنطقة، وعليه تتميز هذه البلاد بطابع حضاري واحد.[(2)]

ترافق جميع الأعمال الزراعية التي يقوم بها الفلاح الإفريقي، من تعشيب و بذر وحصاد في جميع أنحاء البلاد طقوس معينة، وهي وإن إختلفت في بعض التفاصيل فإنها تتفق في الهدف، وكون الفلاح الأفريقي يعيش في عالم واسع محدود، فهو مضطر لمسايرة نموذج حياته لتجنب غضب القوى المجهولة التي تهدده وتحيط به.

نلاحظ في خليج غينيا اللجوء الدائم للسكان إلى المقدسات وبناء المذابح والأماكن المقدسة وتقديم الضحايا الكثيرة إلى الإله السماوي،[(3)] وبصورة أخص لتلك الأرواح والقوى العظيمة التي تتوزع في الطبيعة والتي يشعر نحوها سكان البلاد بشعور غير واضح المعالم تماما، فليس عندهم فصل بين التنظيم الإجتماعي والتنظيم الديني.[(4)]

يقوم التكتل الإجتماعي في مجتمعات منطقة خليج غينيا على فكرة القرابة، فأفراد العائلة الذين ينحدرون من أصل واحد من جهة الأب أوهم من خط عائلي واحد يشكلون

([1])-M.Paule-Brasseur et G.Brasseur, Porto-novo et sa palmeraie, Ifan, Dakar, 1954, p.16.

([2])- دونيس بولم، مرجع سبق ذكره، ص73.

([3])- فمثلا: عند الداهومي بعد كل إنتصار في الحرب أوالغزو تقام احتفالات، تقدم الأرواح البشرية كقربان للألهة، ومعظمها من أسرى الحرب. تتحول بذلك الانتصارات إلى مجازر رهيبة، حتى في القصر كان هناك باب لنقل الضحايا يدعى"طريق الأمتعة الأخيرة". أنظر: Joseph.Ki-Zerbo, Histoire de l'Afrique noire, d'hier à demain, Libraire Hatier, Paris, 1972, p.280.

([4])- دونيس بولم، مرجع سبق ذكره، ص121.

مجموعة مستقلة يشرف عليها من هو أقدمهم سنا، الذي يحفظ طقوس عبـادات الأمـوات، ويشرف على الإرث العام ولا يملكه، وتنتقل السلطة من الأب إلى الابن أومن الخال إلى ابن أخته.(1)

تتميز هذه المجتمعات بوجود الجمعيات السرية،(2) التي كان دورها تطبيق واحتـرام التقاليد وتوطيد السلام في القرية، وذلك بعقاب المذنب الذي تجرى محاكمته سريا أوقتلـه إذا اقتضى الأمر.

ومثال لهذا المجتمع هناك مملكة أبومي ABOMEY،(3) أين الملك له سلطة مطلقـة، هو وحده الذي يملك أرض الدولة، أمّا أعضاء العائلة المالكة فيتمتعون بامتيازات شـرعية، غير أنهم بعيدون عن إدارة البلاد، فالملك يعين كبار موظفيه الذين يبلغ عددهم سبعة، يظهر هؤلاء مع زوجاتهم في الاحتفالات الرسمية.(4)

كانت البلاد في الماضي تحكم من طرف زعماء القرى والأحياء،(5) كما كان هنـاك طبقات اجتماعية، كرجال القانون، حجّاب الملك والضباط، وكل طبقة لهـا نظـام خـاص، ويأتي بعد تلك الطبقات العوام، وهم طبقة الفلاحين، من بعدهم طبقة المحكومين الذين حرموا من حقوقهم المدنية، وأخيرا الخدم والرقيق.(6)

يتميز هذا المجتمع الطبقي، بوجود طقوس دينية، مثل المعبد الكبيـر الـذي يـضم عائلات عديدة للآلهة، ولكل عائلة وظيفتها المحـددة، كمـا أن الاختـصاص فـي الـدين والطقوس كان ذا أهمية بالغة، بحيث كل فرد من الداهومي ينتسب إلى فرقة دينيـة معينـة ويقوم بالطقوس التي تخص إلها واحدا.

---

(1)-دونيس بولم، مرجع سبق ذكره، ص121.

(2)- يحدث أحيانا أن تـنحرف هذه الجمعيات السرية عن أهدافها الاجتماعية، فيصبح هدفها الوحيد توطيد السلطة ولو بواسطة الرعب، ومن هذه الجمعيات جمعية الرجال الفهود وجمعية الرجال التماسيح. أنظر: المرجع نفسه، ص122.

(3)-الاسم السابق لمملكة الداهومي.

(4)- المرجع نفسه، ص126.

(5)-لقد كانت التنظيمات السياسية في المجتمع الواحد، تتأرجح على مدى قرون طويلة من نظام القرية المستقلة إلى نظام المملكة الإقطاعية. أنظر: المرجع نفسه، ص124.

(6)-المرجع نفسه، ص126.

نجد في تصنيف الآلهة عند شعوب مجتمع أبومي مبدأ الازدواجية،[1] ويعتقدون بأن الخالق قد قسم الكون بين أولاده الأربعة عشرة، فأعطى لكل ولد منطقة معينة، فقسم هـؤلاء الآلهة سلطتهم بين أولادهم الذين جاؤوا بعدهم،[2] كما نضيف إلى هؤلاء، آلهـة الـشعوب التابعة لمملكة الداهومي، مثل دا DA ، أي الأفعى التي ترمز إلى حركة الحياة وإلى كل مـا هو طري ورطب ، وكذلك كسيفيوزه Xovioso ومعناه الصاعقة، ولكـل مجموعـة مـن الآلهة التي يطلق عليها اسم ڤودو Vodu، عباداتها، طقوسها الخاصة، معابـدها، كهانهـا ومعلموها من الرجال والنساء، أمّا الأموات المقدسين والذين يدعون بالتوڤودو To vodu، فهم وسطاء بين الأحياء والآلهة، أمَّا فيما يخص الأموات الذين يحملون الدم الملكي، فهـم يشكلون مجموعة متميزة، ولا يقدسهم إلا الأمراء الأحياء، الذين لا ينتـسبون إلـى أيـة مجموعة مما ذكرنا.[3]

تعتبر عادات الدفن عند ملوك الداهومي، نفسها عند جيـرانهم ملـوك البنـين، وبعض المناطق من إفريقيا،[4] إضافة إلى أن الداهومي وباقي ساحل البنين لهم خاصية فـي افريقيا بامتلاك أديرة أين الرجال والنساء يتفردون لعبادة مختلف هاته الآلهة.[5]

عرفت منطقة خليج غينيا من الناحية السياسية، وجود نظام القبيلة والنظام الملكـي، ومن أهم الممالك التي عرفتهم المنطقة، مملكتي الأشانتي والداهومي.

يتميز النظام السياسي عند الأشانتي بكونه شبه ديمقراطي، فاختيار الملـك عنـدهم يكون من طرف الملكة الأم، لكن لا بد أن يقبل مجلس الحكماء هذا التعيـين، الـذي كـان

([1])-مثلا: هناك ليزا-ماوو Lisa Mawu، التي توافق الشرق- الغرب، هناك الشمس-القمر، رجال-نساء،...الخ، وفـي بعض الأحيان نجد هذه الآلهة ترمز إلى وحدة الجنسين، الذكر والأنثى. أنظر: دونيس بولـم، مرجـع سـبق ذكـره، ص126.

([2])-مثال لذلك: السماء، الأرض والمطر...الخ، فالمطر الغزير، والرعد، والصواعق، كل واحد منها يعـود إلـى إلـه مختص بها. أنظر: المرجع نفسه.

([3])-المرجع نفسه، ص126-127.

([4])-فمثلا: عند موت أحد العلماء ينزل الإله في الاحتفال على رأس من يأتي بعد ذلك العالم وعندها يدخل هذا في حالة الارتعاش الشديد. أنظر: المرجع نفسه، ص127.

([5])-J. Ki-Zerbo, Op.Cit, p.281.

مسجل أيضا عند الشباب والشيوخ الذين بإمكانهم أخذ قرار عزل الملك، هذا الأخير مفروض عليه عند تعيينه التنازل عن كل أملاكه الشخصية ويتسلم السلطة كرجل مختار، وعليه لا يمكنه توريث شيء لورثته.[1]

كانت صلاحيات الملك محدودة، فلا يبث في شؤون الضرائب والحرب إلا بعد موافقة أعضاء الفيدرالية المستشارة في هيئتها الشرعية، وكانت مصلحة الضرائب موضوع عناية خاصة لدى الأشانتي، لأن الذهب والأسلحة النارية كانت سلع مهمة في تطورالدولة، لهذا تم وضع نوع من نظام التأشيرات والرخص،[2] ويتجلى النظام السياسي لمملكة الأشانتي حسب Deschamps، من خلال النسيج الأرجواني للزعماء وحليهم الذهبية، والأهمية الروحية لمقاعدهم.[3]

كان النظام السياسي لمملكة الداهومي[4] استبدادي،[5] ويتكون من الميغان Le Migan، وهو الوزير الأول الذي يجلس على يمين الملك، الميهو Le Mehou، الوزير الأول لليسار، فقد كان هناك تدرج تنازلي لوزراء اليمين، كناظر القصر وهو رئيس الشرطة، ووزراء اليسار كتوكبون Le Tokpon المكلف بالمشاكل العقارية (تحديد الأراضي) والفلاحية، قادة الجناح الأيسر والأيمن، قائد سلاح الفرسان، وزير الشعائر الدينية آبلوغان Aplogan، وزير المالية، فيما بعد، أحدث منصب وزير الجنس الأبيض نتيجة تطور التجارة مع الأوروبيين ويدعى يفوغان Yevogan، وهؤلاء هم الفريق المساعد للملك في تسيير البلاد.[6]

---

(1)-J.Ki-Zerbo, Op.Cit, p.272

(2)-Ibid, p.273.

(3)-H.Deschamps, Peuples, Op.Cit, p.151.

(4)- جاءت تسميةالداهومي لقصة قديمة بين زعيم محلي يدعى، دان Dan، كان هذا الأخير قلقا بالتحديات المتواصلة لأحد مقربيه يدعى داهو D'Aho، الذي أراد الأخذ بزمام الأمور والسلطة في المنطقة، فوجه له دان هذا التحذير "لكن الحاصل ! ستبني قريبا حتى فوق بطني " وبعد فترة قُتل دان، وتم دفنه في أساسيات منزل دابو D'Abo، وهنا جاء إسم دان هومي Dan-ho-mé أنظر: .J.Ki.Zerbo, Op.Cit, pp.276-277

(5)-Ibid, p.281.

(6)-Ibid, p.277.

كانت مملكة الداهومي تمتلك جيش قوي، إلاَّ أنّ في فترة معينـــة، نتيجـــة نقـــص المجندين، تمَّ تأسيس فرقة نسائية معروفة بالأمازون Amazones ،[1] وهي مشكلة مـــن العذراوات أوالنساء المهددات بالعزوبية، وأثناء الفترات الصعبة في الحرب تقحـــم فـــي المعركة، وثم تنظيمهم نهائيا في عهد الملك غيـــزو (1818م -1858م)،[2] ومـــع تطـــور التجارة في عهد غيزو تم تقوية الإدارة، بفرض الضرائب، ووضع الممرات والجمارك.[3]

عرفت منطقة خليج غينيا نظام القبيلة، كقبائل الإفهي IVHE، أين السلطة فيها تكون في يد الزعيم الأعلى FIA، محاطا بزعماء المقاطعات الذين يشكلون حوله مجلس المداولـــة Fiohawa.[4]

عرف التنظيم الإجتماعي والسياسي لمنطقة خليج غينيـــا تطـــورا نـــسبيا، نتيجـــة التحولات المستمرة التي عرفتها المنطقة عبر فترات زمنية متعددة، كالحروب والمجاعات، هجرة السكان وتنقلهم بأعداد كبيرة إلى المنطقة، إضافة إلى انهيار قبائل وممالك، وظهور هيمانات جديدة قوية بسبب التوسعات الإقليمية، كما حدث مع مملكتي الأشانتي والـــداهومي، وفي منطقة أنهار الزيت، حيث تحولت المدن والقرى إلى دول- المدن، والمساعد الكبير في هذه التحولات، هو أهمية المنطقة التجارية على مرالسنين فمن تجارة العبيد، الذهب والعاج إلى تجارة المواد الأولية، التي عرفت أوج تطورها في القرن19م، وخاصة منها مادة زيـــت النخيل، كل هذا أضفى حركية سياسية، اجتماعية وخاصة اقتصادية في المنطقة.

---

(1)- شكلت في عهد الملك أغادجا، Agadja (1708-1732)

(2)- قسمت فرق الأمازون إلى نساء أقواس ونساء مدافع، ولا يطلقن المدافع إلا عند استقبال الدبلوماسيين.أنظر: J.Ki.Zerbo, Op.Cit, p.279.

(3)-Ibidem.

(4)-Ibid, p.275.

- II - تجارة مادة زيت النخيل :

-1- مناطق انتشار النخل الزيتي:[1]

يجدر بنا قبل التطرق لتجارة مادة زيت النخيل بكل تفاصليها، الإشارة إلى المنـــاطق التي ينتشر فيها النخل الزيتي المصدر الأساسي للزيت.

ينتشر النخل الزيتي[2] ELAEIS GUINESSIS [3] في المناطق الاستوائية الرطبة وبالضبط في غرب إفريقيا، بين خطي عرض °12 جنوبـــا و°16 شـــمالا، بـــين آنغـــولا وغامبيـــا، ومحصور بشكل واسع على مساحة 300ميل، على طول الحزام الـــساحلي، تظهـــر كثافـــة انتشاره في المناطق الغابية من الكونغو الأوسط إلى الحدود الجنوبيـــة لـــواداي، يوبـــانغي UBANGUI، أعالي النيل الأبيض، ألبـــرت نيـــا نـــزا ALBERT NYENZA، والكونغـــو البلجيكي، و إلى الشمال والشمال الشرقي سواحل بحيرة تانجانيقا TANGANIKA بالزامبيز ZAMBEZE، وبعيـــدا جنـــوب بانـــداوي BANDAWE، فـــي غـــرب ســـاحل بحيـــرة نيانزاNYANSA، أما في شرق القارة فيتواجد النخـــل الزيتـــي فـــي أوغنـــداUGANDA، تانجانيقا وزنجبارZANZIBAR، أين تقل كثافته وإنتاجه مقارنة بالسواحل الغربية، التي هي أكثر أهمية من حيث الإنتاج والانتشار،[4] ينتشر النخل الزيتي أيضا في مدغشقر لكن غيـــر مستغل اقتصاديا.[5]

---

(1)–أنظر: مناطق انتشار النخل الزيتي، ملحق رقم01، ص141.

(2)- هي أشجار زخرفية الشكل ، يصل ارتفاعها من 20 إلى 25متر، أول من وصفها هـــو Adanson عـــام 1750م، وذكر استعمالاتها التي كانت تتم في شبه جزيرة الرأس الأخضر (السنغال) أنظر:
Christian.Surre et Robert.Zeller, Le palmier à huile, Maisonneuve et Larose, Paris, 1963, T2, p9.

(3) –أطلق عليه هذه التسمية Jacquin عام 1793م، حيث رأه في جزر الانتيل، (Elaies) مشتقة من اليونانية (Eleia)، وتعني الزيتون، (Guinessis)، تعني أن النبتة جلبت من غينيا إلى المارتينيك. أنظر: Ibidem.

(4)-Georges Jameison, Vegetables Fats and oils, 2eme edition, Reinhold Publishing Corporation, NewYork, 1943, p.119.

(5)-Yves Henri, Elément d'agriculture coloniale, plantes à huile, Armand colin, Paris, 1921, p.124.

2- تقنيات المتاجرة بمادة زيت النخيل :

تعتبر مادة زيت النخيل من اكتشاف البرتغاليين في غرب إفريقيا عام 1466م،[1] فقد وصلت أولى حمولاتها إلى أوروبا في القرن 16م، لكن لم تكن تعرف كمادة صناعية بل غذائية،[2] ومع نهاية القرن 18م وبداية القرن19م، بدأت هذه المادة تعرف أهمية نتيجة لكميات الزيت المستوردة من غرب إفريقيا تجاه بريطانيا خاصة، وبالضبط إلى ليفربول[3] Liverpool، صُدرت أولى هذه الحمولات من منطقة دالتا النيجر[4] عام 1785م، حيث قدرت بـ 55 طن بسعر 45 جنيه للطن، وكانت هذه بداية متواضعة لتجارة ضخمة في زيت النخيل الافريقي ،[5] فقد تزايد الطلب على هذه المادة في الثلاثينات من القرن19م ، خاصة من طرف بريطانيا، التي تُعد المستورد الأساسي لها، كونها أول دولة صناعية في هذه الفترة، وبحاجة متزايدة لزيت النخيل كمادة لتشحيم الآلات، فيما بعد كمادة أساسية لبعض الصناعات كالصابون.[6]

تميزت هذه التجارة في ممارستها، بطرق منظمة وتقنيات محكمة، مما ساعد على انتشارها، حيث احتفظت بنفس التقنيات التي كانت متبعة في تجارة العبيد، كانت التجارة بين الأوروبيين والأفارقة تتم كمايلي :

في البداية، تطلق السفينة المقايضة التي في نيتها التفاوض مع قرية ما، طلقة مدفع، إمّا تحت الشراع أوراسية، لتنبيه المفاوضين أوالوسطاء، يرد عليها الآهالي في أغلب الأحيان بإشعال

---

(1)-V.A.Oyenuga, Agriculture in Nigeria, FAO, Rome. Italy, 1967, p.76.

(2)-Bernard Schnapper, La politique et le commerce Français dans le Golfe de Guinée de1838 à 1871, Mouton et Co. La Haye, Paris, MCMILXI (1961), p.121.

(3)-مدينة وميناء بريطاني (لانكاشير) على الضفة اليمنى بمصب (La Mersey)، وهو ميناء ذو أهمية في التجارة الدولية في القرون الماضية، لعب دورا هاما في تجارة العبيد والتجارة المثلثية، مما أكسبه أموالا طائلة، في القرن 19م كان له دور في عملية تصدير المنتجات الصناعية البريطانية واستيراد المواد الأولية.أنظر:.G.L.E.V6.1962, SP

(4)-تعد منطقة دالتا النيجر أهم منطقة تجارية لزيت النخيل وتوجد بها أهم الموانئ، كبوني، براس ونون وهو صالح للملاحة. استغله الإنجليز في هذه التجارة وقبلا في تجارة العبيد، وكانت معروفة بأنهار الزيت. أنظر:

Le Commandant Mattei, Bas Niger, Bénoué, Dahomey, E.Vallier et Cie, Grenoble Imprimerie, 1890, pp.38-50.

(5)-محمد عبد الغني السعودي، الاقتصاد الافريقي والتجارة الدولية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1973، ص25.

(6)-Elikia M'bokolo, Afrique noire histoire et civilisations XIXe.XXe siècle, Hatier, Paris, décembre 1992, TII, p.131.

النار على الشاطئ، وإذا تنبه القبطان أنه لا توجد مراكز أوروبية على الساحل، يبقى علـــى متن السفينة، وتتم عملية المقايضة على ظهر السفينة، عن طريق الوسطاء أوالجـــدعيات[1] لكي يتجنب مطالبة زعماء القرى بالهدايا.[2]

تحتوي السفينة المقايضة على بضائع متنوعة، بحيث يُخصص جزء من الـــسفينة أو من مؤخرتها، كمخزن لعرض البضائع، ويحتوي هذا المخزن على عينة من مختلف بضائع حمولتها لجلب أنظار الأهالي ورغبتهم في المتاجرة معها،[3] أمّا البضائع فتكـــون متنوعـــة ومتعددة حسب ذوق الأهالي، وهي نفسها على طول الساحل الإفريقي.

تتألف هذه البضائع من الكحول، أهمها التافية[4] وماء الحياة، والتبغ وهـــو ذو أوراق عريقة يجلب من الكنتوكي Kentucky، وفرجينيا Vergenie، ويكون بكمية معتبرة فـــي حمولة السفينة.

تتكون البضائع أيضا، من البنادق وهي أنواع عديدة[5] وتنتمي لمناطق مختلفة،[6] و يجب أن يكون البارود من النوع الجيد للتبادل، وهو معروف باسم بارود غينيا، ويوضع في براميل ملائمة قادرة على احتواء من05 حتى15 كلغ، وتتضمن البضائع الأنـــسجة، وهـــي نوعين، الأنسجة الرفيعة الخفيفة والأنسجة من الصنف العادي،[7] أو أنسجة للتجارة، وتوجد في كل السواحل الإفريقية، فلكل نوع من الأقمشة بضاعة يقايض بها، فمثلا الأقمشة الرفيعة تستعمل لتبادل الذهب، العاج، ومادة زيت النخيل، والملاحظ أنّ معظم هذه الأقمشة وحـــسب

([1])–زورق يصنع بتجويف جدع الشجرة. أنظر: دكتور سهيل إدريس، المنهل، قاموس-فرنسي-عربي، الطبعـــة28، دار الآداب، بيروت، عام2000، ص722.

([2])-E.B.Willaumez, Commerce, Op.Cit, p.86.

([3])-Ibid, p.87.

([4])- هو شراب مسكر

([5])-كتورغون (Tower Guns)، دان-غون (Dane Guns)، أوالبنادق الفرنسية. أنظر:.Ibidem

([6])-Ibid, pp.88-89.

([7])– توجد من الأقمشة الرفيعة، الأقمشة الغينية الزرقاء والبيضاء مثل:

(Les Liménas, satin-streap, sucreton,Tomcoffee)،

أماأهم أنواع الأقمشة العادية،(Chasselats, korotos, chiloes, les bajutapots, romales.)

أنظر:.Ibid,p.89. ملاحظة: لا توجد ترجمة لهذه الأسماء.

تسمياتها من صنع انجليزي، لأن التجارة البريطانية كانت السباقة في المنطقة وتصنع أقمشة حسب أذواق الآهالي.[1]

توجد إضافة إلى هاتيه البضائع، المصنوعات الزجاجية VERROTERIE، وهي مطلوبة كثيرا على الساحل تجلب من البندقية VENISE، وذات أشكال متعددة وأسمائها إما فرنسية أو إنجليزية،[2] وهناك مواد متنوعة أخرى كالسكاكين، أدوات الخزف الصيني، الطواحين، المواد المقددة، المعلبات، جفان من النحاس وملابس غير مألوفة[3] Costumes de fantaisie...الخ.

إستُعملت في هذه التجارة، وحدات للدفع والوزن، كالقضيب[4] Barre، ونجده مستعمل في هذه السواحل كوحدة للدفع تختلف على امتداد الساحل،[5] وتساوي قيمته نصف قرش Piastre، وإستُعملت أيضا وحدة الكرو في التعاملات التجارية، وهي وحدة كيل Unité de capacité متغيرة على طول الساحل،[6] ليس فقط حسب المنطقة أين يكون التفاوض، لكن أيضا حسب طبيعة المواد التي يتم كيلها،[7] فقيمة الكرو وحتى وزنه يتغير حسب طبيعة المنتوج، فواحد كرو من زيت النخيل يساوي 3 كرو من الأرز،[8]فالملاحظ على هذه السواحل، أن المقاييس الإنجليزية هي المستعملة دائما،[9] وهذه قيمة تقريبية لهذا الكرو بالبضائع:

–-بندقية دان-غون = 2 كرو من زيت النخيل.

([1])-E.B.Willaumez, Commerce, Op.Cit, p.89.

([2])- المرجان (Corail)، أرولوكان(Arlequin)، عقائق (Gates)، كورنيول (Cornioles). أنظر:.Ibidem.

([3])-Ibidem.

([4])- وحدة إستعملت في التجارة ببوني، كانت قيمتها بين سنوات 1800 و1822 من 2 إلى 03 استر لين، ووصلت في الثلاثينات إلى 5 استرلين. أنظر: .O.Dike, Op.Cit, p.104

([5])-E.B.Willaumez, Commerce, Op.Cit. p.88.

([6])- الكرو من الزيت ليس نفسه كالكرو من الأرز أوفلفل مالاغات على ساحل القمح ولا تتشابه فيما وراء رأس النخيل. أنظر: .Ibidem

([7])-Ibidem.

([8])-الكرو من الأرز يزن من 18 إلى 20 ليبره livre، زيت النخيل يحتوي 4غالونات (مقياس للسوائل)، يجب أن يزن 30 ليبره إنجليزية. أنظر:Ibid, p.98

([9])-Ibidem.

-قطعة من قماش الساتان Satin-Streap =2 كرو من زيت النخيل
- قطعة باندان[1] = 1كرو و نصف من زيت النخيل.
- قطعة رومال[2] =1 كرو من زيت النخيل .

استُعملت أيضا في المبادلات التجارية، الأقية الذهبيـــة([3]) L'acquêt d'or كوحـــدة نقدية، ومتوسط قيمتها هو 6 فرنكات و60 سنتيما تقريبا، أمّا العملة المستعملة في مصبات النيجر، فتتمثل في الغوري[4]Caurées أوالصدف[5]، فقد استعمل الــصدف البحــري[6] كوحدة لتقييم زيت النخيل إلى جانب المانيلا[7] Manille، فكيس من الــصدف البحــري الصغير يساوي 6 مكاييل من الزيت، ولا يساوي إلاّ 4 مكاييل من الزيت عنــدما تكــون الصدفات كبيرة، فالمكيال هنا يختلف حسب حجم الصدف[8].

أدرج الأوروبيون بتطور تجارة زيت النخيل في تبادلاتهم التجارية مــع الأفارقــة القيمة النقدية الحقيقية، كالدبلون الإسباني والدولار المكسيكي، ولتوســيع التعامــل بهــذه العملات سنت بريطانيا قوانين[9] لفرضها خاصة على الأفارقة.[10]

([1])- تساوي 14 منديلا.
([2])- تساوي 15 منديلا.
([3]) - وزن أوقية واحدة=38،35غ، وزنها قديما كان: 1أوقية ذهبية =32000صدفة. أنظر: C.CoqueryVidrovitch et H.Moniot, Op.Cit, p.268.
([4])- نقد صدفي كان رائجا في الهند وافريقيا السوداء. أنظر: الدكتور سهيل إدريس، مرجع سبق ذكره، ص216.
([5])-E.B.Willaumez, Commerce, Op.Cit, p.98.
([6])- كان صاحب فكرة تعويض تبر الذهب بالأصداف القنصل البريطاني ماك ليانMac Lean .
أنظر: H.Brunschwig, L'avènement, Op.Cit, p.45.
([7])– كانت قيمتها 3 بنيات Penny.وهي مصنوعة من النحاس. أنظر: O.Dike, Op.Cit, p.17.
([8])-Le Commandant Mattei, Op.Cit, p.35.
([9])- شرعت أولى هذه القوانين عام 1838 بغرب الهند، ووسعت لغرب إفريقيا، ثم سن قانون 10-06-1846 ويخص العمل بتوسيع النقد الاسترليني في الخارج مع الدبلون الإسباني والدولار الأمريكي.أنظر:.O.Dike, Ibid, p.108
([10])-Ibidem.

إنتُهج في تجارة زيت النخيل نظام المقايــضة[1] Troque، أي اســتبدال ســلعة بسلعة، فكان زيت النخيل يقايض مقابل مجموعة من المنتجــات الــصناعية الأوروبيــة، خاصة البريطانية، فبأقدمية تواجدها على السواحل الإفريقية واحتكارهــا لتجــارة زيــت النخيل، أدى إلى تعود الأهالي لمنتجاتها وتفضيلهم لها على المنتجات الأوروبية الأخرى، لذلك نجد أنّ أغلب التعاملات تتم باستعمال المقاييس والسلع الإنجليزية.[2]

واستّعمل الدّين[3] كتقنية في المعاملات بين التجارالأوروبيين والوسطاء الأفارقة، وتتم هذه التقنية، التي كانت الغالبة في المعاملات التجارية كما يلي: حيث يعطي التــاجر الأوروبي مجموعة من البضائع للوسطاء [4] الذين يتعامل معهم، فيذهب هؤلاء الوســطاء إلى المناطق الداخلية لتسويق بضاعتهم ومقايضتها بمادة زيت النخيل، وبعدها يعودون إلى التاجر ويعطون له الزيت كمقابل، تصل مدة الدين من 06 أشهر إلى ســنة، فــي بعــض الأحيان تصل إلى سنتين، ويشترط في استعمال هذه التقنية، أن تكون العلاقة بين التــاجر الأوروبي والوسطاء الأفارقة مبنية على الثقة والآمان، وهي ظاهرة خاصة بغرب إفريقيا، وممارستها تختلف من منطقة لأخرى،[5] تحتوي هذه التقنية على عيوب بحيث في بعــض

([1])- هو مصطلح قديم، لكن لم يتم تعريفه بدقه من طرف الذين استعملوه في الماضي، ففي القرن 16م نتكلم بلا تمييز بين المقايضة troc ومقايضة troque ، لتعيين مبادلة فقد عرفها Brunschwing كمايلي :" هي تجارة تبادل مع بلدان ما وراء البحر، خاصة الأمريكية في القرن 16م و17م، هذه التجارة تتميز بالشك الذي يحومها، فلا الأماكن، ولا طبيعة، ولا نوعية المواد المطلوبة، ولا النقود الحسابية التي اعتمدت، ولا حتى الوسطاء مع من يُتفاوض، ليسوا معروفين بالضبط، على العموم يمكن وصف المقايضة، أنها كل نظام تبادل تجاري بين أوروبا والسواحل الإفريقية في غضون الفترة الليبرالية للقرن 19م. أنظر: Henri,Brunschwig, " La troque et la traite'',Cahiers d'études Africaines,3^{e}cahiers,Volume II,Mouton et co,MCMLXII,(1962), pp.339-346.

([2])-O.Dike, Op.Cit, p.107.

([3])– كان المقايضون في غالب الأحيان يجدون أنفسهم مجبرين بتسبيق السلع لوسطائهم على نقاط مختلفة من السواحل، للتعجيل في تصريف حمولتهم وأخذ المقابل من السلع عند عودتهم. أنظر: E.B.Willaumez, Commerce, Op.Cit, p.88.

([4])- يستعملون كوسطاء في التجارة بين التاجر الأوروبي ومنتجي الزيت بالداخل، نظرا لجهل الأوروبي لدواخل القارة، وتخوفه من المغامرة في هذه الفترة إلى غاية 1870، أهمهم الكرومان، والجاك-جاك. أنظر: B.Schnapper, Op.Cit, p.131. Et E. M'bokolo, Op.Cit, p.172.

([5])-O. Dike, Ibid, p.103.

الأحيان لا يلتزم الوسيط الإفريقي برد الدّين، مما يؤدي إلى خسارة كبيرة للوكالة التجارية التي يتعامل معها.(1)

إستُعمل نظام المقايضة وتقنية الدّين في تجارة العبيد، فهما يعتبران ناقل بين التجارة القديمة والتجارة الجديدة. (2)

كانت تجارة زيت النخيل تتم على متن السفن لكي يتجنب الأوروبيون مطالب زعماء المناطق بالهدايا والضرائب، وأيضا للإسراع في تفريغ بضائعهم على أكبر عدد من الموانئ، فكان الوسطاء الأفارقة يحملون براميل الزيت في الزوارق ويأخذونها إمّا مباشرة أوعن طريق الدّين.(3)

استَخدم التّجار الأوروبيون، بتطور هذه التجارة المراكز القديمة التي استُعملت في تجارة العبيد، وحولوها إلى وكالات تجارية للاستقرار ومباشرة تجارتهم بأنفسهم، خاصة الوكالات البريطانية (4)، التي كانت السباقة لذلك، فأصبح تجارها ذو خبرة ومعرفة جيدة بالوسطاء الأفارقة، وتعاملوا مع الزعماء أنفسهم لتفادي المشاكل مع الأهالي، وكانت هذه الممارسة معروفة على دالتا النيجر حتى حوالي منتصف القرن19م.(5)

-3- تطور تجارة مادة زيت النخيل :

ظهرت مادة زيت النخيل في بريطانيا سنة 1785م، ثم على الأسواق الأوروبية في 1840م، فقد عرفت هذه التجارة تطورا مستمرا، ابتداءا من العشرينات، حيث كانت كل منطقة من خليج غينيا تصدر كمية معتبرة من الزيت، ففي البنين كان المقايضون الأنجليز يفاوضون من07 إلى 800 برميل من الزيت في العام، وكانت بوني تصدر حوالي 7000 برميل من الزيت في السنة، أما كلابار الجديد كان يرسل جزء من غلته التي قدرت بـ

---

(1)-وجد الفرنسيون صعوبة في تطبيق هذه التقنية لما تحتويه من خطورة على تجارتهم ، أما الأنجليز فقد أحسنوا استعمالها نظرا لقدمهم في التجارة على هذه السواحل وقدرت قروضهم بـ 80.000 جنيه ببوني. أنظر: B.Schnapper, Op.Cit, p.133

(2)-O. Dike, Op.Cit, p.102.

(3)-Ibid, p.86.

(4)- كوكالات بريستول Bristol ، ليفربول ولندن. أنظر: B.Schnapper, Ibid, p.133.

(5)-O.Dike, Ibid, p.86.

1500 برميل، وعليه مجموع صادرات كلا النهرين يصل من 8 إلى 9 ألاف برميل من الزيت.(1)

عرفت تجارة زيت النخيل تطورا ملحوظا في الثلاثينات من القرن19م، لكن شهدت تذبذبات، نظرا للمشاكل التي مرت بها المنطقة، (2) وقدر حجم الصادرات من مادة زيت النخيل نحو بريطانيا في هذه الفترة بـ: 1837 = 11000 طن، 1843 = 13945طن، 1845 = 25000 طن، 1846= 18.000 طن.(3)

شهدت تجارة زيت النخيل، حسب الأرقام التي أمامنا نموا كبيرا، خاصة في منطقة دالتا النيجر(4) التي تحتل المرتبة الأولى مقارنة بباقي المناطق المنتجة في خليج غينيا، فمعدل الإنتاج فيها، وصل في الأربعينات ما بين 15.000 و20.000 طن وقدرت قيمته بـ 500.000 جنيه.(5)

سجل حجم إنتاج مادة زيت النخيل، بعد فترة الأربعينات بعض الإرتفاع، قدر بـ 21.723 طن عام 1850، وارتفع أكثر في السنوات الثلاثة التالية، حيث وصل عام 1851 إلى29.000 طن، و30.000 طن سنة 1853، فالتحسن في الإنتاج وارتفاع حجم الصادرات ناتج عن الاستقرار الذي عرفته المنطقة،(6) وقد أكد الدكتور روبير مادن Dr Robert Madden نمو إنتاج زيت النخيل وتطور التجارة في تقريره حول أحوال التجارة بغرب إفريقيا خاصة في نهر بوني.(7)

---

(1)-E.B.Willaumez, Commerce, Op.Cit, pp.126-138.

(2)-مرت المنطقة بعدة حروب أهلية ومحاربة الزعماء لاحتكار التجارة بغلق الأسواق أوالحصار الذي فرضته بريطانيا في المنطقة لمحاربة تجارة العبيد. أنظر: E.M'Bokolo, Op.Cit, p.133.

(3)-O. Dike, Op.Cit, p.97.

(4)-أنظر خريطة تطور تجارة الزيت ، بدالتا النيجر، ص33.

(5)-Ibid, p.99.

(6)–عرفت منطقة دالتا النيجر في هذه الفترة استقرارا،نظرا لتحسن الأوضاع الأمنية، القضاء على تجارة العبيد، واحتلال بريطانيا للاغوس عام1851م، مما جعلها قريبة لتنظيم الأمن وضمان سلامة تجارها وتجارتها. أنظر: Ibid, p.100.

(7)-Colin.W.Newbury, British policy toward west Africa select documents 1786-1874, Clarendon Press, University Press, Oxford, 1965, pp.112-113.



خريطة رقم (1): انتشار أسواق الزيت بدالتا النيجر

أنظر المرجع: Michael Crowder: The story of Nigeria Faber and Faber, London, 1962.P135

-بتصرف-

قدر معدل إنتاج زيت النخيل في كامل إفريقيا بين سنتي 1855-1856 من40.000 إلى 42.000، واحتلت منطقة دالتا النيجر المرتبة الأولى بمجموع 25.000 طن، أي ما يزيد عن نصف إنتاج القارة، إلاّ أنّ عشر سنوات من بعد في 1864، وحسب تقرير أعده القنصل البريطاني ريتشارد بورتون Richard Burton [1] أكد فيه: "أنّ حجم تجارة زيت النخيل في منطقة دالتا النيجر، لم يتغير كثيرا عن الخمسينات، فمجموع إنتاجها هو 26.000 طن بقيمة 800.000 جنيه خارج المجموع الإفريقي، الذي وصل كليا إلى 1.500.000 جنيه، أي بزيادة النصف على كامل الإنتاج"، وتُعد أهم مراكز الإنتاج بدالتا النيجر في الخمسينيات كل من:

براس = 2280 طن، بوني وكلابار الجديد = 1624 طن، كلابار القديم، كامرون = 2110 طن، فرناندوبو = 360 طن، بيمبيا = 96 طن، وأمّا في الستينات فقد قُدر الإنتاج كمايلي: براس من 2000 إلى 2800 طن، كلابار القديم من 4500 إلى 5000 طن، كلابار الجديد وبوني من 16000 إلى 17000 طن.[2]

ساهمت زيادة الطلب على زيت النخيل في ارتفاع الإنتاج، فحجم الحمولات المصدرة من غرب افريقيا نحو موانيء أوروبا، خاصة بريطانيا، كان في تزايد مستمر نظرا لاحتياجاتها الصناعية، فمن حجم 2599 قنطار[3] عام 1790 إلى 1.026.380 قنطار عام 1880[4].

يعود تطور تجارة زيت النخيل إلى عدة عوامل أهمها:

– إرتفاع الطلب على هذه المادة، نتيجة الاحتياج إليها في الصناعة، خاصة من طرف بريطانيا وفرنسا.

([1])-هو رحالة إنجليزي (1821-1890) زار إفريقيا الشرقية في الخمسينات، ذهب مع سبايك Speke للبحث عن مصبات النيل، اكتشف في 1858 بحيرة تنجانيقا وزار مع الضابط .V.L.Cameron ساحل الذهب، وعين في الأخير قنصل بريطاني بتريست Trieste إيطاليا. أنظر: .G.L.E, Vol.02, Op.Cit, SP

([2])-.O.Dike, Op.Cit, p.101.

([3])- وحدة وزن إنجليزية =58.802كغ، وتسميتها الأنجليزية هي هندرد وايت Hundred weight. أنظر: حسن.س.كارمي، المغني الأكبر، منجد انجليزي–عربي، لبنان، 1988. ص591.

([4])-B.Schnapper, Op.Cit, p.123.

– صدور قانون إلغاء تجارة العبيد، مما حوّل اهتمام تجار العبيد إلى هذه التجارة.

–إعادة بعث الرحلات الجغرافية، التي ساهمت في فتح البـــاب أمـــام التجـــارالأوروبيين لاحتكار هذه التجارة وإبعاد الوسطاء الأفارقة والتوغل أكثر إلى داخل منطقة خليج غينيـــا لجلب مادة زيت النخيل.

-III – عوامل تطور تجارة زيت النخيل:

عرفت تجارة زيت النخيل طيلة القرن19م، تطورا مستمرا نتيجة عـــدة عوامـــل ساهمت في إزدهارها وانتشارها، فقد كان التجار الأوروبيين منشغلين قبل هذه التجـــارة، بتجارة العبيد التي أكسبتهم أموال طائلة، فساهمت هذه الأموال في بناء الرأسمالية الجديدة، التي عملت على استثمار أموالها في الصناعة، مما أدى إلى ظهور الثورة الصناعية، هذه الأخيرة، كانت بحاجة ماسة إلى المواد الأولية، وأسواق جديدة، فعمل الأوروبيـــون جـــديا على إلغاء تجارة العبيد، وتحويل اهتمام تجارهم في افريقيا إلى التجارة الشرعية، كزيـــت النخيل، وتسهيل طرق المواصلات وتفادي الوسطاء الأفارقة.

بدأ الأوربيون في استكشاف دواخل القارة، وحل ألغاز أنهارها للتوغل أكثـــر إلـــى الداخل، فعرفت الاستكشافات باتجاه القارة طيلة القرن19م، نشاطا كبيـــرا، خاصـــة بعـــد اكتشاف مادة لاكنين La quinine سنة 1854.(1)

ساهمت كل هذه العوامل في تطور وانتشار تجارة زيت النخيل، وسأحاول في هـــذا العنصر شرح كل عامل على حدا.

-1- ظهور الثورة الصناعية في أوروبا :

ظهرت الثورة الصناعية بانجلترا في القرن 18م، وتُعد المثـــل التـــاريخي الأول للقطيعة مع الاقتصاد الزراعي والحرفي، وممر كانت السيطرة فيـــه للـــصناعة، خاصـــة

---

(1)- تعتبر مادة مضادة للحمى، ثم اكتشافها من طرف Joseph Bienaimé) Caventou) صيدلي فرنسي (1795-1877)، بالاشتراك مع Pierre - Joseph) Pelletier)، صيدلي فرنسي (1788-1841)، عـــام 1820، كانـــت أول تجربة عام 1829، أدخلت إلى إفريقيا من طرف الدكتور بيكي Baikie عام 1854. أنظر: G.L.E, Vol.2, 1960, SP.

الصناعة الميكانيكية، ومن هنا انتشرت الثورة الصناعية في دول أوربا الغربية وفي بعض المناطق في ما وراء البحر، وفي ظرف زماني قصير غيّرت من حياة الرجل الأوروبي، طبيعة مجتمعه وعلاقته مع الشعوب الأخرى في العالم.[1].

إثر هذا التحول في أوروبا، تجلت أهمية إفريقيا خاصة منطقة خليج غينيا، في نمو الاقتصاد الأوروبي، بما تنتجه من مواد أولية ذات أهمية في الصناعة الأوروبية، كزيت النخيل، الذي تعددت استخداماته في هذه الصناعة، ممّا زاد الطلب عليه طيلة القرن 19م.

استُخدم زيت النخيل في البداية، من طرف الأهالي للاحتياجات العائلية، كغذاء أو كدواء لبعض الأمراض، واستعمل في القرن 16م من طرف تجار العبيد لضمان سلامة بضاعتهم من العبيد أثناء السفر الشاق عبر المحيط الأطلسي.[2]

أدى تطور الصناعة في أوروبا، خاصة بريطانيا، إلى تزايد الطلب على المواد الدهنية، كمادة لتشحيم الآلات، وبسبب عدم وفرتها في بداية القرن 19م، استعمل زيت النخيل كبديل لتلك الدهون في المصانع الأوروبية، خاصة في المصانع البريطانية.[3]

استُخدم زيت النخيل في صناعة الشموع، بعد أن تمكن شوفرول[4] Chevreul عام 1823 من استخراج حامض دهني acide Stéarique من زيت النخيل، واستُعمل كمادة أولية في صناعة الصابون ببريطانيا، أمّا في فرنسا، لم يدخل زيت النخيل في صناعة الصابون إلاّ في النصف الثاني من القرن 19م، بعد اكتشاف مادة مزيلة للون من

([1])-David.S.Landes, L'Europe technicienne, Traduit de l'anglais Louis Evrard, Editions Gallimard, 1975, pp.9-10

([2])- مسعودة قاسي، زيت النخيل والتواجد البريطاني الفرنسي في إفريقيا جنوب الصحراء في القرن 19م (مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس)، جامعة الجزائر، 2003، ص28.

([3])- E. M'bokolo, Op.Cit, p.131.

([4])- شوفرول (Michel-Eugen Chevreul 1786–1889) كيميائي فرنسي، مبتكر طريقة التحليل الكيميائي العضوي، ووضع مكونات المادة الدهنية في أعماله التي نشرها عام 1823 و التي كان لها أهمية صناعية كبيرة. أنظر: G.L.E, Vol.03, 1961, SP.

طرف روجيي Rougier سنة 1852، واستُخدم الزيت المستخرج من الألباب في صناعة الصابون الأبيض بفرنسا سنة 1853.[1]

استمرت الحاجة لمادة زيت النخيل مع نهاية القرن 19م، رغم ظهور مواد جديدة منافسة لها، فاستُغلت في صناعة المارغرين،[2] والمواد الدهنية النباتية، وصناعة صفائح التصدير المعدنية لتنظيف وحماية الحديد قبل طليه،[3] واستُخدم الحمض الدهني المستخرج من زيت النخيل في صناعة مواد التجميل، تلميع الحديد المركب، مـواد تلميـع الأحذيـة والمطاط المركب، وفي بعض عمليات معالجة المنسوجات.[4]

تطور الصناعة في أوروبا، خاصة بريطانيا أدى إلى الاهتمام بزيت النخيل، فقـد كانت الصناعة بحاجة كبيرة للمواد الأولية، أهمها المـواد الزراعيـة المداريـة، فغيّـر الأوروبيون نظرتهم للمنطقة من ممول لليد العاملة إلى ممول للمواد الأوليـة الزراعيـة التي تزخر بها والغير مستغلة جيدا.[5]

نتج عن قيام الثورة الصناعية فـي بريطانيـا، اسـتخدام الآلات فـي المـصانع، ولصيانتها وضمان استعمالها الجيد، كانت بحاجة إلى التشحيم، وكان مصدر هذه المـادة الزيوت الحيوانية التي تناقصت في بداية القرن19م، فأدى ذلك إلى استعمال زيت النخيـل كمادة للتشحيم، نتيجة فعاليته الكبيرة، بالنظر إلى الزيوت الأخرى.

نتج عن تزايُد عدد الآلات الصناعية، التي قُدر عددها مع بداية القرن 19م بـــ500 آلة بخارية ببريطانيا، إلى ارتفاع الطلب على مادة زيت النخيل، حيث ارتفع عـدد الآلات في بريطانيا عام 1830 إلى 15000 آلة، أمّا فرنسا فكانت تملك 3000 آلة فقط،[6] وهذا

(1)-H.Brunschwig, L'avènement, Op.Cit, p.50.

(2)- إخترعت سنة 1869 من طرف الفرنسي Mége-Mouries(1817-1880).انظر: G.L.E, Vol.7, 1963, SP.

(3)-G.S.Jamieson, Op.Cit, p.126.

(4)-Ibid, p.342.

(5)- مسعودة قاسي، مرجع سبق ذكره، ص28.

(6)-Jean-Pierre Rioux, La révolution industrielle1780-1850, Edition le seuil,1971, p.68.

التفوق البريطاني، في مدى مكننة مصانعه، يفسر أسبقيته في استيراد زيت النخيل، فقد وصلت أولى الحمولات إلى بريطانيا عام1785.[1]

نتج عن زيادة سرعة الآلات البخارية، إلى ارتفاع الطلب أكثر على مادة زيت النخيل، لضمان عمل هذه الآلات لمدة طويلة، فقد وصلت سرعتها في بريطانيا عام 1840 إلى 350 ألف حصان، وارتفعت ما بين1850-1860 على التوالي إلى 500 ثم 700 ألف حصان، حتى وصلت هذه السرعة سنة 1870 الى900 ألف حصان،[2] مما زاد في ارتفاع الطلب على مادة زيت النخيل أكثر فأكثر، فبعدما كان يقدر حجم الاستيراد عام 1800 بـ4467 قنطار، بلغ هذا الحجم عام1860 إلى 804.326 قنطار، وارتفع سنة1870 إلى 868.270 قنطار، وهذا الارتفاع الضئيل في هذه العشرية، يرجع لظهور زيوت أخرى منافسة لزيت النخيل، كالبترول الذي استُعملت مشتقاته في التشحيم. [3]

كانت قوة الآلات الفرنسية بطيئة، حيث قدرت سرعتها سنة 1840بـ34 ألف حصان، ووصلت هذه السرعة سنة 1850 إلى67 ألف حصان، ثم ارتفعت إلى 178 ألف حصان و336 ألف حصان سنتي 1860-1870 على التوالي،[4] هذا ما يفسر أن حاجة فرنسا لمادة زيت النخيل لم ترتفع إلاّ مع منتصف القرن19م، فقد قدر حجمها بين 1850-1854 بـ 4721 طن، ووصل هذا الحجم بين سنوات 1860-1869 إلى 11712طن،[5] يعود هذا التفاوت في واردات مادة زيت النخيل بين بريطانيا وفرنسا إلى أنّ هذه المادة لم تظهر على الأسواق الأوروبية الاّ في سنة 1840، أين بدأ التطور الصناعي ينتشر بمناطق أخرى من أوروبا، من بينها فرنسا.[6]

---

(1)-عبد الغني السعودي، مرجع سبق ذكره، ص25.

(2)-J.P.Rioux, Op.Cit, p.68.
(3)-B.Schnapper, Op.Cit, p.121.
(4)-J.P.Rioux, Ibidem.
(5)- B.Schnapper, Op.Cit, pp.140-141
(6)-Paul Bairoch, Commerce extérieur et développement économique de l'Europe XIXsiécle, E.H.E.S.S.Mouton, Paris, 1976, p.27.

إنّ استخدام زيت النخيل كمادة للتشحيم في المصانع الأوروبية، يؤكده هذا الوصف لعمال يشتغلون في هذه المصانع فهم، حسب الكاتب يلبسون"... مئزر مصنوع من المطاط يحمي من الزيت، قفاز باليد اليمنى يحمي من الاحتكاك بمسامير الضغط، اليد اليسرى تنزع القطعة المصنعة وترميها بسرعة في سلة مسيجة بالحديد أين يتقطر الزيت ..." [1]

"بعض العمال خصوصا من بين أحسن العمال، يقومون بتنظيف وصيانة آلاتهم، زيت، شحم...بدون شك يتوقف الإنتاج والربح الإضافي اليومي على حالة الآلة وعملها الميكانيكي ...".[2]

اتسعت الثورة الصناعية إلى قطاعات أخرى غير المكننة، كقطاع النقل البحري والبري، كخطوط السكك الحديدية، مما أدى إلى تزايد الطلب على مادة زيت النخيل، فيما يخص النقل البحري، فبعد أن كانت السفن الشراعية الكبرى تسير بقوة الرياح، أصبحت تستعمل المحركات البخارية مما زاد في سرعتها، ولضمان سيرها الحسن طيلة السفر، فقد كانت آلاتها تشحم بزيت النخيل، واستعمل في غالب الأحيان، كمحرك لهذه السفن أثناء الإبحار، عندما يكون هناك نقص في الزيت الأوروبي.[3]

كان للنقل البري دورا مهما في الاقتصاد الأوروبي، كالسكك الحديدية التي إستُعملت في نقل البضائع والمواد الأولية بين المدن الصناعية، والتي كانت في تزايد مستمر، فقد وصل طول خط السكة الحديدية في بريطانيا عام 1840 إلى أكثر من 4500 متر، وارتفع عام 1850 إلى 23500 متر، واستمر هذا التطور، إلى أن وصل سنة 1870 إلى 104.000 متر، وكان أهمها خط ليفربول-مانشستر.[4]

أدى هذا التطور، إلى تزايد الطلب على مادة زيت النخيل، كمادة للتشحيم، فقد كانت شركات السكك الحديدية البريطانية تستهلك 13000 طن إنجليزي من الشحم في

---

[1]-Michel Aumont, Monde ouvrier méconnu, carnet d'usine, Edition Spes, Paris, 1956, p.129.

[2]- Ibid, p.143.

[3] -L e Commandant Mattei, Op.Cit, p.50

[4]- J.P.Rioux, Op.Cit, p.80

السنة،[1] فقد كان الطلب على مادة زيت النخيل في ارتفاع مستمر، نظــرا للاحتياجــات البريطانية لها كمادة للتشحيم و نتيجة لقلة الزيوت الحيوانية وعدم جودتها. [2]

استعمل زيت النخيل في أغراض أخرى غير التشحيم، فوجد في السنوات الأولــى من القرن19، سوقــا ذات أهمية في صناعة الصابون البريطاني، فحل محــل الزيــوت الحيوانية، التي كانت قاعدته الأساسية، لكن عندما أخذت الصناعة في الانتشار، أصــبحت هذه الزيوت غير كافية، فكان زيت النخيل بديلا لها في صــناعة الــصابون الانجليــزي. فرغم نقائصه، كلونه الأصفر الفاقع، إلا أن البريطانيين والأمريكيين تعودوا عليه بسرعة، بالإضافة إلى ثمنه الرخيص وقابليته للذوبان في ماء البحر، مما نتج عنه ارتفاع صادرات زيت النخيل من سواحل خليج غينيا تجاه بريطانيا، طيلة النصف الأول من القرن19م، فقد تضاعفت الكميات المصدرة مئات المرات بين 1800-1850 بـــ4467 قنطار، ووصــل سنة 1850 إلى 434.450 قنطار، والحاجة الكبيرة لهذا الزيت في انجلترا، نــتج عنهــا ارتفاع ثمنه.[3]

كان البريطانيون يستهلكون كثيرا مادة الصابون المصنوعة بزيت النخيــل، وهــذا بسبب الزيادة السكانية في فترة الثورة الصناعية وتغير حاجيات المجتمع وعاداته،[4] فقــد كانت 90% من براميل زيت النخيل المحملة من طرف التجار، تأخذ طريقها نحو مصانع الصابون الانجليزي.[5]

استعملت فرنسا من جهتها، منذ الثلاثينات من القرن 19م مادة زيت النخيــل فــي صناعة الصابون، اتبعت في البداية الطريقة الانجليزية، ونتيجة عدم استهلاكه من طــرف

(1)-B.Schnapper, Op.Cit, p.123.
(2)-O.Dike, Op.Cit, p.50.
(3)-B.Schnapper, Op.Cit, p.121.
(4)-O.Dike, Op.Cit, p.49.
(5)-Paul Masson, Marseille et la colonisation française, 2eme édition, librairie Hachette et Cie, 1912, p.380.

الفرنسيين، بسبب لونه الأصفر وتفضيلهم للأنواع الأخرى من الصابون رغم غلائهـــا،(1) فصدرته نحو بريطانيا وأمريكا،(2) وصل إنتاجها من هذا الصابون بين1830-1843 إلـــى 40.000 قطعة، لكن بعد 1850، بدأ إنتاجها في الارتفاع، منذ اكتشاف مزيل اللون فـــي سنة 1852، حيث وصل الإنتاج في 1855 إلى 60.000 قطعة من الصابون المرمـــري والأبيض السائل المصنوع بزيت النخيل، الذي أخذ حق التداول في عام 1851، وتـــشير إحصائيات 1865 إلى رقم 57000 طن، كانت مدينة مرسيليا هـــي الرائـــدة فـــي هـــذه الصناعة، حيث زودت زبائنها بالنوعين المتداولين من الصابون.(3)

انتشرت صناعة الصابون في جميع أنحاء فرنسا،(4) وقدرت الحمولة السنوية لكامل القطر بـــ 1.700.000 قنطار، وكانت مدينة نانت Nantes تـــستورد حبـــوب وزيـــوت النخيل منذ 1830.(5)

ساعد اكتشاف مزيل اللون في تبييض الصابون المصنوع بزيت النخيل، مما سمح بزيادة استعمال هذا الصابون في صناعات أخرى، كصناعة الصوف التي تستهلك كميـــة من هذا الصابون، لأن غسل الصوف به يجعلها تحتفظ بأكثر لمعان وليونة،(6) واســـتُعمل أيضا في الصناعة النسيجية عبر كل مراحل صناعتها.(7)

---

(1)-كان سعر الصابون المصنوع بزيت الزيتون :170 فرنك (100كلغ)،صابون الدك و الزيوت الحيوانية: مـــن 107 الى108 فرنك،أما صابون زيت النخيل =من 60 الى 65 فرنك،انظر: .B.Schnapper, Op.Cit, p.125

(2)-Ibid, p.127.

(3)-Paul,Baud, Industrie chimique en France, étude historique et géographique, Masson,Paris,1932, p.161.

(4)–انتشرت هذه الـــصناعة بمـــصبات الـــرون Bouches du Rhône، مقاطعـــات الـــشمال، لاســـين La Seine، الرونRhône، السين المنخفضة Base-Seine، وبادوكاليPas de Calais، هذه المناطق تحتوي علـــى 20 مـــصنع، يحتوي الشمال لوحده67 مصنع. انظر: .P.Baud, Op.Cit, p.162

(5)-Ibidem.

(6)-L.Brunet et Louis.Giethlen, Dahomey et Dépendance, 2 eme édition, challamel, éditeur, Paris, 1901, p.375.

(7)-P.Friesenhahn,"Emploie de la savonnade", chimie et industrie, vol14, n°1 ,Paris, Juillet 1925, p.91/59D.

أدى اكتشاف الحمض الدهني في الزيوت النباتية، ومنها زيت النخيل، إلى استعماله في صناعة الشموع،[1] حيث عرفت هذه الصناعة تطورا وانتشارا في بريطانيا، وقد استفادت كثيرا من الحركة المضادة لتجارة العبيد، فالدعاية لبيع هذه الشموع كانت تقوم على شعار" اشتروا شموعنا المصنوعة بزيت النخيل للمساهمة في إلغاء تجارة العبيد"،[2] أخذت صناعة الشموع بهذا الحمض، منذ 1831 في فرنسا مكان تلك المصنوعة بشمع العسل، بفضل ميلي Milly وموتار Motard، مما أدى إلى زيادة الطلب على المواد الدهنية خاصة زيت النخيل.[3]

نستنتج أن الثورة الصناعية ساهمت في إيجاد أهمية لزيت النخيل في الصناعة الأوروبية خاصة البريطانية، والعكس، فإن زيت النخيل كان له دورا مهما في الصناعة الأوروبية، حيث أحدث ثورة زيتية نظرا لتعدد استعمالاته وبالتالي الزيادة المستمرة في طلبه، فلولا ظهور الثورة الصناعية واحتياجاتها الصناعية لما كان هناك اهتمام بهذه المادة وتطور تجارتها وبالتالي المساهمة نسبيا في الحد من تجارة العبيد.[4]

-2- إلغاء تجارة العبيد

مارس الأوروبيون تجارة العبيد، نتيجة احتياج مزارعهم بأمريكا لليد العاملة، فحسب مونتيسيكيو:" بعد القضاء على سكان أمريكا، كان على شعوب أوروبا وضع الأفارقة في حالة الرق، لاستخدامهم في استصلاح المساحات الكبرى من الأراضي"،[5] فتجارة العبيد، ظهرت بانتشار مزارع السكر بالكرايبب[6] Caraïbe، وعرفت ذروتها مع

(1)-G.Jamieson, Op.Cit, p.342.
(2)-B.Schnapper, Op.Cit, p.122.
(3)-P.Bairoch, Op.Cit, p.30.

(4)- مسعودة قاسي، مرجع سبق ذكره، ص33.

(5) - Marcel Merle, L'Anti-colonialisme Européen de las Casas à Karl Marx, Armand Colin, Paris, 1969, p.76.

(6)- أكثر المناطق في العالم الجديد طلبا للعبيد وبها مستعمرات بريطانية هي: برباد Barbade وجاميكا Jamaïque، ومستعمرة فرنسية سانت دومنيك Saint–Dominique، ومستعمرة اسبانية كوبا Cuba.انظر: C.C.Vidrovitch, et H.Moniot, Op.Cit, p.303.

نهايةالقرن18، [1] فلم تكن هناك تجارة مربحة بغرب إفريقيا في هذه الفترة، سوى تجارة العبيد، حيث لم تستطيع أرباح تجارة الذهب، العاج والتوابل الوصول إلى حجم أرباح تجارة العبيد، فكان تزايد الطلب على اليد العاملة والمنافسة الشديدة بين التجار الأوروبيين من عوامل ارتفاع سعر العبد.[2]

شكلت التجارة المثلثية،[3] قطاعا استراتيجيا للرأسمالية الميركانتيلية التي أعطت دفعا كبيرا للصناعة البريطانية، لكن مع نهاية القرن 18م، بدأت هذه المصالح تخالف الفكر المتحرر لإنجلترا الصناعي، فظهرت الحركة الإنسانية، متأثرة بالأفكار الفلسفية لعصر الأنوار والتجديد الديني الوسليني Wesleyen،[4] فجعلت من مقاومة تجارة العبيد والعبودية قضية شعبية، وقد ظهرت المحاولات الفعالة لأجل تحقيق هذا الهدف بقوة في بريطانيا وفرنسا، الدولتان الأكثر تورطا في التجارة المدارية.

بدأت هذه الحركة قبل نهاية القرن 18م بكثير، لكن لم يكن لها صدى كبير في هذه الفترة،[5] ولم تصبح قوة حقيقية، إلاّ ابتداءا من 1770 تقريبا،[6] فقد أعطت لها قضية

([1])-أخذت بريطانيا بين 1741-1807 تقريبا 2 مليون عبدا، وأمنت لوحدها وسائل النقل، في 1795 كانت ليفربول تمتلك 5/8 من أسطول تجارة العبيد البريطاني و3/7 من أسطول تجارة العبيد الأوروبي. أنظر: C.C.Vidrovitch et H. Moniot, Op.Cit, p.304.

([2])- محمد عبد الغني السعودي، مرجع سبق ذكره، ص24.

([3])–ظهرت هذه التجارة في القرن 16 بعد الاكتشافات الجغرافية الكبرى للعالم الجديد، والتعرف على السواحل الغربية لإفريقيا، فكانت أوروبا منطلقا لهذه التجارة عبر المحيط الأطلسي ، فتأخذ منتجاتها إلى إفريقيا وتقايضها بالعبيد الذين تأخذهم إلى العالم الجديد، أين تبيعهم للعمل في المزارع ، بالمقابل تأخذ المنتوجات الزراعية المدارية (السكر، القهوة، القطن) وتبيعهم في أوروبا. عرفت هذه التجارة ذروتها في القرنين 17م و18م. أنظر: مسعودة قاسي، مرجع سبق ذكره، ص20.

([4])- اسم يطلق على الذين اتبعوا تعاليم وطريقة جون وسيلي John Wesley، وهو رجل دين انجليزي(1703-1791)، قادة حركة إصلاحية دينية في بريطانيا عرفت بالنظرية الميتودية التي عملت على إحياء كنيسة انجلترا ولا مبالاتها تجاه الأشكال الشعائرية وجماعة الاكليروس العالمية، وتؤمن بان كلام الله يبشر من طرف القس أوالعلماني الذي يحس انه موحى إليه، وتعطي أهمية أكثر للداعية العلماني. أنظر:.G.L.E, Vol10, 1964, SP

([5])- كتابات جون لوك، مونتيسكيو، الجمعيات الدينية كالكواكيرز، Quakers والجمعيات الفكرية ومؤلفي الموسوعات.أنظر: H.Brunschwig, L’avènement, Op.Cit, p.21

(6)-E.M'bokolo, Op.Cit, p.98.

جيمس سومرست James Somerset [1] ببريطانيا دافعا للعمل أكثـــر، فـــالحكم الـــذي أصدره النائب العام جيمس مانسفيلد James Mansfield ســـنة 1772، والـــذي أقـــر أنَّ العبودية غير مؤسسة في إنجلترا، وبذلك فإن أي عبد يدخل الأراضي الانجليزيـــة فهـــو حر تلقائيا.[2]

نشطت الحركة الإنسانية ببريطانيا بفضل هذا الحكم، فأنشأت لجنة لإلغـــاء تجـــارة العبيد Comité pour l'abolition de la traite des esclaves سنة 1787، بمساهمة مناضلين بارزين في الحياة السياسية،[3] مـــن أبـــرزهم وليـــام ويلبرفـــورس William Wilberforce،[4] فقد أصبح هؤلاء يدافعون على أهداف هذه الحركـــة داخـــل مجلـــس العموم البريطاني، للتوصل لإصدار قانون لإلغاء تجارة العبيد والعبودية.[5]

([1])-تعود جذور هذه القضية إلى عبد جلب من فرجينياإلى لندن سنة 1769 ،وبعد محاولة هروبه قبض عليـــه ســـيده و باعه لمزارع في أهبة السفر إلى جامايكا، فلما لاحظت الشرطة سوء معاملة سيده له أخذته. أطلق ســـراحه بعـــد هـــذه القضية فأصبح حرا وبعده حرر حوالي 15 ألف عبد بانجلترا. أنظر: E.M'bokolo, Op.Cit, p.98.

([2])-Jonh Hatch, The history of Britain in Africa from the fifteenth century to the present, first published, André Deutsh, London, 1969, p.143.

([3])- أمثال:- قرانفيل شارب (Granville Sharp): إنساني و صحفي بريطاني (1735-1813) هو المحامي الذي تمكن من الوصول للحكم في القضية المشهورة لعام (1772)، أحد مؤسس جمعية إلغاء العبودية. أنظر: G.L.E Vol.9.1964.SP. - توماس كلاركسون (Thomas Clarkson): مصلح بريطاني (1760-1846) كرس حياته لقضية الغاء تجارة العبيد والعبوديةة.أنظر: G.L.E.Vol.3.1961SP. -ويليام بيث (William Pitt):(1759-1806) أصبح نائبا سنة 1771 ووزيرا أول لمرتين (1783-1801) (1804-1806). أنظر:.G.L.E.Vol.8.1964.SP

([4])-رجل سياسة وإنساني بريطاني، (Hull 1759-لندن 1833)، عضو في البرلمان منذ (1780)، وأصبح منذ 1787 محاميا ومدافعا لأجل إلغاء تجارة العبيد والعبودية. أنظر: G.L.E, Vol10, 1964, SP.

([5])-أول اقتراح كان من توماس كلاركسون عام (1780)، ثم أعاد ويلبرفورس الاقتـــراح عـــام (1787)، لكـــن دون جدوى، فتقدم بقانون Bill 7مرات(1789-1793) إلا أنه أخفق أمام معارضة أصحاب المصالح والمستعمرات.

أنظر: Augustin Cochin, L'abolition de l'esclavage 1861 Edition Emile Desormeaux Fort de France,1979, p.XXVII-XXVIII (27-28)

أمّا في فرنسا أنشأ أنصار[1] إلغاء تجارة العبيد جمعية أصدقاء السود L'Association des amis des noirs سنة 1788، أين يلتقي فيها رجال الفكر، السياسة والدين.[2]

كانت الحركة المضادة لتجارة العبيد أكثر نشاطا في بريطانيا، فقد واجهت كل الطبقات ذات المصالح من تجار، صناعيين ومستوطنين الذين لهم مصلحة في إبقاء الاستغلال المفروض من الجنس الأبيض على الجنس الأسود في المستعمرات ذات المحاصيل الزراعية المدارية،[3] فلم يكن نجاح الحركة المضادة لتجارة العبيد، إلاّ بعد انقضاء فعالية معاهدة أسينتو Assiento[4] التي ضمنت لانجلترا احتكار تجارة العبيد، وثورة المستعمرات في أمريكا الشمالية التي أدت إلى استقلال الولايات المتحدة الأمريكية في 04 جويلية 1776، والحرب التي تبعتها وانتهت باتفاقية فرساي للسلام 1783.[5]

ساهمت كل هذه الأحداث في تبني فكرة إلغاء تجارة العبيد الإنجليزية، أمَّا الفرنسيون فبتخليهم عن لويزيانا Louisiane[6] وخسارتهم لهايتي Haïti[7] اقتصرت

([1])-أمثال: -لافايت La Fayette (Marie-Joseph) : ماركيز ورجل سياسي فرنسي(1734-1757) شارك في حرب الاستقلال الأمريكية، صاحب الأفكار الجديدة في المجالس كان يتردد على جمعية أصدقاء السود.أنظر: . G.L.E.Vol.6.1962SP. –بريسو Brissot (Jacques Pierre de Warville) : رجل سياسة فرنسي (1754-1793) صحفي وهجائي، أحد مؤسس جمعية أصدقاء سود، ذهب لأمريكا لدراسة وسائل تحرير السود، انتخب نائب لباريس في المجلس التشريعي، طلب المساواة في الحقوق للأشخاص الملونين.أنظر:.**G.L.E**.Vol.2.1960.SP. كوندورسي Condorcet(Marie Jean marquis de) : فيلسوف،رياضي ورجل سياسة فرنسي (1743-1794) نائب بالمجلس التشريعي والجمعية التأسيسية.أنظر:.G.L.E, Vol.3, 1961, SP

([2])-H.Brunschwig, L'avenment, Op.Cit, p. 21.

([3])-E.B.Willaumez, Commerce, Op.Cit, p.185.

([4])- بمقتضى هذه الاتفاقية احتكر التجار البرتغاليون تجارة العبيد في القرن 16م، ثم تنازلوا عنها لانجلترا في القرن 17م ، حيث أصبح الأنجليز يتاجرون دون وساطة برتغالية.

([5])- وضعت هذه الاتفاقية حد لحرب الاستقلال الأمريكية، ومنحت من خلالها انجلترا للولايات المتحدة الأمريكية كل المناطق الموجودة في جنوب كندا، وقامت بالتنازل عن بعض المستعمرات لصالح فرنسا وبريطانيا. أنظر: G.L.E, Vol.10, 1964, SP.

([6])-تقع في جنوب الو. م . أ ، مستعمرة فرنسية تخلت عن الجزء الغربي لإسبانيا عام 1762، والضفة اليمنى للمسيسيبي لانجلترا عام1763، الجزء الإسباني عاد لفرنسا عام 1800، ثم بيع من طرف بونابرت للو .م. أ بمقتضى اتفاقية 30 أفريل 1803. انظر: .G.L.E, Vol.6, 1962, SP

([7])- تعد مستعمرة فرنسية غنية بالتبغ وقصب السكر، بعد تمرد المستوطنين المطالبين بالانفصال عام 1790، تبعتها بعد ذلك ثورة العبيد، سيرت من طرف (Toussaint Louverture)، الذي أصبح سيد للبلاد حتى عام 1802. قبض عليه

تجارتهم للعبيد على حاجيات مستعمراتهم لليد العاملة، بالإضافة، ساعدت الحملات المضادة لتجارة العبيد وظهور الثورة الصناعية في إلغاء تجارة العبيد، وانتقل بذلك المجتمع الأوروبي من العهد التجاري الميركانتيلي إلى عهد الثورة الصناعية.(1)

توصل ويلبرفورس بعد صراع دام 15 سنة إلى إقناع البرلمان البريطاني لتبني قانون إلغاء تجارة العبيد في 02 مارس 1807، واتبعته فيما بعد عدة دول،(2) واجتهد بعدها على استقطاب الرأي العام البريطاني لأهدافه، وواصل صديقه بوكستون Buxton أعماله لأجل إلغاء العبودية في كل المستعمرات البريطانية، نجح بوكستون قي الوصول إلى أهدافه، بسن قانون لإلغاء العبودية سنة 1834، واتخذت عدة دول(3) نفس الخطوة.(4)

لكن رغم القوانين التي أقرت في معظم دول العالم بإلغاء تجارة العبيد، إلاّ أنها استمرت إلى جانب التجارة المشروعة، ففي بداية القرن19م، لم يكن لزيت النخيل أهمية كبيرة لدى التجار البريطانيين، لذلك تم وضع سفن حربية بريطانية على السواحل الغربية لإفريقيا لمحاربة سفن تجارة العبيد، خاصة الإسبانية والبرتغالية.(5)

–تابع– الفرنسيين، فجاء بعده الجنرال دوسالين (Dessalines)، الذي طرد الفرنسيين وأعلن الاستقلال عام 1804 أنظر: G.L.E, VOL.5, 1962, SP.

(1)-Pierre verger, Flux et reflux de la traite des nègres entre le Golfe de Bénin et Bahia de todos os Santos 17e-19e Siècle, Mouton et Co la Haye, Paris, 1968, p.288.

(2)- تبنت هذه الدول قانون إلغاء تجارة العبيد: أمريكا الشمالية 1808، الدانمارك، البرتغال والشيلي 1811، السويد1813، فرنسا 1815، إسبانيا 1822.أنظر: A.Cochin, Op.Cit, p.XXVII

(3)-الدول التي تبنت قانون إلغاء العبودية: السويد 1845، الدانمارك 1847، فرنسا 1848، البرتغال 1864 والبرازيل 1888.. Ibidem

(4)-Sir.Allen, Burns, History of Nigeria, sixth edition, George Allen and Unwin.L.T.D. London, 1963, p.103.

(5)- اتفقت بريطانيا مع إسبانيا والبرتغال بالسماح لها بتفتيش سفنهما وتم ذلك عام 1817، كان الاتفاق مع إسبانيا أن تدفع لها بريطانيا تعويض بـ 400.000 جنيه، أما الاتفاق مع البرتغال فأعطتها بريطانيا كمقابل 300.000 جنيه. لكن الاتفاق النهائي تم بـ 600.000 جنيه، وحددت منطقة التفتيش شمال خط الاستواء. أنظر:.Ibid, p.104

فقد تم في سنة 1822 إيقاف سفينتين حربيتين بريطانيتين، 6 سفن فرنسية وإسبانية لتجارة العبيد في نهر بوني،[1] وحجزت السفن البريطانية بين سنوات 1829-1849، 1077 سفينة لتجارة العبيد، هذا ما يؤكد ازدهار ونمو هذه التجارة رغم قوانيين الإلغاء.[2]

كانت نسبة تجارة العبيد في تزايد مستمر من إفريقيا باتجاه جزر الأنتيل، وقد أكد ذلك تقرير للبرلمان البريطاني في سنة 1848، فحسب هذا التقرير، وصل عدد العبيد بين سنوات 1825-1830 إلى معدل 25.000 عبدا، وارتفع هذا العدد إلى 135.800عبدا بين سنوات 1835-1840، فهذا المعدل مرتفع مقارنة مع الفترة التي كانت فيها تجارة العبيد مشروعة،[3] مما يؤكد أنّ أثار حملة إلغاء تجارة العبيد كانت نسبية وبطيئة.[4]

تزامنت حركة إلغاء تجارة العبيد مع التغيرات الاقتصادية التي عرفتها أوروبا، خاصة بريطانيا، فأدى ذلك إلى انضمام البرجوازية الرأسمالية الصناعية في صفوف أنصار إلغاء تجارة العبيد، فكان لها أراء في الطرق التي يجب اتخاذها لمنع هذه التجارة وتشجيع التجار على العدول عليها بفضل الحلول التي قدمتها، وقد ركزت خاصة على العامل الاقتصادي.

فحسب توماس بوكستون:"...في رأي بما أن التربة الإفريقية غنية وخصبة، سابقا وجدنا فيها سكان، لا ينصح الآن بحملهم إلى مكان آخر، فلنشجع في إفريقيا زراعة السكر الرخيص على الذي في البرازيل، والقطن الرخيص على الذي في الولايات المتحدة الأمريكية... وسيكون لهذا أثر في المستقبل".[5] وفي نفس السياق قال أوغستين كوشيين Augustin Cochin:" إنّ العبودية ستتوقف عندما نذهب لشراء أشياء هناك، أين كنا متعودين على شراء الأشخاص، وبتطوير زراعة الفول السوداني وتجارة زيت النخيل

(1)-أنظر مناطق تجارة العبيد في القرن 19م، خريطة ملحق رقم01، ص141.

(2)-Sir.A.Burns, Op.Cit, p.106.

(3)- عندما كانت التجارة مشروعة وصل معدل العبيد إلى 20.000 عبد بين 1680-1780. أنظر :.Ibid, p.107

(4)-Ibid, pp.103-107.

(5)-M.Merle, Op.Cit, p.221.

على سواحل إفريقيا، كل هذه الإجراءات ستعمل أكثر على إلغاء هذه التجارة، بـدلا مـن التجمعات، الخطب والأعمال مثل هذه (عملي)...".[1]

فنلاحظ هنا أنّ الطرق التي يقترحها الاقتصاديون لإلغاء تجارة العبيد، هي إيجـاد حافزا للتجار للتخلي عن هذه التجارة، وذلك بتوجيه الآهـالي إلـى زراعـة أراضـيهم، والتجارإلى الاهتمام بتجارة المواد الأولية الزراعية التي تتوفر عليها القارة وتحتـاج لهـا الثورة الصناعية.

إن أوروبا في هذه المرحلة من النمو الصناعي، تحتاج إفريقيا مليئـة بالـسكان، يعملون على زراعة أراضيهم ويكثفون الإنتاج، خاصة المنتجات المدارية، التي هي أساس التجارة المشروعة، كزيت النخيل، الذي زاد الطلب عليه في القرن19م، فبدلا مـن نقـل الأشخاص إلى مزارع أمريكا، يجب استخدامهم في أراضيهم لزراعة المـواد المداريـة المتوفرة لديهم، أوإنشاء مزارع جديدة لمواد مدارية تجلب من القارة الأمريكية.[2]

أكد هذا الطرح، تقرير للبرلمان الفرنسي أعده فلوريـو دو لانغـل Fleuriot de L'Angle وجاء فيه: "للسواحل الإفريقية فوائد، فبمنع تجارة العبيد وبعدها إلغاء العبودية، مما يترتب عنه عدم القدرة على إحضار اليد العاملة إلى المـزارع، إذا لمـاذا لا ننقـل المزارع حيث توجد اليد العاملة ...".[3]

تجلى هذا في الواقع، أثناء ممارسة تجارة زيت النخيل، فازدياد الطلب على هـذه المادة أدى إلى الحاجة لليد العاملة، فتم استغلال العبيد في مزارع النخل الزيتـي لجنـي الثمار ونقل البضائع.[4]

([1])-A.Cochin, Op.Cit, pp.XXVI-XXVII. (26-27).

([2])– مثل: المانيوك Manioc، وهو جنبية (من النبات والبقل) من فصيلة الفربيونيات، تنبت بريـة فـي **البرازيـل** وتزرع في البلدان الحارة لأجل الدقيق الذي يستخرج من جذورها. انظر: المنجد فـي اللغـة والأعـلام، ط، 21، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1991، ص777.

[3]-B.Schnapper, Op.Cit, p.91

(4)- J.A.F.De Ajayi, Histoire général de l'Afrique du XIX siècle jusqu'à vers les années 1880, Edition Unesco, Paris, Volume VI, p.28.

تحولت إفريقيا بهذا التغيير، من خزان لليد العاملة إلى خزان لزيت النخيل، فقد عمل التجار الأوروبيون، خاصة البريطانيون والفرنسيون، على تحويل نشاط الأفارقة لممارسة تجارة الزيت، بتكثيف التعامل معهم في إطار هذه التجارة التي حولت زعماء السواحل الافريقية من منظمين لتجارة العبيد إلى منظمين لأسواق الزيت في مناطق الإنتاج.[1]

بقيت تجارة العبيد، رغم كل الإجراءات الردعية، حتى 1842 مباحة جنوب خط الاستواء، حيث تمكنت سفن تجارة العبيد البرتغالية والبرازيلية من ممارستها بكل حرية، خاصة أن ثمن العبد لم يتوقف عن الإرتفاع في كامل القارة الأمريكية،[2] بالمقارنة مع ثمن زيت النخيل، الذي عرف استقرار في هذه الفترة ثم انخفض فيما بعد، فقُدر ثمن العبد في أمريكا سنة 1840 بـ 350 دولار، وارتفع إلى 360 دولار سنة 1850، إلى أن وصل عام 1860 إلى 500 دولار، أما ثمن زيت النخيل فاستقر بين 33 و34 جنيه،[3] والملاحظ أن تجارة العبيد كانت مزدهرة إلى جانب تجارة زيت النخيل، وبقيت مستمرة بعد منتصف القرن19م في سرية، مادام هناك من يطلب اليد العاملة فهناك من يجلبها،[4] كما أكده قول أحد الزعماء الأفارقة، أوبي أوساي Obi Ossai ملك أبوAbo ، أمام بعثة استكشاف النيجر:" كنا نظن حتى الآن أنها من إرادة الله أن يكون السود عبيد للبيض، قال لنا البيض في البداية، أنه يجب علينا أن نبيع لهم العبيد فبعنا لهم، والآن يقول لنا البيض، بأن لا نبيع العبيد، فإذا أقلع البيض عن الشراء، سيكف السود عن البيع"،[5] ويؤكد هذا القول أنّ منطقة خليج غينيا استُغلت حسب احتياجات الاقتصاد الأوروبي.

---

(1)-كان المنظم للتجارة في بوني الملك ابوبو الكبير Le grand Opubo (1792-1838) الذي أخذ مبادرة إدارة تجارة زيت النخيل وتجارة العبيد معا.أنظر:: C.C.Vidrovitch, et H.Moniot, Op.Cit, p.122.

(2)-H.Brunschwig, L’avènement, Op.Cit, p.33.

(3)-O Dike, Op.Cit, p.51.

(4)-تعد البرازيل وكوبا المنطقتين الأكثر طلبا للعبيد، نظرا لاعتماد اقتصادهما على النظام القديم، فحسب مصادر بريطانية، استوردت البرازيل بين سنوات 1811 و1870 حوالي 1.45 مليون أفريقي أي 60% من العبيد القادمين إلى أمريكا، أما كوبا كانت تجلب 32 % من المجموع أي 606.000 عبد. أنظر: E.M’bokolo, Op.Cit, pp.108-110.

(5)-Ibid, p.114.

استمرت تجارة العبيد بالموازاة مع تجارة الزيت، التي كانت تعرف نموا مستمرا، فمنذ بدء حركة المقاومة البريطانية ضد تجارة الرقيق، عمل قادتها على جعل هذه السياسة إيجابية تجاه غرب إفريقيا، وذلك بأن تتجه كل الجهود لإيجاد بديل لتجارة العبيد والعمل على تشجيع التجارة المشروعة وتنميتها، والتي يمكن من خلالها تعويض التجار الانجليز الذين استثمروا رؤوس أموالهم في تجارة غرب إفريقيا، وأصبح زيت النخيل السلعة البديلة التي حلت بسرعة وبسهولة محل تجارة العبيد، وكان يمكن شراؤها بكميات كبيرة في المناطق القريبة من السواحل، التي تنمو بها أشجار نخيل الزيت.[1]

لم تمتد المراقبة البريطانية حتى حوالي 1860، وراء الحصون والوكالات التي في السواحل، فأين كان الأنجليز لم يكن هناك عبيدا، بعض المئات من الأمتار بعيدا في دكاكين بعض التجار الأفارقة كان هناك عبيد.[2]

ساهم بعض التجار الأنجليز والزعماء الأفارقة على وضع حد لتجارة العبيد، وذلك بممارسة تجارة زيت النخيل، فمثلا تاجر ليفربول جون توبن، John Tobin والزعماء الأفارقة في دالتا النيجر، المعروفة بتجارة العبيد، والذين كانت لديهم مصالح في هذه التجارة، عملوا على إنشاء وكالات تجارية لممارسة تجارة زيت النخيل، بذلك عرفت تجارة العبيد في هذه المنطقة، انخفاضا مستمرا حتى اختفائها نهائيا، وهذا بفضل الإجراءات التأديبية التي استعملتها السفن الحربية البريطانية، وساهم تزايد الطلب على زيت النخيل وارتفاع سعره في بريطانيا في 1840م، في تحويل نشاط الزعماء الأفارقة والتجار الأوروبيين من تجارة العبيد إلى تجارة زيت النخيل، التي أصبحت تدرعليهم بالأموال والثروة. [3]

مورست تجارة زيت النخيل في مناطق أخرى من خليج غينيا، بالموازاة مع تجارة العبيد، فمثلا مملكة الداهومي، كان ملوكها يمارسون التجاريتين معا، وهذا بسبب تزايد الطلب على اليد العاملة في كوبا والبرازيل، ولمحاربة تجارة العبيد في هذه المنطقة

---

(1)- جي-دي- فيجي، مرجع سبق ذكره، ص233

(2)-George Kay, La traite des noirs, Traduit de l'anglais par Paul Truffert, Robert Laffont, Paris, 1968, p.238.

(3)-E. M'bokolo, Op.Cit, p.114.

إتُخذت عدة إجراءات ردعية، كحصارها وقصفها من طرف السفن البريطانية في العديد من المرات، كسنوات 1857 و1865، حيث في هذه السنة الأخيرة حاصرها الأنجليز بقوة ونجحوا في القضاء نهائيا على هذه التجارة.(1)

ساهمت عملية إلغاء تجارة العبيد، في تطور ونمو تجارة زيت النخيل، وبروز أهمية جديدة لمنطقة خليج غينيا، من ممول لليد العاملة إلى ممول للمواد الأولية -زيت النخيل-، فالاحتياج الكبير لهذه المادة، وضرورة إلغاء تجارة العبيد، وتأكيد التفوق والسيطرة، أدى بأوروبا إلى التفكير مليا بضرورة معرفة أعمق لدواخل القارة، خباياها، وقيمتها الحقيقية، لهذا جاء التفكير في استكشافها.

-3- الرحلات الجغرافية الخاصة بإستكشاف منطقة خليج غينيا:

تأخرت معرفة الأوروبيين بالقارة الإفريقية -خليج غينيا- طبيعة وسكانا لأسباب كثيرة، فسواحل إفريقيا قصيرة بالنسبة لكتلتها القارية، نتيجة قلة تعاريجها خاصة في غربها، ونتج عن هذا قلة موانئها، كما أن الجزر القريبة من سواحل إفريقيا قليلة إذا قيست بالجزر القريبة من سواحل القارات الأخرى.(2)

تعترض أنهار القارة الجنادل والشلالات، مما أعاق استخدامها كوسيلة مواصلات إلى المناطق الداخلية، إضافة إلى صعوبة المناخ، حيث لم يكن يشكل منطقة جاذبة للأوروبيين.(3).

رغم هذا حاول الرحالة الأوروبيين اختراق بعض مناطق من القارة سيرا على الأقدام، إلاّ أنهم اصطدموا بصعوبات أخرى كلذغات ذبابة تسي-تسي TSÉ-TSÉ،

---

(1)- مسعودة قاسي، مرجع سابق ذكره، ص27 .

(2)-إ.س.هوارد، أشهر الرحلات إلى غرب افريقيا، ترجمة وتقديم، الدكتورعبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996، ص8.

(3)-المرجع نفسه.

وكذلك الحشرات الحاملة للأمراض،[1] إضافة إلى عداء زعماء تجارة العبيد، الذين أرادوا الاحتفاظ باحتكارهم كوسطاء، وبذلك بقيت منطقة خليج غينيا غامضة.[2]

طرأ في غضون القرن 19م، تحول للبنيات في إنجلترا أولا، ثم الدول الأخرى لأوروبا الغربية وتجلى ذلك في ظهور الثورة الصناعية، فبإختراع الآلات البخارية للغزل، للنسيج، ولتسويط الحديد...الخ، أصبح لدى أوروبا احتياجات جديدة، فهي لم تعود بحاجة لإفريقيا ترسل دون انقطاع جموع من الرجال إلى المزارع، أين الاحتياج لسواعدهم أصبح قليلا، بما أن الآلات الزراعية بدأت تقوم مقامهم، في حين يمكن أن تكون مفيدة في إفريقيا، كيد عاملة للتزويد بالمواد الأولية -زيت النخيل-، وتشكل سوقا محلية من الدرجة الأولى للإنتاج الصناعي.[3]

أصبحت منطقة خليج غينيا في هذه الفترة، خزان للمواد الأولية، وسوق استهلاكية للمنتجات الغربية، خاصة منها البريطانية والفرنسية، نتيجة الطرق المستعملة في التجارة كالمقايضة، فقد سمحت الرحلات الجغرافية للتجار والصناعيين باختراق منطقة خليج غينيا، واحتكار التجارة دون الحاجة للوسطاء، فتعددت البعثات الاستكشافية خاصة بعد 1854، [4] مما سمح باكتشاف خفايا المنطقة وإمكانياتها الحقيقية.

عاد الأوروبيون للتفكير في استكشاف القارة الإفريقية بقوة مع نهاية القرن 18م، فكان البريطانيون السباقون لذلك، فانصب اهتمامهم في البداية في كشف لغز نهر النيجر،[5] الذي لم يكن معروفا كثيرا لدى الجغرافيين في أوروبا، إلاّ ما قيل عنه من

([1])-جوزفين كام، المستكشفون في إفريقيا، ترجمة وتقديم الدكتور السَّيد يوسف نصر، راجع الترجمة إلى العربية، الدكتور محمد على وقاد، دار المعارف، 1983، ص16.

([2])-J.Ki. Zerbo, Op.Cit, p. 401.

([3])-Ibid, pp.401-402.

([4])-إستعمل في هذه الفترة الدكتور بيكي Baikie مادة لاكنين في بعثته إلى النيجر، وتأكد أنها قادرة ليس فقط على المعالجة، وإنما الوقاية من حمى المستنقعات. أنظر: G.L.E, Vol 6, 1962, SP.

([5])- كانت الأنهار المعروفة لدى الأوروبيين في هذه الفترة هي: نهر السنغال، غامبيا، وريوغرا ندي. أنظر: جي-دي-فيجي، مرجع سبق ذكره، ص244.

طرف الرحالة القدماء، كالإدريسي وليون الإفريقي، فقد كان اكتشاف لغز هذا النهر ضروري، خاصة لبريطانيا، لأجل نمو التجارة الشرعية، ومحاربة تجارة العبيد.[1]

حظي مشكل نهر النيجر، باهتمام كبير في السنوات الأخيرة من القرن 18م، فقررت الجمعية الإفريقية [2] تمويل بعثات استكشافية،[3] يقودها رجال يتم اختيارهم بعناية لكشف الحقائق، فقد كانت توجهات الجمعية هي الدخول إلى القارة بأخذ طريقين مختلفين، الأول التوجه لداخل القارة من الشمال، من طرابلس أوالقاهرة، والثاني التوغل إلى الداخل من غينيا،[4] إلاَّ أنَّ هذه البعثات لم يكتب لها النجاح.

إثر ذلك قامت الجمعية الإفريقية، بتجهيز بعثات أخرى لإعادة المحاولة، فأرسلت طبيب اسكتلندي شاب يدعى منغو بارك،Mungo Park [5] كي يقوم برحلة إلى الداخل ابتداء من غامبيا، حتى أقصى نقطة يصل إليها، وتمّ ذلك في نهاية 1775، حيث وصل بارك إلى نهر النيجر، عند بلدة سيغو Ségou، التي تقع على بعد 400 ميل من منابيع

([1])-J.ki-Zerbo, Op.Cit, p. 404.

([2])-أنشئت هذه الجمعية في 1788 بلندن لأجل العمل على استكشاف دواخل القارة الافريقية، وكان أعضاءها من النبلاء ورجال الأعمال الذين ينتمون إلى الطبقة المسيطرة في انجلترا واسكتلندا، ثم إنظم إليهم كبار ملاك الأراضي، البورجوازيين، تجار ورجال مال. أنظر: .Mungo,Park, Voyage dans L'intérieur de L'Afrique, Préface. D'Adrian Adams, Maspero, Paris, 1980, p.14.

([3])-أرسلت الجمعية الإفريقية السيد لديارLedyard والسيد لوكاس Lucas للوصول إلى النيجر إنطلاقا من الشمال، فشل كلاهما، فأرسلت الماجورهوجتون Hugthon الذي كان عليه تتبع نهر غامبيا حتى يصل إلى نهر النيجر ولكنه اغتيل من طرف رجال القبائل. أنظر:إ س. هوارد، مرجع سبق ذكره، ص63.

إضافة إلى فريدريك هورينمان F.Horeneman ،الذي بدأ رحلته من مصر عام 1789 ووصل إ إلى واحة مرزوق، حيث اختفى هناك ولم يعرف عنه شيء. أنظر: جي-دي، فيجي، مرجع سبق ذكره، ص245 .

([4])-إ.س. هوارد، المرجع نفسه، ص63.

([5])-رحلة اسكتلندي (1771-1806) ولد بفولشيل Fawlshiels في سالكيركشير Selkirkshire درس الطب، كان مولعا بالرحلات، تطوع لدى الجمعية الافريقية بلندن لإيجاد منابيع النيجر.قام برحلتين الأولى1795، الثانية 1805، تمكن من الوصول إلى نهر النيجر، إلا أنه توفي أثناء رحلته الثانية غرقا، ترك مؤلفا عنوانه: Voyage dans l'intérieur de l'Afrique. أنظر:en.wikipedia.org/wiki/Mungo_Park 08/01/2009

النهر، وبعد الصعوبات التي صادفته في رحلته، عاد بارك إلى غامبيا، ومنها وصل إلـــى أوروبا. (1)

قام بارك برحلة ثانية في 1805، (2) فبدأها من غامبيا، حيث تمكن رفقـــة مرافقـــه الذين بقوا على قيد الحياة، من الوصول إلى النيجر قــرب بلـــدة بامـــا كـــو، Bamako وشرعوا على متن زورق نزول النهر حتى مصبه، إلا أنهم توفوا غرقا في الشلالات التي تعترض مجرى نهر النيجر، والواقعة قرب بوسا Boussa.(3)

أرسلت الحكومة البريطانية عدة بعثات، إلاّ أنّها انتهت بكـــوارث، ولـــم يـــتمكن الأوروبيون من معرفة بعض خبايا نهر النيجر، إلاّ بفضل بعثة كل من الـــدكتور وولتـــر أودني،(4) Oudney Walter والميجور دكسون دانهـــام،(5) Major Dixon Denham في عام 1821، فقد تمكن كلابرتون Clapperton من الوصول إلـــى النيجـــر بواســـطة طريق تجارة العرب عبر الـــصحراء مـــن طـــرابلس، فبينمـــا كـــان دانهـــام يكتـــشف بورنو Bornou والبلاد الواقعة حول بحيرة التشاد، انطلق كل من أودني وكلابرتون فـــي اتجاه الجنوب الغربي من النيجر، في تلك الأثناء توفى أودني، لكـــن كلابرتـــون أكمـــل مسيرته حتى وصل إلى مدينة كانو Kanou التجارية، بعدها إلى سوكوتو Sokoto، فـــي تلك الأثناء، إلتحق كلابرتون بدانهام وتتبعا معا طريقهما إلى طرابلس، منها عـــادا إلـــى إنجلترا وكان ذلك في منتصف سنة 1825.(6)

---

(1)-جي-دي فيجي، مرجع سبق ذكره، ص245.

(2)-تكفل بهذه الرحلة المكتب الاستعماري (وزارة المستعمران البريطانية)، الذي بدأ يهتم بدواخل غرب إفريقيا، فقـــد كانت التعليمات لبارك تتمثل في أن يتتبع مجرى النيجر إلى أبعد مسافة واكتشاف مجالات التجارة هناك .

(3)- جي-دي،فيجي،مرجع سبق ذكره، ص246.

(4)- مستكشف اسكتلندي (إدمبورغ Edimbourg 1791 ، مورمر Murmure السودان الأوســـط 1824)، شـــارك كعالم بالطبيعيات في بعثة كلابرتون ودانهام، ذهب من طرابلس إلى كوكا عاصمة البورنو عن طريق بحيـــرة التـــشاد. أنظر: .Le petit robert, de Paul Robert, Le robert, Paris XI°, 1988, p.1347

(5)- ديكـــسون دنهـــام (1جـــانفي 1786، لنـــدن –8 مـــاي 1828، فريتـــاون) وهـــو ضـــابط بريطـــاني، زار من 1822 حتي1825 البورنو Bornou، بحيرة التشاد، وبلاد الفولان Fellatahs، ثم عين مديرا لسيراليون على الساحل الغربي لأفريقيا. مات من الحمى في عام 1828. نشر في لندن عام 1825 قصة رحلاتـــه مـــع تلـــك لهـــوغ كلابرتون Hugh Clapperton. أنظر:.fr.wikipedia.org/wiki/Denham_Dixon.21/02/2009.

(6)- جي-دي-فيجي، مرجع سبق ذكره ص246–247.

فشل كلابرتون في الوصول إلى النيجر، إلاّ أنّ رحلته ورحلة دانهام، ألقتا الضوء على النهر والمناطق التي زارها،[1] فأُرسل كلابرتون في رحلة ثانية، وصل فيها إلى باداغري في نهاية سنة 1825، وكان من بين مرافقه خادمه ريتشارد لاندر[2] Richard Lander، الذي وصل معه عند بلدة بوسا، وعبرا معا النهر، وذهبا عن طريق كانو إلى سوكوتو، إلاّ أنهما فشلا، مما خيب الآمال لدى كلابرتون، الذي توفي في أفريل 1826، فصمم لاندر، رغم كونه إلاّ خادما في البعثة من إكمال النصف الآخر من العمل، بالسفر إلى مصب نهر النيجر، غير أنّه لم يتمكن من إنجاز عمله، بسبب تخوف أمراء الفولاني من محاولة البريطانيين القيام بوقف تجارة العبيد، ولكن عند عودته إلى انجلترا، تمكن لاندر من إقناع المكتب الاستعماري بإرساله هو وأخوه جون لا ندر John Lander، على رأس بعثة لكي يتتبع مجرى نهر النيجر من بوسا حتى المحيط الأطلسي، وصل الأخوان لاندر في جوان 1830 إلى بلدة بوسا وانطلقا معا في زورق عبر النهر، تمكنت بعثتهما من الوصول إلى دالتا نهر النيجر دون أية أحداث، حيث وصل هو وجماعته إلى منطقة فرناندو-بو وهناك أقلتهم سفينة إلى انجلترا.[3]

---

(1)- توصل كلابرتون ودانهام في رحلتهما، أن نهر النيجر لا يستمر في الجربان في اتجاه الشرق حتى يصل المستنقعات الوسطى، بل من المحتمل أن يتجه صوب الجنوب تم يصب في خليج غينيا، بالإضافة إلى التقرير الذي كتباه عند وصولهما لأوروبا من طريق القوافل، الذي يبدأ من طرابلس إلى بورنو، تضمن التقرير شعوب هذه المنطقة وشعوب السودان الغربي إبتداءا من الشواطئ الشرقية لبحيرة التشاد وحتى سوكوتو الواقعة في أقصى الغرب.أنظر: جي-دي-فيجي، مرجع سبق ذكره، ص247.

(2)- رتشارد ليمون لندر R.L.Lander (1804–1834): مستكشف انجليزي، رفق كلابرتون إلى نهر النيجر في 1825 وآتى بمذ كرة كلابرتون التي نشرت في 1829، عاد إلى السواحل الافريقيا مرفقا بأخيه جون لاندر (1807–1839)، قاد رحلة استكشافية (1830–1831)، حدد مجرى نهر النيجر السفلي.نشر الأخوين مذكراتهما (3 أجزاء 1832) فازريشارد بميدالية تجارية (1832–1834)، وتم نشر تقرير الرحلة من طرف ليرد وأولدفيلد. أنظر:
en.wikipedia.org/wiki/Richard _Lemon_Lander.08/01/2009.

(3)- جي-دي-فيجي، مرجع سابق ذكره، ص248–249.

قام اسكتلندي آخر غوردون لينع،[1] Gordon Laing برحلة إلى المنطقة ابتداء من 1826، وتمكن من اكتشاف منابيع النيجر، ووصل إلـــى غايـــة تومبوكتـــو أت مـــن طرابلس، وفي طريق العودة قُتل من طرف مرافقه من البرابيش.[2]

لم تسمح وفاة لينغ من معرفة تفاصيل رحلته، خاصة زيارته لمدينة تومبوكتـــو، التي كانت محط أنظار الأوروبيين، لكن تمكن الرحالة الفرنسي رونييـــه كاييـــه[3] René Caillé بين 1826-1828، من القيام برحلة إلى تومبوكتو متنكرا بزي مسلم، ويعتبر أول أوروبي يزور المدينة ويعود إلى بلاده، ويحكي قصة رحلته.[4]

لكن من أكبر مستكشفي إفريقيا هو الألماني هنري بارث[5] Henri Barth، الـــذي غادر طرابلس عام 1850، وعبر الصحراء الكبرى إلى أغاديس Agadés، كان في هذه الرحلة عضو في البعثة الإنجليزية التي جاءت إلى السودان الغربي بقيادة رتشاردسون،[6]

([1])-ولد بإدمبورغ Edimbourg في 27 ديسمبر 1793، رحالة انجليزي ، ذهب إلى سيراليون كمساعد معسكر للحاكم ماك كارتي Mac Carthy ، قام برحلة إلى الداخل بأمر من الحاكم ، روى عنها في كتاب تحت عنوان ''Travels in the timanuee Kooranko and soolima countiers in western Africa''

يحمل أولى المعلومات الصحيحة على منابيع نهر النيجر، مكلف في 1825 برحلة أخرى، وصل إلى تومبوكتو في 18 أوت 1826 ، لكن لقي حتفه في 28 سبتمبر 1826. أنظر:

en.wikipedia.org/wiki/Alexander_Gordon_laing.08/01/2009.

([2])-جي-دي-فيجي، مرجع سبق ذكره، ص248. و J.Kizerbo, Op.Cit, p. 404.

([3])- مستكشف فرنسي (موزيMouzé 1799،لا بادر La Baderre 1838)، أبحر في 1816 إلى السنغال أين أقـــام عند المور Maures 1824، وقرر الذهاب إلى تومبوكتو متنكرا بزي مسلم لتفادي القتل، كان أول من وصل إليها في أفريل 1828، وصفها في مذكراته. Journal d'un voyageur أنظر: le Robert 2, Op.Cit, p.310.

([4])- جي-دي-فيجي ، مرجع سبق ذكره، ص249.

[(5)]- ولد في 16 فيفري1821 بهامبورغ Hambourg توفي في 25 نوفمبر 1865 في برلين، لغوي وجغرافي عالم بالسلالات، بعد رحلات عديدة في البحر الأبيض المتوسط ، التحق بالرحلة التجارية والعلمية في السودان المنظمة من طرف ريتشارد سون (1849-1855)، اكتشف خلالها نصوص تاريخ السودان للسعدي ، كان 3 مستكشف بعد لينغ وكاييه يصل إلى تومبوكتو في 1853 حل ألغاز بحيرة التشاد ومصب نهر النيجر. أنظر:

en.wikipedia.org/wiki/Bill_Barth.08/01/2009

([6])-ولد في03 نوفمبر1809 ببوستون Boston ، توفي في 04 مارس 1851 في نغوروتوا Ngurutua قرب كوكا kuka في البرنو، قام بعدة رحلات، الأولى إلى تونس وطرابلس في ليبيا، وإلى غدامس Ghadamès، وغات Ghât في وسط الصحراء، جمع معلومات على الطوارق، مونت رحلته الثانية من طرف الحكومة البريطانية رفقة بارث وأوفرويغ في السودان وبحيرة التشاد حيث توفي. أنظر:

en.wikipedia.org/wiki/James_Richardson_(explorer_of_the_Sahara).19/12/2008.

Richardson، تمكن بارث برفقة ألماني أخر يدعى أ.أفرويغ[1] A.Overweg من زيارة كاتسينا Katsina وكانو Kanou، مرا من خلال البورنو واكتشفا بحيرة التشاد، ثم عـادا إلى الجنوب ووصلا إلى البنوي Bénoué، بعد وفاة أوفرويغ عام 1852، وصل بـارث الرحلة بمفرده في الطريق إلى سوكوتو، منها سار خلال الصحراء الكبرى إلى طرابلس، وأخيرا وصل إلى انجلترا في نهاية 1855.[2]

ما يمكن استنتاجه، هو أنّ هؤلاء المستكشفين ساهموا في كـشف خبايـا القـارة، والتعريف بها، خاصة منطقة خليج غينيا، بذلك فتحوا الطريق أمام التجـار الأوروبيـين لأجل التجارة دون وسطاء أو ضغوطات من طرف الأفارقة تجارا أم زعماء.

أعطى بعض الرحالة وصفا دقيقا وجذابا وموضوعيا للقارة، مبني على مـشاهدات صحيحة، وتحاليل جديه، نجد مثل هذا الوصف عند الذين تحصلوا على تكوين عالي أمثال بارث، الذي احتوت قصة رحلته على معلومات قيمة من جميع الجوانب على البلاد التـي زارها، أمّا البعض الآخر فقد وصف القارة وصفا سطحيا وبسيطا، كاريكـاتوري مليئـا بالآراء المسبقة.

تركز الأوروبيون بفضل هذه الرحلات في منطقة خليج غينيا، خاصة البريطـانيين والفرنسيين، فعملوا على تنمية تجارتهم هناك، وبالأخص مادة زيت النخيل، ونشطوا فـي إطار هذه التجارة، لأجل تأكيد وجودهم والتعرف على دواخل القارة، بالدخول في علاقات مع الأهالي والزعماء، لأجل استغلالها مستقبلا أثناء الاحتلال الفعلي للمنطقة والتفـاوض أوالصراع عليها أثناء التقسيم النهائي.

([1])-رحالة ألماني ولد بهمبورغ 1822 توفي بما دوواري Madouari ،على بحيرة التشاد، عالم بالطبيعيات، في رحلته مع بارث ذهب إلى بلاد غوبير Gobir، ومن زندر Zender إلى كوكا أين التحق ببارث في ماي 1851، استكشف ضواحي التشاد و توفي بالحمى. اهتم بالمشاهدات الفلكية والمناخية، وقياس الارتفاع و الجيولوجيا، والتي ذكرها بارث في كتاباته. أنظر: Overweg, Adolf. Encyclopædia Britannica Online. August 28, 2005.08/01/2009

([2])- جي- دي- فيجي، مرجع سبق ذكره، ص248.

الفصل الثاني: التنافس التجاري البريطاني والفرنسي في خليج غينيا

I- تجارة زيت النخيل عند البريطانيين والفرنسيين في خليج غينيا.

II- إنشاء الوكالات التجارية والمراكز في خليج غينيا.

1- الوكالات والمراكز البريطانية

2- الوكالات والمراكز الفرنسية

III- العلاقات التجارية في خليج غينيا.

1- سياسة إبرام الإتفاقيات.

2- الصراع في منطقة خليج غينيا.

ا- الصراع بين بريطانية ومملكة الداهومي.

ب- الصراع الفرنسي في بسام-الكبير.

3- تنافس الشركات الكبرى البريطانية والفرنسية في دالتا النيجر.

الفصل الثاني: التنافس التجاري البريطاني والفرنسي في خليج غينيا

مرّ التواجد الأوروبي في خليج غينيا بعدة مراحل[1] متخذا عدة أوجـــه، إلا أن الهدف الأساسي كان واحدا هو الاستغلال، في البداية استغلال الثروة البشرية للمنطقة، ثم ثرواتها الطبيعية، وقد فسر الأوروبيون تواجدهم بالمنطقة، بحجة تنويرها وتلقيناها الطرق الحضارية في الحياة.

استقطبت منطقة خليج غينيا إهتمام الأوروبيين لكونها الممول الأساسي للعبيد، إلاّ أنّ مع إقرار قانون إلغاء تجارة العبيد تخلى معظم التجار عن هذه المناطق، وبقي القليـــل منهم يمارسون هذه التجارة في سرية.

لاحظ البريطانيون أثناء عملية محاربة تجارة العبيد، وجود مـــادة قـــادرة علـــى تعويض هذه التجارة غير المشروعة والقضاء عليها نهائيا وهي مادة زيت النخيل، التـــي كان لها أهمية في الصناعة البريطانية كمادة للتشحيم وغيرها، فأصبح زيت النخيـــل هـــو المنتوج في هذه العلاقة الجديدة بين أوروبا وإفريقيا، أي تحول مركز الثقل الـــذي كـــان المزارع الكبرى لأمريكا ومحيطه إفريقيا لتجارة العبيد، إلى محيط قديم ذي وظيفة جديدة، هي تزويد المركز أوروبا بالمواد الأولية والمنتجات الزراعية. [2]

كان البريطانيون السباقين في ممارسة هذه التجـــارة وتـــشجيعها والعمـــل علـــى احتكارها، فأعادوا احتلال المراكز القديمة في خليج غينيا، وبناء مراكز جديـــدة، وإقامـــة علاقات مع أهالي المنطقة بإبرام الاتفاقيات مع زعماءها وملوكها.

لاحظ الفرنسيون نشاط البريطانيين في خليج غينيا، فبادروا بالعودة إلـــى المنطقـــة وممارسة تجارة زيت النخيل، رغم عدم وجود في البداية استعمالات لها فـــي صـــناعتهم

(1)- المرحلة الأولى عرفت بالتجارة الصحراوية أين كان للقوافل دور كبير، وذلك بالتجول في داخل القارة لشراء البضائع مرورا بالصحراء الكبرى باتجاه البحر المتوسط. المرحلة الثانية التي عرفت بالتجارة المثلثية،أين كانت تجارة العبيد هي الأساس.فالمرحلة الثالثة التي عرفت بالمرحلة الرأسمالية الميركانتيلية، هنا اكتملت الميركانتيلية التي وظفت أموالها في بعث الثورة الصناعية مع نهاية القرن 18 وبداية القرن 19.

(2)-Samir Amin, Impérialisme et sous développement en Afrique, éditions anthropos, Paris, 1976, p.58.

وهذا لأجل أخذ مكان لهم إلى جانب البريطانيين، ومنافستهم في المنطقة، فأنشؤوا الوكالات التجارية والمراكز لحماية تجارتهم، وأقاموا علاقات مع ملوك وزعماء المنطقة كما فعل البريطانيون.

أعادت تجارة زيت النخيل حسابات البريطانيين والفرنسيين حول مستقبل تواجدهم في المنطقة، فدخل الطرفان في تنافس شديد في إطار هذه التجارة لأجل التفوق واكتساب مكانة قوية في منطقة خليج غينيا، واستغل كل منهما علاقاته مع الأهالي لصالحه واستعملها لضرب مصالح الطرف الأخر، وصل التنافس إلى درجة تكتل الوكالات التجارية في إطار الشركات الكبرى لإقصاء التواجد التجاري للمنافس، هذا التنافس التجاري يُجنى حصاده بمجيء لحظة اقتسام القارة مع نهاية القرن19 م.

كيف تمت ممارسة هذه التجارة من طرف البريطانيين والفرنسيين ؟ ما هي الأساليب التي اتخذوها في إطار التنافس التجاري؟ وماهي نتائجها ؟

سأحاول الإجابة على هذه التساؤلات في هذا الفصل.

I- تجارة مادة زيت النخيل عند البريطانيين والفرنسيين:

عاشت أوروبا مع نهاية القرن18م وبداية القرن 19م تحولا كبيرا، حيث بدأت القطيعة مع الاقتصاد الفلاحي والمرور إلى اقتصاد أصبحت السيطرة فيه للصناعة الميكانيكية، وهذا ما عرف بالثورة الصناعية، التي بدأت في إنجلترا، ومنها انتشرت في المناطق الأخرى من أوروبا والعالم.(1)

أدى تطور الصناعة في بريطانيا وازدياد عدد المصانع وإدخال المكننة في معظم القطاعات، إلى ارتفاع الطلب على المواد الدهنية، كمادة لتشحيم الآلات، فازداد الاحتياج لزيت النخيل كمادة بديلة للتشحيم في المصانع البريطانية، بسبب تناقص المواد الدهنية الأخرى مع بداية القرن 19م.(2)

(1)-D.Landes, Op.Cit, pp.9-10.
(2)-E.M'Bokolo, Op.Cit, p.131.

وصلت أولى الحمولات من زيت النخيل إلى بريطانيا في نهاية القرن 18م، حيث قدر حجم الواردات من زيت النخيل في 1790 باتجاه بريطانيا بـ 2599 قنطار مع ارتفاع الطلب عليها، زاد حجم الإنتاج، وهذا حسب المناطق، ومدى قابلية التجار في بداية القرن 19م في ممارسة هذه التجارة، نتيجة تواصل تجارة العبيد، رغم إلغاءها في هذه الفترة. [1]

عملت بريطانيا على تطوير هذه التجارة وتشجيعها، بمحاربة تجارة العبيد وإعادة فتح المراكز القديمة بخليج غينيا وإقامة وكالات تجارية جديدة على طول السواحل للعمل على حماية تجارها، إتباعا للمبدأ البلمرستوني Le principe Palmerstonies "انقضاء تجارة العبيد، بإتساع التجارة". [2]

فقد قدرت صادرات زيت النخيل حسب الدكتور مادن Dr Madden من بوني نحو بريطانيا سنويا كمايلي:

1808=200 طن، 1827=4.700 طن، 1834=13.945 طن، وقُدر ثمن هذا الزيت المصدر من السواحل الافريقية بـ 851،23 جنيه إسترليني، ووصلت قيمة صادرات الزيت في 1834 إلى 854.81 جنيه إسترليني، [3] والذي يفسر الطلب المتزايد لمادة زيت النخيل، ازدياد أهميتها في الصناعة البريطانية.

كانت منطقة دالتا النيجر من أهم المناطق المنتجة لزيت النخيل في إفريقيا، حيث كان النشاط البريطاني فيها كبيرا، فقد وصل إنتاجها في الأربعينات ما بين 15.000 و20.000 طن، بقيمة حوالي 500.000 جنيه، وفي 1845 وصلت القيمة إلى 750.000 جنيه. [4]

([1])-مسعودة قاسي، مرجع سبق ذكره، ص14.

([2])-Henri Grimal, De l'empire Britannique au commonnwealth, Librairie Armand Colin, Paris, 1971, p.130.

([3])-W.C.Newbury, British, 1786-1874, Op.Cit, pp.111-112.

([4])-O.Dike, Op Cit, p.99.

تزايد الطلب على مادة زيت النخيل والمحاربة الشديدة لتجارة العبيد، أدى إلى تكثيف التجار البريطانيين نشاطهم في إطار هذه التجارة ومضاعفة إنشاء الوكالات التجارية لتخزين بضائعهم.

ارتفع حجم الإنتاج المصدر نحو بريطانيا، فقد قدر في 1850 21.723 طن ووصل إلى 29.000 طن في 1851، ثم 30.000 طن في 1853، وكانت أهم مناطق إنتاج الزيت موجودة بدالتا النيجر وهي : براس Brass، بوني Bonny، كلابار الجديد، New-Calabar كلابارالقديم View-calabar، كامرون Camerons، فرناندو-بو Fernando po، وبيمبيا Bimbia بمجموع 25.060 طن خارج الإنتاج الإفريقي، بقيمة 800.000 جنيه.(1)

إضافة إلى دالتا النيجر، صدرت كميات من الزيت من مناطق أخرى بخليج غينيا كسيراليون، حيث وصلت القيمة المصدرة في 1839 بـ 7,993 جنيه إسترليني، وقدرت في ساحل الذهب بقيمة 7,350 جنيه إسترليني.(2)

ويبين الجدول التالي تطور واردات مادة زيت النخيل نحو بريطانيا :(3)

السنة	الحجم (قنطار)	السنة	الحجم (قنطار)
1790	2599	1840	315.458
1800	4467	1850	434.450
1810	25.754	1860	804.326
1820	17.456	1870	868.270
1830	312.467	1880	1.026.380

ساهم تزايد الطلب على زيت النخيل، والمحاربة الشديدة لبريطانيا لتجارة العبيد، في تحويل نشاط دور التجارة البريطانية إلى هذه التجارة، فقد عملت على إنشاء وكالات

(1)-O.Dike, Op.Cit, pp.100-101.
(2)-W.C.Newbury, British, 1786-1874, Op.Cit, p.112.
(3)-B.Schnapper, Op.Cit, p.141.

عديدة على طول ساحل خليج غينيا لإثبات التواجد البريطاني واحتكار التجارة في المنطقة و من هذه الدور:

دار السادة فورستر وسميت .Forster and Smith

دار السادة سوانزي و ت.هوتون .Swanzy and T.Huton

دار السادة توبن وهورسفال .Tobin and Horsfalle، وغيرها من الدور التي لعبت دورا كبيرا في تطور هذه التجارة، ومنع أي منافسة أوروبية لها خاصة الفرنسية.[1]

كانت معظم هذه الدور من ليفربول، التي يعد تجارها من الأوائل الذين أقاموا في المنطقة واحتكروا التجارة بها، وأقصوا كل منافسة لهم، فأول بريطاني أُرسل في سفينة تجارية من طرف الشركة الإفريقية سنة 1814، كان من ليفربول هو جورج كاس[2] George Case، فبفضل تجارها أصبح ميناءها أهم مستورد لمادة زيت النخيل، حيث قدر حجم وارداته بين 12.000 و15.000 طن من مجموع حمولات سفنه سنويا من غرب إفريقيا، بقيمة 400.000 جنيه، وحوالي 90 % من هذه الكمية جاءت من أنهار الزيت.[3]

تطور التجارة البريطانية لزيت النخيل وإستقرارهم في مناطق خليج غينيا، آثار انشغال الفرنسيين خاصة التجار والبحارة، مما جعلهم يعملون على حث حكومتهم، بضرورة العودة وإعادة احتلال المناطق المهجورة وبناء مراكز ووكالات جديدة على طول سواحل خليج غينيا لاستغلال خيراتها وإيجاد سوق لتصريف منتجاتها، كما نصح صاحب السفينة لوكور Lecour من نانت أحد أول الامبرياليين المحدثين في كتيب أصدره في 1844: " يجب على فرنسا أن تكون قادرة على البحث بنفسها، بسفنها الخاصة على المواد الأولية التي هي بحاجة إليها لآجل صناعتها، إضافة يجب أن تمتلك مراكز كبرى للاستهلاك أين تصرف منتجاتها الصناعية".[4]

---

(1)-O.Dike, Op.Cit, p.114.
(2)-Ibid, p.208.
(3)-Ibid, p.102.
(4)-B.schnapper, Op.Cit, pp.92-93.

بدأت فرنسا من خلال تجارها وبحارتها، محاولات البحث عن مكان لها في هذه التجارة إلى جانب بريطانيا، فقد كانت سوق الزيوت مقسمة بين الطرفين، فعرفت فرنسا كيف تستغل زيت الفول السوداني، وتفوقت في هذا المجال على بريطانيا، وهذه الأخيرة تفوقت في مجال زيت النخيل، الذي كان في تطور سريع في الثلاثينات، فأين كان ينمو الفول السوداني "من نهر السنغال إلى أنهار الجنوب" تغلبت التجارة الفرنسية على التجارة الانجليزية، بينما أكثر إلى الجنوب في مجال النخل الزيتي، كان للتجار الفرنسيين صعوبات كبيرة في المقاومة ضد الانجليز، رغم هذا استمر الفرنسيون في ممارسة هذه التجارة، فأولى البراميل التي أخذت طريقها إلى فرنسا في 1823 لم تجد لها مشتري في الأسواق الفرنسية فحولت باتجاه بريطانيا، نتيجة عدم وجود منفذ لها في الصناعة الفرنسية. (1)

فقام التجار الفرنسيون، خاصة درا ريجي لمرسيليا، بالعمل لإيجاد استعمالات، ومكان لهذه المادة في الصناعة الفرنسية، للتمكن من منافسة الانجليز، فانتباه هؤلاء، أثناء ممارستهم لهذه التجارة، أنّ الانجليز ينتجون بزيت النخيل صابون ذو لون أصفر، رخيص الثمن ويصدر بشكل واسع ومنتظم نحو أمريكا، فقاموا بإدخال هذه المادة في صناعة الصابون بمرسيليا.(2)

كانت معظم صفقات التجار الفرنسيين تتم على متن السفن، فلم يكن لديهم مراكز مستقرة أو وكالات في المنطقة، وبإدراكهم لحجم الأرباح التي يجنيها الأنجليز من تجارة مادة زيت النخيل، وتوسع نشاطهم على مختلف النقاط الهامة لسواحل خليج غينيا، عملوا على الاستقرار في المنطقة بإنشاء الحصون والوكالات.

أنشئت أولى هذه الوكالات التجارية بواداي في 1841، ومنذ هذه الفترة، بدأت التجارة الفرنسية الفعلية لزيت النخيل، ولاحظ قائد السفينة الحربية الفرنسية دومونليون De Monleon في زيارته لواداي عام 1844 "أن الأرباح في تجارة زيت النخيل كانت

(1)-B.Schnapper, Op.Cit, pp.124-126.
(2)-Ibid, pp.124-127.

معتبرة، فقد قدرت بــ 12 % من حجم التجارة الفرنسية في المنطقة، أكثر من 600 طن في 1843، وتضاعفت أكثر في1844".[1]

أنشأ الفرنسيون مصانع لصناعة الصابون الأصفر علــى الطريقــة الانجليزيــة، لتصديره إلى الخارج كأمريكا وبريطانيا، وقامت الحكومة الفرنــسية باتخــاذ إجــراءات قانونية[2] لتشجيع هذه التجارة، وبذلك ارتفع حجم الواردات الفرنسية من زيت النخيل، فقد وصل عام 1850 إلى 3403 طن، وباكتشاف مزيل اللــون فــي 1852، ارتفــع حجــم الواردات سنة1855 إلى 7838 طن،[3] لكنها عرفت تذبذبا ملحوظا بسبب الظروف التــي كانت تتم فيها هذه التجارة،[4] رغم ذلك واصل الفرنسيون ممارسة تجارة زيت النخيــل، وقدر حجم الواردات من هذه المادة في عام 1864 بــ 4801 طن، وبإيجاد اســتعمالات أخرى لهذه المادة في الصناعة الفرنسية، ارتفعت الكمية المستوردة إلى 13،642 طــن عام 1872.[5]

تركز نشاط التجار الفرنسيين في إطار تجارة زيت النخيل، في منطقة الداهومي، نتيجة غناها بهذه المادة،[6] وحسن العلاقات بين التجار الفرنسيين وملوكها، وسوء علاقات هؤلا الملوك مع الانجليز، مما أبعد كل منافسة بريطانية للفرنسيين في المنطقــة، اســتقر الفرنسيون في منطقة الداهومي ووسعوا من مجال عملهم بإنشاء الوكالات فيها.

---

(1)-P.Masson, Op.Cit, p.374.

(2)-تخفيض الرسوم الجمركية على الصابون المصنوع بمرسيليا، سن نظام ضرائبي يــسمح بتعــويض المــصدرين للرسوم المجتباة على المادة الأولية وهذا النظام هو: Back-Draw وذلك في 1 فيفري و21 ماي1841.
أنظر: B.Schanpper, Op.Cit, p.125.

(3)-Ibid, p.141.

(4)-كان التجار الفرنسيين ينشطون في منطقة الداهومي المعروفة بتجارة العبيد، التي بقيت تمارس في هذه الفترة، ممــا أدى إلى تدخل السفن الانجليزية لمكافحة هذه التجارة بحصار المنطقة عامين 1857-1865، مما أثر سلبا على التجارة الفرنسية. أنظر: C.C.Vidrovitch, et H.Moniot, Op.Cit, p.115.

(5)-B.Schnapper, Ibid, p.141.

(6)- أنظر انتشار النخل الزيتي بالداهومي، ص66.



خريطة رقم(2): إنتشار النخيل الزيتي بالداهومي.

. Henry Yves et autres, Matières première Africaines. Emile La Rose librairie éditeur.

Paris. 1921. pp.266-267. : المرجع – بتصرف –

قدر حجم صادرات مراكز الإنتاج بالداهومي عام 1878 على التوالي:

- واداي 500.000 غالون(1) من الزيت، 2500 طن من النواة.

- غودومي: 100.000 غالون من الزيت، 600 طن من النواة.

-أبومي-كالفي Abomé Calavie:40.000 غالون من الزيت، 600 طن من النواة.(2)

استقر الفرنسيون أيضا في منطقة كوت ديفوار، و أنشأوا بها وكالات في بسام-الكبير، أسيني، ودابو Dabo، فقد تعاملت منطقة بسام-الكبير في1855 بحجم 90.000 غالون من الزيت أي 290 برميل،(3) إلاّ أنّ حجم التجارة بها كان ضعيفا مقارنة مع منطقة البنين، فقد قدرت قيمة التجارة الفرنسية فيها عام 1876 بـ 15 مليون فرنك مقابل1،5 مليون بكوت ديفوار.(4)

ويبين الجدول التالي تطور حجم الواردات الفرنسية من مادة زيت النخيل بمعدل 5 سنوات، ماعدا 1870-1873 بمعدل 4 سنوات والحجم بالطن.(5)

السنة	الحجم الطن
1850-1854	4721
1855-1859	6642
1860-1864	4547
1865-1869	6165
1870-1873	8112

(1) -مقياس للسوائل يساوي 4.546 لتر في انجلترا. أنظر: جروان السابق، مرجع سبق ذكره، ص442.
(2)-C.C.Vidrovitch, Op.Cit, p.391.
(3)-P.Masson, Op.Cit, p.364
(4)-C.C.Vidrovitch, Op.Cit, p.389.
(5)-B.Schnapper, Op.Cit, pp.140-141. بتصرف

ولدعم وجودهم في خليج غينيا وعدم ترك البريطانيين يسبقونهم، كثف التجار الفرنسيون من نشاطهم، ببناء الوكالات وإيجاد منفذ لهذه المادة في صناعتهم، فقد كانت دار الإخوة ريجي [1] Maison frère Régis أهم دار ناشطة في منطقة خليج غينيا، بوكالاتها وعمالها، ثم لحقتها دار سيبريان فابر Cyprien Fabre ودار دوماس لارتيغ Dumas Lartigue، وغيرها من الدور الفرنسية،[2] يعود أصل أهم التجار الفرنسيين من مدينة مرسيليا،[3] كدار الإخوة ريجي، ويعد ميناءها أهم مستورد لهذه المادة، لوجود معظم المصانع التي تحتاج لمادة زيت النخيل بها وبفضل نشاط تجارها خاصة ريجي، الذي احتكرت وكالاته هذه التجارة لمدة طويلة بمنطقة الداهومي.

عرف سعر زيت النخيل تذبذبا كبيرا في الأسواق البريطانية والفرنسية، فقد كان مرتفعا في منتصف القرن 19م، إلاّ أنّه مع بداية عام 1860 عرف تراجعا ملفت للانتباه،[4] نتيجة عدة أسباب، منها تطور طرق المواصلات، وظهور زيوت منافسة لزيت النخيل في الأسواق الأوروبية.

ويبين هذان الجدولان تطور أسعار الزيت في كل من بريطانيا وفرنسا:

الجدول I: جدول أسعار الزيت في بريطانيا سعر الطن بمعدل 05 سنوات ماعدا سنتي 1785-1810 القيمة النقدية بالجنيه.[5]

([1])- ظهرت دار ريجي لأول مرة على سواحل إفريقيا الغربية عام 1832، وبذلت جهدا كبيرا لإنشاء وكالات تجارية بالمنطقة لتوطيد الوجود الفرنسي وتمكنت من ذلك عام 1842 بوادي، وقد احتكرت التجارة بالداهومي بمقتضى اتفاق مع ملكها غيزو عام1852. أنظر: E.M'bokolo, Op.Cit, pp.138-139

([2])-C.C.Vidrovitch, Op.Cit, p.391.

([3])-مدينة فرنسية تقع بالجنوب على مصبات الرون، وأقدم جزء منها يقع على الضفة الشمالية من الميناء تبعد بـ797 كلم عن باريس، وتمتلك ميناء تجاري هام، توجد بها أهم دور للتجارة، لعبت دورا كبيرا في التوسع الاستعماري الفرنسي بمنطقة خليج غينيا. أنظر: G.L.E, Vol 7,1963, SP.

([4])-E.M'bokolo, Op.Cit, p.131.

([5])-Ibidem.

السنة	السعر	السنة	السعر	السنة	السعر
1785	40,4	1860-1856	43.6	1875-1871	34.2
1810	60	1865-1861	37.2	1880-1876	33.2
1820-1815	35	1870-1866	38.4	1886-1881	31

الجدول II: جدول أسعار الزيت في فرنسا، 100 فرنك لطن بمعدل 5 سنوات ماعدا سنوات 70-73 بمعدل 4 سنوات.(1)

السنة	السعر
1854–1850	4.984
1859–1855	7.348
1864–1860	5.547
1869–1865	5.751
1873–1870	10.507

نستنتج من خلال هذين الجدولين، ارتفاع أسعار الزيت في بريطانيا مع نهاية القرن 18م، وبداية القرن19م، وهذا نتيجة الاحتياج الكبير لهذه المادة في المصانع البريطانية، ونقص الزيوت الحيوانية، وتكاليف الشحن المرتفعة، ولكن مع نهاية القرن19م تراجعت هذه الأسعار، ويعود ذلك إلى منافسة المواد الزيتية الجديدة، وتطور طرق المواصلات.(2)

بقيت الأسعار في فرنسا مستقرة عكس بريطانيا، نظرا للاستعمال المتوازي لهذه الزيوت مع الزيوت الأخرى في الصناعة الفرنسية، كزيت الفول السوداني، ولم تبدأ في الانخفاض إلا حوالي 1865،(3) نتيجة نفس الأسباب التي ذكرت بالنسبة لبريطانيا، إضافة لبداية التوترات الداخلية والحرب ضد ألمانيا 1870.

---

(1)-B.Schnapper, Op.Cit, p.140.بتصرف

(2)-E.M'bokolo, Op.Cit, p.131.

(3)-B.Schnapper, Op.Cit, p.127.

كان التنافس في إطار هذه التجارة كبيرا، حيث حاولت فرنسا أخذ مكانة هامة إلى جانب بريطانيا، لكن تجارتها لزيت النخيل كانت ضعيفة مقارنــة بالتجــارة البريطانيــة فالمنتوج البريطاني كان 9 إلى 10 مرات أكثر أهمية،[1] حتى في إطــار ممارســة هــذه التجارة، كان البريطانيون أكثر ذكاءا، وعرفوا كيف يسيرونها لمصلحتهم، فبأقدميتهم فــي هذه المناطق، واحتكارهم لهذه التجارة، أدى هذا إلــى تعــود الأهــالي علــى منتجــاتهم وتفضيلهم لها على المنتجات الفرنسية.

حصل البريطانيون على كمية كبيرة من الزيت عكــس الفرنــسيين، فقــد كــانوا يفاوضون أحسن منهم، حيث كان المقايضون الانجليز يرسون علــى المرفــأ ويقومــون بالتجارة أكثر من الفرنسيين، ففي 1851 فاوض البريطانيون لقاء 495.000 فرنك مــن الزيت، بينما الفرنسيون فاوضوا لقاء 168.000 فرنك فقط، حتى في تشغيل السفن، كــان الأنجليز أحسن من الفرنسيين، حيث إستفدت دور بريستول مــن عــداوة الجــاك Jack للفرنسيين، فقامت بتشغيل عدد كبير من السفن لهذه التجارة، ومثال لــذلك دارا كينــغ King ولودرس Lowders اللتان كانتا تــشغلان 29 ســفينة لهــذه الملاحــة،[2] أمّــا الفرنسيون، فكانت معظم سفنهم مأجورة من عند الشركات البريطانية، ويقدر حاصل أجرة السفينة بحوالي 2 مليون فرنك.[3]

أدى التنافس البريطاني والفرنسي في إطار هذه التجارة، إلى استقرارهم في خلــيج غينيا، وتوسيع نشاطهم على كل سواحلها.

-II- إنشاء الوكالات التجارية والمراكز في خليج غينيا:

كانت أول نتيجة لإلغاء تجارة العبيد هو تخلي التجار البريطانيين والفرنسيين على معظم مراكز تجارة العبيد في خليج غينيا، فظهور الثورة الصناعية في إنجلترا، أدى إلــى إيجاد احتياجات جديدة من المواد الأولية والأسواق لتصريف المنتجات الصناعية.

---

(1)-B.Schnapper, Op.Cit, p.127

(2)-P.Masson, Op.Cit, p.362.

(3)-C.C.Vidrovitch, Op.Cit, p.389.

تطور تجارة مادة زيت النخيل وازدياد الطلب عليها في الأسواق الأوروبية 1840، خاصة البريطانية، جعل بريطانيا وفرنسا، تفكران في العودة إلى الحصون والمراكز القديمة التي هجروها بعد 1807، والإقامة على السواحل الإفريقية،[1] بإنشاء وكالات تجارية، ومراكز جديدة للاستقرار في منطقة خليج غينيا، لممارسة التجارة واحتكارها وإبعاد أي منافسة لهما.

فما هي المناطق التي استهدفتها كل من بريطانيا وفرنسا في خليج عينيا ؟

-1- الوكالات والمراكز البريطانية:

كان الهدف من عودة بريطانيا إلى منطقة خليج غينيا هو محاربة تجارة العبيد، التي كانت مستمرة في هذه الفترة رغم إلغاءها في 1807، فكانت سيراليون أولى المناطق التي عادت إليها بريطانيا، حيث تعود نشأة هذه المستعمرة إلى عام1787 من طرف جمعية خاصة، أرادت بناء مركز للعبيد المحررين، فبحثت الحكومة الإنجليزية عند إلغاء تجارة العبيد رسميا في 1807 عن نقطة في الساحل، لإنزال العبيد المحررين، فلم تجد أحسن من سيراليون.[2]

فحلت الحكومة الإنجليزية محل الجمعية كمالك للمنطقة، وفي1817 تحصل حاكم سيراليون على مناطق في جنوب فريتاون Fretown، من ملوك شربرو، Sherbro، موترو Muttru، غومبو Gumbo، وكاسا Cassa،[3] فأصبحت هذه المستعمرة نقطة هامة لرسو معظم البواخر الانجليزية، سواء الحربية أوالتجارية الآتية إلى السواحل الإفريقية،[4] وتعتبر مستعمرة سيراليون، نقطة بداية التوسع البريطاني في خليج غينيا،

([1])-E.B.Willaumez, Commerce ,Op.Cit, p.79.

([2])-تعود تسمية سيراليون إلى تل، شبهه التجار البرتغاليون لأسد نائم. أقامت في هذه المنطقة الشركة الملكية الإفريقية، التي أنشأت مراكز على غامبيا، وفي 1728 أقامت مراكز على نهر سيراليون في جزيرة شربرو، لكن تخلت فيما بعد عنها. أنظر:. Dr. Rouire, L'Afrique aux européens, Librairie Hachette et Cie, Paris, 1907, p.45.

([3])-Ibid, pp.45-46.

([4])-E.B.Willaumez, Commerce, Ibidem.

كما قال القبطان ماتاي Mattei " إمبراطورية الهند بدأت بوكالة، سيكون الأمر نفسه بالنسبة لإمبراطورية السودان التي تتشكل في هذا الوقت".[1]

لاحظ التجار البريطانيين أثناء تواجدهم في خليج غينيا، أنّ هذه الأراضي تزخر بثروات زراعية، كانت صناعتهم بحاجة إليها، كزيت النخيل، الذي زاد الطلب عليه في الأسواق الأوروبية 1840، نتيجة استعمالاته المتعددة في الصناعة، مما ساهم في تطور تجارة زيت النخيل.

أدى استمرار تجارة العبيد وتطور تجارة زيت النخيل ببريطانيا إلى توسيع تواجدها في كامل خليج غينيا، وهذا استنادا إلى التقرير الذي أعدته لجنة التحقيق Select Committee في أوت 1842، حول وضعية الممتلكات الانجليزية في السواحل الغربية لإفريقيا، والوسائل الممكنة لمنع تجارة العبيد، فقد أوصت هذه اللجنة بضرورة إعادة احتلال المراكز المهجورة بعد منع تجارة العبيد، ومضاعفة الاتفاقيات مع الزعماء المحليين.[2]

أخذت بريطانيا بهذه التوصيات، واستقرت في منطقة ساحل الذهب، رغم المنافسة الأوروبية لها في هذه المنطقة،[3] فبدأت تدرك الأهمية في إعادة تنظيم على قاعدة واسعة وكالات ساحل الذهب، المهجورة منذ 1822 وإنشاء وكالات أخرى،[4] فأعادت احتلال هذه المراكزمثل:أبولونيا Appolania، وينباح Winnebah وويدا Ouida عام 1828.[5]

نجحت بريطانيا في إبعاد كل منافسة أوروبية لها في ساحل الذهب، فلم يبق في المنطقة في 1840 خارج الوكالات الانجليزية، إلاّ وكالات دانمركية وهولندية، فقد كان

([1])-Le commandant Mattei, Op.Cit, p.58.
([2])-W.C.Newbury, British, 1786-1874, Op.Cit, pp.507-508.
([3])- كانت منطقة ساحل الذهب مركز لصراع تجاري عنيف، وهدف لأطماع العديد من الدول الأوروبية التجارية، التي أرادت استغلال هذه المنطقة لمصلحتها الخاصة، كفرنسا، إنجلترا، دانمارك وهولندا.انظر: Dr Rouire, Op.Cit, pp.52.53.
([4])-P.Masson, Op.Cit, p.356.
([5])-H.Brunschwig, L'avènement, Op.Cit, pp.52.62.

الدنماركيون يملكون كريستيانبوغ Christianborg وفريدريكسبورغ Friederksborg، فاشترتها منهم بريطانيا في 1851، أمّا الهولنديون فكانوا يحتلون آلمينا Almina، أكسيم Axim، ديكسكوف Dixcove، غاما Ghama، وبانتري Bantri، استلمتها منهم بريطانيا في 1871، مقابل ترك حقوقها لهولندا على بعض النقاط في سوماطرة Sumatra، بهذا أصبحت بريطانيا، تمتلك كل منطقة ساحل الذهب لوحدها.[1]

توسعت بريطانيا أكثر إلى الشرق، فأقامت في جزيرة لاغوس عام 1851 لأجل محاربة تجارة العبيد، كانت المنطقة في هذه الفترة تحت حكم زعيم يدعى كوسوكو Kosoko، اقترحت إنجلترا على هذا الأخير اتفاق لتوقيف تجارة العبيد، إلاّ أنّه رفض نظرا لما يجنيه من أرباح من هذه التجارة، مما أعطها الفرصة للتدخل وتوجيه حملة ضد لاغوس، فاحتلت المدينة وأرغم كوسوكو على الفرار إلى الطرف الغربي من مملكته، حيث نجح بالحفاظ على سلطته في نواحي بالما Palma، وليككي Lékké، ووضعت انجلترا مكانه زعيم آخر الذي يخدم مصالحها، يدعى أكتوي Akitoy. [2]

امتلكت إنجلترا في إطار تجارة مادة زيت النخيل، جمارك بالما، ليككي وباداغاري بعد اتفاق مع الزعيم كوسوكو، مقابل عودته إلى لاغوس في 1863، فقامت فيما بعد بإلحاق هذه القرى بلاغوس.[3]

حاول البريطانيون التوسع أكثر إلى الداخل وإنشاء الوكالات وممارسة التجارة، إلاّ أنّ شعوب هذه المناطق من الناغوس Nagos لأبيوكوتا Abbéokouta، آكيادان Okiadan، آددو Addo، إبادان Ibadan، ومملكة اليعروبة، وبلاد الورين Ilorin، رفضووا السماح للأوروبيين ترك الساحل والتقدم إلى الداخل، مما اضطر الإنجليز البقاء محبوسين على الساحل، المكان الوحيد الذي كانوا فيه يحسون بالأمان، لأن هذه المناطق كانت دائما في حرب فيما بينها، لأجل احتكار تجارة مادة زيت النخيل أوالبحث عن

(1)-Dr Rouire, Op.Cit, p.53.
(2)-Ibid, p.60
(3)-B.Schnapper, Op.Cit, p.187.

العبيد،[1] فبقيت أوضاع البريطانيين هكذا، رغم الاتفاقيات المبرمة مع شعوب هذه المناطق، ولم يتمكنوا من الاستقرار بالداخل إلاّ مع نهاية القرن19م، أين فرضووا أنفسهم على هذه الشعوب بالقوة.

نصحت لجنة التحقيق في 1842، وإتباعا منها لوصايا توماس بوكستون Thomas Buxton،[2] التي ضمنها في كتابه الخاص بالحلول الناجعة لمحاربة تجارة العبيد، بضرورة استكشاف القارة ومحاولة التجربة خاصة في مناطق نهر النيجر، أين كان يستقر التجار الانجليز الذين مارسوا تجارة العبيد، وبعد إلغاءها، اتجهوا إلى تجارة زيت النخيل، ومن هؤلاء، تاجر من ليفربول يدعى جون توبن، أحد تجار العبيد المعروفين، فيما بعد تخصص في تجارة زيت النخيل وعمل على تنظيمها واحتكارها.[3]

انحصر اهتمام التجار البريطانيين في التجارة، ولم يكن يهمهم الذهاب لتعرف على البلاد من الداخل، التي تُزود تجارتهم بالمواد الأولية خاصة مادة زيت النخيل، فقد عُرفت المنطقة بأنهار الزيت، نتيجة غناها بهذه المادة.

إلاّ أنَّ تفعيل الاستكشافات الجغرافية البريطانية والممولة من طرف الجمعية الجغرافية للندن، ساهمت في إلقاء الضوء على أماكن عديدة في منطقة نهر النيجر، ومنها إنشاء الوكالات والاستقرار أكثر بالداخل، كرحلة بدي Peedie في 1817، الذي سلك نفس الطريق التي مرا بها مونغو بارك، ورحلة النقيب البحري ألان Allen في 1833، استكشف خلالها مجرى نهر البنوي، والبعثة الكبرى للنيجر التي نظمت في 1841 تحت قيادة الأميرال تروتر Trotter والتي كانت غايتها دراسة موارد البلاد والطرق والوسائل

---

(1)-Dr.Rouire, Op.Cit, p.68.

(2)-هو (توماس فويل) بوكستون Thomas Fowell (Buxton): إنساني انجليزي (1786-1846)، عضو في البرلمان لمدة 20 سنة اهتم كثيرا بمحاربة العبودية في المستعمرات، ألف كتاب يتضمن الحلول اللازم إتباعها لأجل إبعاد التجار والأهالي عن تجارة العبيد عنوانه، The African slave trade its remedy 1840.
أنظر: G.L.E, Vol. 2, 1960, S.P

(3)-H.Brunschwig, L'avènement, Op.Cit, p.51.

الممكنة لتحسين وضعية السود حسب قولهم،[1] وغيرها من البعثات التي فتحت الباب أمام الانجليز، وغيرهم للتوسع التجاري في البداية ثم الاستعمار مع نهاية القرن 19.

اقنعت نتائج هذه الرحلات والبعثات تجار من ليفربول، برمنغهام ولندن إلى تجريب على نطاق واسع الاستكشاف التجاري للبلاد، لضرب الوساطة الإفريقية، وإبعاد المنافسة الفرنسية، فإضافة للوكالات الأولى التي أنشأتها بعثة النيجر، أضاف البريطانيون مراكز أخرى، وبدؤوا بتمتين تواجدهم بعد الستينات، في منطقة خليج غينيا، وتوسيع نشاطهم إلى داخل المنطقة، انطلاقا من هذه الوكالات والمراكز التي أنشؤوها، وستصبح مع نهاية القرن 19م ورقة رابحة لتأكيد الملكية، وإبعاد المنافسة الفرنسية لهم.

-2- الوكالات والمراكز الفرنسية:

كان الوجود الفرنسي منعدما في خليج غينيا، فإلى غاية الثلاثينات لم يكن لدى الفرنسيين نقاط ارتكاز في هذه المنطقة، فقد كانت عمليات المقايضة تتم على متن السفن، وحاول أصحابها الاشتراك في أرباح المقايضة ومنافسة الانجليز قليلا، إلاّ أنّ رحلاتهم تميزت بالخطورة، خلافا للرحلات الانجليزية، فلم يكن لديهم مركز يحميهم أو وكالة تهيئ عملياتهم التجارية.[2]

جعل النشاط البريطاني الجديد والمكثف في فترة الثلاثينات، كتوسيع التجارة بزيادة الوكالات التجارية والمراكز العسكرية، قادة البحرية والتجار الفرنسيين يطلبون من حكومتهم إنشاء وكالات ومراكز على سواحل خليج غينيا، وهذا بعد الرحلات التي قاموا بها هناك، ونشاطهم التجاري المليء بالأخطار، فحرروا تقارير تحث حكومتهم بضرورة العودة إلى المنطقة والاستقرار فيها.

فقد استخلصت تقارير السيدين بووي Bouët،[3] وبروكان Broquant إثر مهمة دراسة المنطقة، من غاليناس Gallinas حتى الغابون بين 1838-1839، ضرورة إعطاء

([1])-Dr Rouire, Op.Cit, pp.73-74.
([2])-P.Masson, Op.Cit, pp.350-351.
([3])-هو(لويس إدوارد) بووي-ويلومز (Louis Eduard) Bouët-Willaumez: بحارة وقبطان سفينة فرنسي، قام بزيارة السواحل الغربية لإفريقيا في الثلاثينات على متن سفينة الملوين Malouine، لاحظ أثناء رحلته تطور تجارة-

للتجارة نقاط ارتكاز، وذلك بإنشاء وكالات محمية بحصون أمام الأنهار،[1] وتضمن تقرير بروكان التوصيات التالية: " لا شكَّ أن مع مركز في باسام الكبير أوأسيني، نـتمكّن مـن احتكار التجارة في هذين النهرين، هذه البلاد هي الأكثر غناً في كل إفريقيا".[2]

دعِّمت هذه التقارير بالرسائل التـي بعثهـا الإخـوة ريجـي لـوزارة البحريـة والمستعمرات في 26 جوان و7 أوت 1841، حيث أكدوا فيها أهمية وضع فرنسا رجـل على سواحل خليج غينيا إلى جانب الانجليز، الذين حسب هذه الرسائل، يـستولون شـيئا فشيء على النقاط الهامة، وينوون قريبا تحريم التجارة بحرية على السفن الأجنبيـة فـي الأماكن التي إستقروا فيها.[3]

قررت الحكومة الفرنسية، بعد تردّد طويل منذ أول طلب قدمه بـووي-وبلـومز Bouët-Willaumez عام1838، إعطاء تصريح لتجارها بإنشاء الوكـالات التجاريـة، فكانت دار ريجي السباقة في بنائها، فأنشأت في جويلية-أوت 1843 وكالات باسام الكبير وأسيني بكوت ديفوار،[4] وطلب فيكتور ريجي من الحكومة الفرنسية في 1841، احتكـار حصن سان لويس لاستعماله كمركز لحماية التجار الفرنسيين.[5]

أرسل ريجي رسالةً ثانيةً، لإبراز أهمية التجـارة المـشروعة وضـرورة إنـشاء وكالات تجارية إلى جانب الانجليز، يصف فيها الأهمية الحالية لمادة زيت النخيـل عنـد الانجليز، والمستقبليَّة عند الفرنسيين، فأنشأ ريجي بعد موافقة الحكومة الفرنـسية، وكالـة تجارية بواداي عام 1842 بالاتفاق مع ملك الـداهومي،[6] ودعـم الفرنـسيون مكـانتهم

تابع– العبيد في سرية، إلى جانب تجارة زيت النخيل، ألّـف كتابا يصف فيه هذه المناطق والتجارة القائمة فيها، معطيا من خلاله نصائح للحكومة الفرنسية على ضرورة تكثيف العمل للإقامة بهذه المناطق وممارسة التجارة المشروعة التي في تطور مستمر.(ترجمة مستخلصة من خلال قراءة كتابه.Commerce, Op.Cit)

([1])-P.Masson, Op.Cit, p.352.
([2])-B.Schnapper, Op.Cit, p.21.
([3])-P.Masson, Op.Cit, pp.354-355.
[(4)]-Ibid, p.356.
[(5)]-B.Schnapper, Op.Cit, p.164.
[(6)]- كان الملك في هذه الفترة هو غيزو Ghezo (1818-1858)، كان قائما على تسيير وتنظيم التجارة في بلاده،ذو حكم استبدادي و في صراع دائم ضد الانجليز، نظرا لاستمراره في ممارسة تجارة العبيد. أنظر: C.C.Vidrovitch et H.Moniot, Op.Cit, p.15

بالمنطقة، خاصة بواداي ابتداء من 1850، حيث بمقتضى اتفاق مبرم مع الملــك غيــزو، أصبح أهالي السلام الفرنسي[1] Salam Français في خدمة الوكالات الفرنــسية فـــي واداي.[2]

نمو تجارة زيت النخيل، وإيجاد منفذ لها في الصناعة الفرنسية، جعل الفرنـــسيون ومن ورائهم دار ريجي، يقررون إنشاء مراكز جديدة على طول ساحل الداهومي بفــضل الامتياز الذي يحضون به لدى ملوك المنطقة.

فأمر ريجي ابتدءا من 1853 وكيله العمل على التعرف على الأرض مـــن جهـــة بوبوس Popos وكوتونو، وعلى كل النقاط الأخرى من الساحل، في حوالي 1860 بدأت هذه الوكالات في النمو، فأنشأت وكالات فـــي غـــرب واداي ، ببورتـــو ســـيغور Porto Seguro، بوبو الكبير Grand Popo، بوبو الصغير Petit Popo، من جهة الشرق في المنطقة الآهلة التي تتجاوز البحيرة الـــشاطئية لـــدانهام Lagune Denham، وأنـــشئت وكالات ببورتو–نوفو، شاطئ كوتونو، غـــودومي، أبـــومي Abomey، كـــالفي Calvi، وأفريكيتي Avrékété، وأخيرا، في أقصى الشرق بباداغاري، بذلك تمكن الفرنسيون من الاستقرار على طول سواحل الداهومي، أين سبقوا الانجليز أو حلُّوا محلهم.[3]

وسع الفرنسيون نشاطهم في خليج غينيا، لأجل منافسة الانجليز في تجـــارة مـــادة زيت النخيل وعدم السمح لهم بالتفوق عليهم في المنطقـــة، فأنـــشأوا وكـــالات بلاغـــوس في1854، أين كان النَّشاط الانجليزي كبيرا، فأقامت فيها دار ريجي صفقات جيدة، ممـــا جعلهم يوسعون من تواجدهم ونشاطهم، فأقاموا وكالات على طـــول البحيـــرة الـــشاطئية للاغوس، كوكالات بالما Palma في1855، أَغووي Agoué في 1856، وغيرهـــا مـــن الوكالات التجارية.[4]

---

(1)-قرية توجد بالداهومي يقطن فيها معظم الرعايا الفرنسيين إلى جانب الأهالي.
(2)-P.Masson, Op.Cit, pp.352-377.
(3)-Ibid, p.382.
(4)-B.Schnapper,Op.Cit, pp.173-180

كان الهدف الفرنسي من إنشاء هذه الوكالات والمراكز على طول ساحل خليج غينيا، هو منافسة بريطانيا في تجارة زيت النخيل، وتجنب أن تسبقها في هذه المناطق أو أن تتفوق عليها فيها، وذلك اتبعا لنصائح بوي ويلومز الذي قال: " تسمح الوكالات المقاومة ضد التفوق الذي تريد إنجلترا الحصول عليه في هذه المناطق، فبإنشائها لوكالاتها أرادت توسيع تجارتها وقوتها على الساحل، وإنّه يجب على فرنسا إنشاء وكالات محصنة لاجتناب أن تسبقها بريطانيا"،[1] فهذه الوكالات والمراكز سيكون لها أهمية وقت التقسيم في تحديد ملكية وأحقية كل واحدة منهما في المنطقة.

ولأجل تسهيل ممارسة التجارة بحرية وإنشاء الوكالات، أقام البريطانيون والفرنسيون علاقات مباشرة مع ملوك وزعماء خليج غينيا.

فبماذا اتسمت هذه العلاقات بين البريطانيين،الفرنسيين والآفارفة ؟ وما هو دورها في تثبيت كل قوة في منطقة ما؟

- III- العلاقات التجارية في خليج غينيا:

إتّسمت العلاقات التجارية في منطقة خليج غينيا بين بريطانيا وفرنسا، بالصراع لأجل الإستحواذ على أحسن المناطق واحتكار تجارة زيت النخيل، بإقامة علاقات مع ملوك وزعماء المنطقة بإبرام الاتفاقيات التجارية، التي تسمح بإعطاء الأولوية لدولة على دولة أخرى في المنطقة التي تم إبرام الاتفاق معها، وتكون لها بذلك امتيازات وأفضلية في التجارة مع أهالي المنطقة وإقصاء تواجد الأخرى .

كانت الأوضاع تتأزم في إطار تجارة زيت النخيل، إلى درجة التدخل العسكري، بقصف المنطقة، وحصارها لضرب مصلحة جهة ضد الأخرى، بإعطاء تبريرات كمنع تجارة العبيد بالنسبة لبريطانيا، أومنع القرابين الآدمية لدى فرنسا، والهدف الأساسي هو احتكار التجارة واستغلال المنطقة.

([1])-B.Schnapper, Op.Cit, pp.173-180.

1-سياسة إبــرام الاتفــاقيــات(1)

إنّ سياسة إبرام الاتفاقيات، تعد وسيلة لبريطانيا وفرنسا لاحتكار التجارة، وتوسيع مناطق النفوذ، وإبعاد أي منافسة للطرف الآخر، فقد أبرمت بريطانيا في إطار هذا التنافس عدة اتفاقيات مع ملوك وزعماء منطقة خليج غينيا، وهذا لفرض قانونها وأســاليبها فــي التجارة، وإيقاف الحروب القائمة بين قبائل المنطقة لتسهيل التجارة لرعاياها.

أبرم البريطانيون عدة اتفاقيات مع زعماء وملوك سيراليون، لأجل إحلال السلام، إيقاف الحرب وتشجيع التجارة الشرعية مع التجار البريطانيين، وعدم الدخول في علاقات مع الفرنسيين، من بينها اتفاق 20 ماي 1845 مع زعماء شربرو Sherbro وملاكوري Mélakori، بمقتضى هذا الاتفاق يتعهد البريطانيون بإعطاء الهدايا للملــوك والزعمــاء، مقابل إلغاء تجارة العبيد وحماية التجارة البريطانية، مع شرط عدم الدخول في اتفاقيــات مع الفرنسيين لاحقا.(2)

رغبة بريطانيا بالتوسع في خليج غينيا وإقصاء أي منافسة لها في المنطقة، خاصــة الفرنسية، جعلها تتدخل في شؤون الأهالي، والعمل على إيقاف الحروب الأهلية المستمرة هناك لأجل السلطة واحتكار التجارة، ففي ساحل الذهب، أبرم حاكم وقنصل رأس ســاحل كاستلي، Cap Coast castel توماس إدوارد بوفديش Thomas Edward Bowidich، في7 سبتمبر1817 اتفاقا مع ساي توتو كوامينا Sai too too quamina ملك الأشــانتي، وبواتيني كواما Boitinnie Quama ملك الدوابين Dwabine، نص هذا الاتفاق على:

-ضرورة إحلال السلام والأمن بين الرعايا الانجليز ورعايا الأشــانتي والــدوابين (البند1).

-حماية التجار والتجارة (البند2) ، إيقاف الحروب في المنطقة (البند4) ، وتشجيع التجارة بين التجار ورعايا المنطقة (البند 6). (3)

---

(1)- نماذج من هذه الاتفاقيات الانجليزية،الفرنسية.أنظر: ملحق رقم 02، ص، 142-158.
(2)-W.C.Newbury, British, 1786-1874, Op. Cit, pp.266-267.
(3)-Ibid, p.284.

قيام الحرب وتأزم الأوضاع في منطقة ساحل الذهب، أدى ببريطانيا إلى التدخل وإبرام اتفاق آخر مع زعماء المنطقة، وذلك في 27 أفريل 1831 من طرف القبطان البريطاني جورج ماك ليان George Mac lean مع ممثلي المنطقة من الأشانتي والفانتي، وعدد آخر من الزعماء، نص الاتفاق على: إعلان حرية التجارة والعمل على نشر القانون البريطاني بين السكان المتحاربين الذين يريدون الاحتكام إليه.(1)

لقد تعددت الاتفاقيات مع ملوك الأشانتي، لأجل حثهم على التوقف عن ممارسة تجارة العبيد، والعمل على إحلال السلم والأمن وحماية التجارة الشرعية وتشجيعها، إلا أنها كانت تصطدم دائما، لخرق من طرف ملوك الأشانتي بمواصلتهم لتجارة العبيد، وسوء علاقاتهم مع التجار البريطانيين، فقد اتسمت العلاقات في منطقة ساحل الذهب، بين الانجليز والأشانتي بتأزم، إلى غاية احتلال المنطقة مع نهاية القرن 19م.

نمو تجارة زيت النخيل في منطقة لاغوس، جعل البريطانيين ينشطون لأجل تأكيد تواجدهم بالمنطقة، فأبرموا اتفاق مع ملكها، بعد حصار طويل في 01 جانفي 1852(2) لإلغاء تجارة العبيد، وتشجيع التجارة الشرعية، وفتح الباب أمام البعثات التبشيرية،(3)

وقاموا بنفس العمل في منطقة أنهار الزيت، أين تزدهر أكثر تجارة مادة زيت النخيل إلى جانب تجارة العبيد، فقد أبرم البريطانيون، اتفاقيات مع زعماءها وملوكها لأجل إلغاء تجارة العبيد، وتشجيع التجارة الشرعية-زيت النخيل- من هذه الاتفاقيات، تلك التي أبرمت مع زعماء منطقة بوني، التي تعد أول منطقة في إنتاج زيت النخيل، كاتفاقية 25 جانفي 1836،ومعاهدة 9 أفريل1837.(4)

امتد الوجود البريطاني على طول سواحل خليج غينيا، بفضل النشاط الواسع للضباط والقناصل والتجار، فقد عرف هؤلاء كيف يستغلون الطلب المتزايد على مادة

(1)-W.C.Newbury, British, 1786-1874, Op.Cit, pp.293-294

(2)-أنظر نص الاتفاقية ملحق رقم 2 ص 142-145.

(3)- Ibid, pp.350-352.

(4)- Ibid, pp.377-378.

زيت النخيل من طرف المصانع الانجليزية، لدفع زعماء المنطقة لممارسة هـذه التجـارة والعدول عن تجارة العبيد كهدف أولي.

هكذا بدأت منطقة خليج غينيا، تفقد استقلالها أكثر فأكثر، حيث أصبحت تكيف تبعا للحاجيات الأوروبية، في البداية اليد العاملة، الآن زيت النخيل، وفي المستقبل ستنزع منها كل حرية في التصرف.[1]

أدى التوسع البريطاني، بالفرنسيين إلى انتهاج نفس السياسة الانجليزيـة، بإقامـة علاقات مع ملوك وزعماء منطقة خليج غينيا، فكانت معظم تعاملاتهم تـتم مـع ملـوك الداهومي، فقد كانت العلاقات معهم جد حسنة في إطار تجارة زيت النخيل، وتمّ إبرام أول اتفاق مع ملك الداهومي سنة 1842، لأجل الحصول على تـصريح لإنـشاء الوكـالات التجارية، وتحديد قيمة الضرائب التي ستدفع، نص الاتفاق على مايلي:

- دفع الفرنسيين لضريبة سنوية للحقوق على كل سفينة تأتي بالبضائع.

- دفع ضريبة العشر على زيت النخيل، بالإضافة إلى ضرورة الخضوع إلى القـوانين الملكية. [2]

نلاحظ هنا أن ملوك الداهومي، كانوا في مركز قوة، ويعرضون شروطهم على الدولة المتعاقدة معهم، فكانوا يرفضون التنازل عن سيادتهم لأحد، ولدعم العلاقات التجارية مع الداهومي، أبرم الفرنسيون اتفاق صداقة وتجارة في 1 جويلية 1851،[3] يـضمن هـذا الاتفاق الأمن وحرية التجارة للفرنسيين، الذين يأتون للإقامة في المملكة، بشرط الامتثال للعرف المسن في البلاد(البند1)، وضمن هذا الاتفاق مـنح فرنـسا نفـس الإمتيـازات كالأجانب، وسلامة الأراضي التابعة للحصن الفرنسي بواداي من التجزؤ.[4]

أبرم الفرنسيون اتفاقيات عديدة في مناطق أخرى من خليج غينيا، لضمان الحمايـة والأمن لتجارتهم في المنطقة، وعدم ترك البريطانيين يتفوقون علـيهم، فتوجـه المـلازم

([1])-S.Amin, Op.Cit, p.51.
([2])-B.Schnapper, Op.Cit, pp.165-166.
[3]-أنظر نص الاتفاق ملحق رقم 2، ص 150-152.
[4]- Ibid, p.175.

بولاي Boulay، قائد بسام الكبير إلى البحيرة الشاطئية إبري Lagune D'ebrie وأبـــرم بها بين سبتمبر وأكتوبر 1850 عشرة اتفاقيات مماثلة مع شعوب الضفتين حتـــى عمـــق البحيرة الشاطئية، بلاهو Lahou، دابو Dabou، دبرموDibermou ، تيابكـــا Tiabka، توبا Toupa، وغيرها من المناطق، تضمنت هذه الاتفاقيـــات تنـــازل هـــؤلاء الزعمـــاء للفرنسيين عن كامل سيادتهم، وتعهدوا ببيع الأراضي اللازمة لبناء الحصون، والعمل على الاستقبال الجيد للتجار الفرنسيين، وأنّ كل المشاكل الموجودة بين التجار والأهالي تـــسوى من طرف قائد بسام الكبير، بالمقابل يتسلم الزعماء هدايا اختيارية في حالة عـــدم وجـــود ضرائب حقيقية.[1]

لم تكن الاتفاقيات المبرمة مع زعماء المنطقة، ضمان حقيقي لسلامة وأمن التجـــار والتجارة، على طول سواحل خليج غينيا، فقد كانت معظمها تختـــرق، نتيجـــة تـــضارب المصالح بين العناصر الفاعلة في إطار تجارة مادة زيت النخيل، أوالعودة لممارسة تجارة العبيد، مما يؤدي إلى استعمال القوة، وبالتالي دخول المنطقـــة فـــي صـــراع بـــين هـــذه العناصر.

-2- الصراع في منطقة خليج غينيا:

جعل تطور تجارة مادة زيت النخيل، والتنافس الكبير بين بريطانيا وفرنسا، لأجل التوسع واحتكار هذه التجارة، أهالي منطقة خليج غينيا عنصرا فعّالاً في هذا الصراع، من جهة استغلته هذه الشعوب للتقرب من قوة ضد قوة أخـــرى، للحفـــاظ علـــى مـــصالحها وسيادتها في المنطقة، ومن جهة أخرى استفدت كل من بريطانيا وفرنـــسا شـــعوب هـــذه المنطقة لضرب مصالح كل واحدة للأخرى باستغلالهم في هذا الصراع.

تجسد هذا الصراع أكثر بين بريطانيا وملوك الداهومي، الذي استفادت منه فرنسا، وبين فرنسا وزعماء الجاك جاك بمنطقة بسام الكبير، الذي استفادت منه بريطانيا.

---

[1]-B.Schnapper, Op.Cit, p.153.

أ- الصراع بين بريطانيا ومملكة الداهومي:

يعود سبب الصراع بين بريطانيا ومملكة الداهومي، إلى مواصلة ملوك هذه المنطقة لتجارة العبيد، فقد كانت السفن البريطانية تتحمل الجزء الأكبر لحراسة الساحل ومنع هذه التجارة، مما سمح لهم التدخل في الشؤون الداخلية لشعوب المنطقة.

فقد اتسمت العلاقات البريطانية مع كوسوكو Kosoko ملك لاغوس بالتأزم، نتيجة مساندتهم للشعوب الداخلية ضده، خاصة كونفيدرالية الاغباس، التي عاصمتها أبيوكوتا، فقد كان هؤلاء الجيران المقربين للداهوميين، والمُصدر الأساسي لهم من العبيد، فاصطدمت هنا تجارة الداهومي للعبيد مع الإنجليز في طرفيها عند الإغباس، أين يوجد جزء من تموينها، وفي عرض بحر واداي نقطة خروجه، هذا ما يفسر عداوة ملوك الداهومي تجاه كل ماهو انجليزي، وعدوانيتهم ضد التجار البريطانيين الذين حاولوا الإقامة بواداي.(1)

حاول الأنجليز إقامة علاقات مستمرة مع ملوك الداهومي، لكنها لم تدم طويلا، ويرجع أول اتفاق بين بريطانيا والداهومي إلى سنة 1847، حيث تضمن وجوب عدول ملك الداهومي عن تجارة العبيد وممارسة التجارة الشرعية، إلاّ أنّ هذا الاتفاق لم يستمر بسبب عدم تخلي الملك عن تجارة العبيد، ولا عن حملاته العسكرية ضد اليعروبة Yourouba، وفي بوبوس، فأرسل البريطانيون في ماي 1850 القنصل البريطاني على خليجي البنين والبيافرا، جون بيكروفت John Beecroft، وقائد البحرية فوربس Forbes في مهمة لدى غيزو Ghezo لإقناعه على أهمية التجارة الشرعية، لكنه رفض اقتراحاتهم المتضمنة العدول عن تجارة العبيد، مقابل إعانة مالية مقدرة بثلاثة ألاف جنيه لمدة 03 سنوات وفكرة جعل واداي ميناء حر.(2)

---

(1)-B.Schnapper, Op.Cit, p.173.
(2)-Ibid, p.185.

هجم غيزو على شعوب الإغباس، إلاّ أنّه فشل نتيجة مساعدة الانجليز لهم،(1) فقد طلب هؤلاء من البريطانيين اتفاق حماية وصداقة وتجارة، الذي تم إبرامه من طرف فوربس Forbes في نوفمبر 1851، أدى هذا الاتفاق إلى قطع العلاقات بين انجلترا وغيزو، طرد هذا الأخير نائب القنصل الانجليزي فرازر Fraser، فحاصر الأسطول البريطاني كل من الداهومي، بورتو نوفو ولاغوس في ديسمبر 1851، إثر هذا الحصار انقطعت تجارة الداهومي كليا، فأقرّ غيزو في 22 ماي 1852، إلغاء تجارة العبيد في دويلاته، لكنه رفض استقبال المبشرين الانجليز.(2)

رغم ذلك وصل غيزو، ممارسة تجارة العبيد، مما أدى إلى تأزم العلاقات بينه وبين الانجليز، فقد حوصرت المنطقة لعدة مرات من طرف القائد غلوفر Glover 1865-1867، مما جعل الأوضاع تتأزم بين البريطانيين وملك الداهومي، فأدى ذلك إلى تقرب ملك الداهومي من الفرنسيين، الذين يُعدون المنافسين الأساسيين لأعدائه في المنطقة، في إطار تجارة مادة زيت النخيل، مما سهل على الفرنسيين إقصاء أي منافسة لهم من طرف الانجليز في هذا الجزء من خليج غينيا.(3)

ب- الصراع بين فرنسا وشعوب بسام- الكبير:

وجدت فرنسا صعوبات عديدة مع شعوب منطقة بسام الكبير،خاصة أهالي منطقة الإبري Ebrie، ففي 1849 نهبت شعوب الأكبا Akba سفن ريجي، فقام بووي-ويلومز Bouët-Willaumez بحملة دمر فيها قرية ياوو Yaou، وفرض غرامة مالية على شعوبها، وحاصر النهر حتى التسديد الكامل للغرامة، مما أثر على التجارة التي توقفت مدة 8 أشهر بين بسام الكبير والسفن الأجنبية(4).

وقع حادث جديد في 1850 مع بيتر Peter زعيم بسام الكبير، فقد أراد بيتر التضحية بعبد، فهرب هذا الأخير إلى المركز الفرنسي، حيث أعاده الضابط لبيتر، الذي

(1)-B.Schnapper, Op.Cit, p.185.
(2)-Ibid, p.176.
(3)-Ibid, pp.155-156.
(4)-Ibid, p.176.

قتله، فاستغل قائد الحصن الفرنسي ج.مارتن دسـباليير Despalliéres J.Martin هـذا الفعل، لفرض اتفاق ثقيل على الملك بيتر والذي نص -بطلب من تجار بسام الكبير-، بمنع بيتر من إقامة علاقات مع السفن الأجنبية خاصة الانجليزية، والتأمين للوكالات الفرنـسية احتكار التجارة، إلاّ أنّ هذا الاتفاق كان نقمة على الفرنسيين، حيث أدى إلى تقرب بيتـر من أهالي بحيرة الإبري، [1] الذين كانوا في صراع دائم مع التجار الفرنسيين.

تعقدت الأمور بالنسبة للفرنسيين في هذه المنطقة، نتيجة وساطة الجـاك جـاك، وتقربهم أكثر من البريطانيين، فقد قـام البرسـتوليون Bristoliens بتخفـيض قيمـة بضائعهم مقابل الزيت، نتيجة انخفاض أسعار الزيت في انجلترا، أمام هذا الوضـع كـان رأي ريجي هو منع بكل الوسائل علاقات الجاك جاك مع الانجليز، وتحويل الوسطاء إلى عملاء بسطاء للوكالات الفرنسية، وطلب بحصار الساحل ومنع عبور قوارب الجاك جاك للبحيرة الشاطئية، فأرسل الضابط بودن Baudin إلى المنطقة، وأعطي له كهدف القضاء على وساطة الجاك جاك الممارسة لفائدة الانجليز، رغم هذا لم تنتهي مشاكل الفرنـسيين في هذه المنطقة، فقد وصلت في مارس 1852 عدة شكاوي لقائد بسام الكبير ديسبالييرمن ممثلي ريجي، الذين كانوا يشكون من الضرائب التي فرضت عليهم بالقوة فـي الإبـري، فطلبوا بحملة ضد الجاك جاك، فتمت هذه الحملة وفرضت على شعوب المنطقة ضـريبة حرب من الزيت وإبرام اتفاقيات حماية مع معظم شعوب البحيرة الشاطئية ومنهم الجـاك جاك، حيث أبرمت فرنسا اثني عشرة اتفاقية بين أفريل وماي 1852، واعترفت فيها هذه الشعوب بالسيادة الفرنسية، وتعهدت بإعطاء الأولوية للتجار الفرنـسيين، الـذين يـأتون لتجارة زيت النخيل،[2] رغم هذا بقيت الأوضاع متأزمة بين التجار الفرنـسيين وشـعوب المنطقة، مما أدى إلى انسحاب ممثلي الوكالات الفرنسية في1861، ولم تبـق أي وكالـة فرنسية في دابو وبسام الكبير.[3].

([1])-B.Schnapper, Op.Cit, pp.155-156.
([2])-Ibid, pp.156-157.
([3])-Ibid, pp.159-161.

ويتضح مما سبق ذكره، أن كل العناصر الفاعلة في خليج غينيا استغلت هذه الصراعات لمصلحتها الخاصة، لتثبيت وجودها وتوسيع نشاطها التجاري، وعدم اتخاذ أي إجراء سياسي للاحتلال الفعلي والعسكري، نتيجة الآراء السائدة في هذه الفترة في كل من بريطانيا وفرنسا، والمضادة لأي احتلال فعلي للمناطق.

-3- تنافس الشركات الكبرى البريطانية والفرنسية في دالتا النيجر:

إشتدَّ التنافس البريطاني والفرنسي في منطقة خليج غينيا مع نهاية الستينات وبداية السبعينات، فقد عمل تجارهما على تكثيف نشاطهم في المنطقة، بإنشاء الوكالات وإبرام الاتفاقيات على طول السواحل، مما أدى إلى اشتداد المنافسة التجارية فيما بينهما.

كان الصراع شديدا مع نهاية السبعينات خاصة في منطقة دالتا النيجر، أين أكد الأنجليز تواجدهم وتفوقهم في المنطقة، فحاول الفرنسيون منافستهم فيها.

فإلى متى يعود التواجد البريطاني والفرنسي في منطقة دالتا النيجر؟ كيف كان التنافس بينهما في إطار تجارة مادة زيت النخيل ؟ وماهي نتائجه ؟

يرجع الوجود البريطاني في منطقة دالتا النيجر إلى سنوات الثلاثينات، حيث أقاموا علاقات مع شعوبها، بإبرام الاتفاقيات مع زعمائها وإنشاء الوكالات لممارسة تجارة زيت النخيل والاستقرار أكثر في المنطقة، وسهلت مصباته الهامة كنون Noun، نهر براس Brass River وبوني Bonny عمل السفن البريطانية.(1)

استقرت عدة شركات في المنطقة من أهمها:

1- شركة إفريقيا الغربية (مانشستر): The West Africain Company (Manchester).

2- شركة الإخوة ألكسندر ميلر وشركائهم (غلاسكو). Alexander Millers Brothers et Co Glasgow

3-الشركة التجارية لإفريقيا الوسطى (لندن) The Central African trading Company London

(1)-Le commandant Mattei, Op.Cit, p.49.

4- شركة جيمس بينوك وشركائه (ليفربول) James Pinnock et Co (Liverpool)

نشطت هذه الشركات في عدة مراكز من الدالتا أهمها :

أكاسا Akass، أبو Abo، نـــدوني Ndoni، أبراغـــادا Abragada، أودوجـــري Odogeri، أتشي Utchi، أوسماري osamari، ألنسو Alenso، لووير lower، أكـــو Oko، أونيتشا Onitsha، غبوكم Gbokem، لوكوجا Lokoja، إغغا Egga إضافة إلى مراكز أخرى في النيجر والبنوي.(1)

أمّا الفرنسيون، فقد كان أول ظهور لهم في مصبات نهر النيجر سنة 1841، حيث في هذه الفترة نزل القائد بووي-ويلومز في بوني، فأقام علاقات مع زعماء المنطقة، وفي العام التالي أمضى اتفاق مع الملك أينبا Eyanba لكلابارالقديم، الذي بمقتـــضاه يـــسمح للفرنسيين بالمجئ للتجارة في البلاد، ووعدهم صداقته وحمايته ومعاملتهم كالآنجليز.(2)

استقرالبريطانيون والفرنسيون جنبا إلى جنب في هذه المنطقة، لكـــن البريطـــانيين، كانوا مجهزين أكثر ومدعمين بقوة، مما مكنهم من التغلب بسرعة على منافسيهم، حيـــث في 1860 وبفضل إمكانيتهم الكبيرة، أرادوا توسيع مجال نشاطهم فأنشأوا شركات -ســـبق ذكرها- التي ضمت كل الوكالات البريطانية الموجودة في المنطقة، مما أدى إلـــى توســـع الوجود البريطاني حتى ملتقى نهر البنوي. (3)

إحتكر البريطانيون تجارة مادة زيت النخيل، فقاموا بمـــضاربة الأســـعار قـــصد تحطيم مصالح القوى المنافسة، خاصة الفرنسية، ففي هذا الصدد أعلم القنصل البريطـــاني ليفنجستون Livingstone عام 1870، اللورد غرانفيل Lord Granville " أنّ التجـــار البريطانيين اتحدوا لتخفيض سعر الزيت في نهر البنين، وهذا لضرب الوكالات المنافـــسة في المنطقة وما جاورها، خاصة منها الفرنسية".(4)

(1)-O.Dike, Op.Cit, p.204.

(2)-Jean darcy, France et Angleterre cent années de rivalité coloniale, l'Afrique, Librairie Accademique Dédier Perrin et Cie, Paris, 1904, pp.253-236.

(3)-Ibid, pp.236-237.

(4)-Michael Crowder, The story of Nigeria, Faber and Faber, London, 1966, pp.110.111.

أدى ارتفاع الطلب على زيت النخيل، إلى ازدياد الكمية المنتجة في نهر النيجر، فقد وصل الإنتاج سنة 1878 إلى 5000 طن بقيمة 39 جنيه للطن، ما يساوي 195.000جنيه،[1] مما جعل التنافس يشتد حتى فيما بين الشركات الانجليزية التي أفلست، فأصبحت مضطرة لإجلاء معظم المراكز المنتشرة في الداخل، والبقاء فقط على السواحل.[2]

فكر البريطانيون إثر هذا الوضع، بإعادة تنظيم تواجدهم في المنطقة واحتكار تجارتها، وإبعاد أي منافسة فرنسية لهم بها، فقرر مدراء الشركات بإيعاز من الضابط الانجليزي جورج غولدي توبمان George Goldie Taubman،[3] الذي كانت له مصالح مع إحدى هذه الشركات، إلى ضرورة العمل بفعالية لمقاومة مشاريع الدول الأخرى خاصة الفرنسية، فقرروا التكتل في شركة واحدة تحت اسم شركة افريقيا الموحدة المحدودة United African Cie Limited برأس مال 200.000 فرنك، فتحولت هذه الشركة من جديد في 1880، وأخذت اسم الشركة الإفريقية الوطنية National African Company، حيث امتزجت فيها مختلف الدور الإنجليزية، وحدد رأس مال الشركة الجديدة إلى المبلغ الضخم 25.000.000 فرنك، تحت رئاسة اللورد أبردار Lord Aberdar رئيس الجمعية الجغرافية للندن، وإدارة جورج غولدي توبمان.[4]

دخل الفرنسيون في هذه الفترة 1880 مجال التنافس، ففكر الكونت دوسي مولي comte De semelle، في إنشاء وكالات تجارية في النيجر، فتشارك مع بعض أصدقائه وأسسوا الشركة الفرنسية لإفريقيا الاستوائية La compagnie Française l'Afrique équatoriale، برأس مال 500.000 فرنك، وكلفت داردسبري هوتشي Desprez Huchet بالإدارة، وفي غضون أربعة أشهر أنشأ الكونت دوسيمولي ستة وكالات تجارية

([1])-Le commandant Mattei, Op.Cit, p.50.
([2])-J.Darcy, Op.Cit, p.237.
([3])-هو (جورج داشوود توبمان) غولدي،(George Dashwood Taubman) Goldie (1846-1925)، عرف بمؤسس نيجيريا، مدير عام لشركة النيجر الملكية وصانع التواجد البريطاني بدالتا النيجر والمناطق المجاورة لها. أنظر: O.Dike, Op.Cit, pp.208-218.
([4])-Le commandant Mattei, Ibid, pp. 49-50. Et Jean Darcy, Ibidem.

في النيجر، بأبو، أونيتشا، إغليبي Iglébé، إغغا ولوكو Loko، توفي دوسيمولي في 28 أكتوبر 1880، (1) فقرر الفرنسيون مواصلة عمل الكونت دوسيمولي، بتكثيف نشاطهم والبحث عن دعم من رجال السياسية والحكومة الفرنسية، فتوجهوا إلى السيد غامبيتا Gambetta لمساعدتهم على مواجهة الانجليز في الدالتا، فمنح دعمه للشركة، وبهذا التأييد تمكنت الشركة من مضاعفة رأسمالها.(2)

عينت الشركة الفرنسية القائد ماتاي Mattei، بترخيص من وزارة الحربية، وكيلا عاما للشركة، ومنحته وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، منصب وكيل قنصلي في نهر براس، مما جعل منه ممثل رسمي لفرنسا، فسمح له هذا المنصب بإمضاء اتفاقيات مع زعماء القبائل باسم الحكومة الفرنسية، فأنشاء في بضع شهور أكثر من عشرين وكالة، على نهري النيجر والبنوي، بهذه النتائج رفعت الشركة الفرنسية رأسمالها إلى 1.500.000فرنك، في نفس الفترة نشأت شركة فرنسية أخرى، هي شركة السنغال،(3) التي ضمت جهودها إلى الشركة الفرنسية لإفريقيا الاستوائية.(4)

كان الوضع في هذه الفترة 1882، بين البريطانيين والفرنسيين متكافئا تقريبا، حيث وصلت عدد الوكالات التجارية في دالتا النيجر، 33 وكالة للفرنسيين و32 وكالة للانجليز،(5) وهذا ما أزعج البريطانيين، الذين عملوا على تكثيف نشاطهم، وإيقاف أي محاولة للتوسع والتفوق التجاري الفرنسي، ففي 31 أوت 1882 صعدت سفينة فورموزو Formoso الانجليزية نهر النيجر، وكان على متنها القنصل هويت Hewet، والسيد أشبوري Ashbury عضو سابق في البرلمان مساهم في الشركة، والعالم فوربس Forbes عضو الجمعية الجغرافية للندن، فقد حمل هؤلاء هدايا مبعوثة من حكومتهم لملك بيدا Bida والأمراء الذين سيقابلونهم، فحسب القائد ماتاي، هذه هي الإستراتيجية التي كان

---

(1)-Le commandant Mattei, Op.Cit, p.50. Et J.Darcy, Op.Cit, p.238.
(2)-J.Darcy, Ibidem.
(3)-الاسم القديم لهذه الشركة هو: شركة فرمينك Compagnie Vermineck، وكانت تنشط في السنغال.
(4)-Le commandant Mattei, Ibid, p.51.Et J.Darcy, Ibidem.
(5)-Ibidem.

يعمل بها الأنجليز في السودان، وفي كل مكان يجدون فيه منافذ لتجارتهم وصناعتهم، فقد كانوا يقومون بتقديم الهدايا بسخاء، لأجل ربح حسن معاملة أهالي المنطقة وزعماءها خاصة، فعندما سمع الأنجليز بمحاولة الفرنسيين الإقامة معهم في شونغا Chonga، ضاعفوا هداياهم لمنعهم من ذلك، إضافة إلى إعفاء مولكي Molki ملك بيدا من الديون الضخمة لأمورو Amourou، الملك السابق لبيدا، أمام هذه المنافسة الشديدة للشركة الانجليزية، منحت الحكومة الفرنسية للشركة 3000 فرنك من الهدايا للملوك، لكن كانت غير كافية، فالتجارة لم تعد ممكنة إلا للشركة البريطانية، التي كان لديها جمركها وكل موظفها الذين تدفع أجورهم بنفسها.[1]

فحسب ماتاي "هذه الشركة التجارية تعمل في دالتا النيجر، في هذه الفترة، كما كانت تعمل شركة الهند في البداية،[2] فالكل يعلم أن إمبراطورية الهند بدأت بوكالة، وبالوكالات ستنشأ قريبا إمبراطورية وسط إفريقيا لفائدة بريطانيا العظمى".[3]

بدأ الأنجليز يقومون بضرب المصالح التجارية الفرنسية في المنطقة لإيقاف نموها، فوصل إشعار من لندن في أوت 1883 يأمر ماك إنتوش Mac Intoch، الوكيل العام للشركة الإفريقية الوطنية، بتخفيض ثمن كل البضائع في كل مكان أين توجد الوكالات الفرنسية بالربع،[4] مما كلف الشركة الفرنسية خسارة ضخمة بحوالي 70.000 فرنك من البضائع، لكن رغم ذلك قرر مسؤولي الشركة الفرنسية الاستمرار في الصراع، ورفعوا رأس مال الشركة إلى 3.000.000 فرنك، إلاّ أنّ الشركة لم تتمكن من مواجهة المنافسة القوية للانجليز،[5] فاستسلم الفرنسيون أمام هذه المنافسة القوية، واشترت الشركة الإفريقية الوطنية سنة 1884 ببضع آلاف من الفرنكات الشركتين الفرنسيتين بوكالاتهما، بضائعهما وسفنهما.[6]

---

(1)-Le commandant Mattei, Op.Cit., pp.54-55.
(2)-Ibid, p.58.
(3)-Ibid, p.353.
(4)-J.Darcy, Op.Cit, p.239.
(5)-Le commandant Mattei, Op.Cit, p.62.
(6)-J.Darcy, Op.Cit, p.240.

عيّن بالمناسبة ماك إنتوش قنصلا في المنطقة، وأبرم في 13 أفريل اتفاقا مع مولكي Moleki ملك النوبا Noupé، علق هذا الإتفاق في كل وكالات نهري النيجر والبنــوي، ونص على:"وضع ملك النوبا تحت حماية صاحبة الجلالة ملكة إنجلترا، ولا أحــد يمكنــه الإقامة في مملكة النوبا لممارسة التجارة دون ترخيص من ممثل صاحبة جلالة بريطانيا"، فأصبح الأنجليز بهذا الاتفاق سادة النيجر، من البحر حتى ما فوق رابا Rabba. [1]

أعطت الحكومة البريطانية بعد هذا النجاح، صلاحيات واســعة للــشركة الإفريقيــة الوطنية، بمنحها صك امتياز، وأصبحت منذ ذلك الوقت تدعى شــركة النيجــر الملكيــة La Royal Niger Company، الشركة السيدة مكلفة لحساب الحكومة البريطانية بحكم وحماية المناطق الممنوحة[2] .

نجح البريطانيون من إقصاء المنافسة التجارية الفرنسية من دالتا النيجر، بفضل الدعم الكبير الذي تلقوه من طرف رجال الأعمال، الصناعيين والساسة البريطانيين المهتمين بالشؤون الإفريقية.

اشتداد التنافس التجاري مع بداية الثمانينات، وظهور منافسين جدد لبريطانيا وفرنسا في منطقة خليج غينيا، وتغيُّر الأفكار السياسية السائدة في الدولتين، أدى إلى تغيُّر طبيعة الصراع ودخول الدوائر السياسية ساحة التنافس، فيتحول بذلك التنافس التجاري إلى تنافس سياسي.

ما هي أسباب هذا التحول ؟ ما هي الوسائل المستعملة في هذا التنافس ؟ ومــاهي نتائجه ؟ هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث من الدراسة.

([1])-Le commandant Mattei, Op.Cit, p.63.
([2])-J.Darcy, Op.Cit, p.240.

الفصل الثالث: التنافس السياسي بين بريطانيا وفرنسا في خليج غينيا.

-I- الآراء السياسية السائدة في بريطانيا وفرنسا وتأثيرها على منطقة خلــيج غينيا قبل 1880.

-II- النشاط التوسعي البريطاني والفرنسي في خليج غينيا قبل 1880.

- III- حادثة حصار واداي 1876.

- VI- الآراء السياسية السائدة في بريطانيا وفرنسا بعد 1880.

-V- خليج غينيا في ظل النشاط التوسعي البريطاني والفرنسي بعد 1880.

-1- البعثات الاستكشافية والحملات العسكرية.

-2- صعوبات تنفيذ الاتفاقيات ونتائجها.

-3- المفاوضات واتفاقيات رسم الحدود.

الفصل الثالث: التنافس السياسي بين بريطانيا وفرنسا في خليج غينيا:

كانت بريطانيا وفرنسا حتّى حوالي منتصف سنوات1870، متحفظتان رسميا ومعاديتان لكل توسع أوتأسيس لمستعمرات جديدة،[1] فقد بقي اهتمامهما موجه نحو السياسة الأوروبية، نتيجة تخوفهما من آفاق المغامرة المحاطة بالأخطار والمصاريف في المناطق البعيدة، التي-حسب رأيهم في هذه الفترة- لا تعد إلاّ بخيبة الأمل منه من الأرباح، فقد كان أي توسع مقبول، إذا تم قيادته بالاعتماد على الوسائل الذاتية للمستعمرة ويحقق انتصارات سهلة، دون الطلب من الدولة رجال أوأموال.[2]

ساد هذا الاتجاه نتيجة الآراء السياسية المضادة للاحتلال الموجودة على الساحة السياسية في بريطانيا وفرنسا، لكن الممثلين والوكلاء المحليين للتوسع البريطاني والفرنسي أخذوا اتجاها مخالفا تماما لحكومتهم، فقد أدت الصراعات الاقتصادية في خليج غينيا بين دور التجارة الأوروبية، خاصة البريطانية والفرنسية، إلى التسريع في عملية احتلال المناطق، ثم التوسع فيما بعد إلى الداخل.[3]

دعم هذا النشاط التوسعي للتجار والوكالات التجارية ورجال البحرية، تحول الآراء السياسية في بريطانيا وفرنسا، بظهور تيارات مدعمة للتوسع والاحتلال الفعلي في إفريقيا، إضافة إلى ظهور منافسين جدد لبريطانيا وفرنسا في خليج غينيا كألمانيا، مما سرع في وقت قصير احتلال باقي المناطق.

ظهرت هذه الأراء في العشريتين الآخيرتين للقرن 19م، مجسدتا بالمواقف الرسمية للحكومتين البريطانية والفرنسية، فبدأ بذلك الاحتلال الفعلي لمناطق خليج غينيا، الذي أفرز مشاكل حدودية بين القوتين، إضافة إلى التنافس لأجل الاستيلاء على المناطق

---

(1)-E.M'bokolo, Op.Cit, p.275.
(2)-Maurice.Baumont, L'essor industriel et l'impérialisme colonial 1878-1904, Librairie Félix Alcan, Paris, 1937, p.59.
(3)-E.M'bokolo, Ibidem.

الداخلية، وتأكيد من له الحق فيها، فدخلت القوتان المتنافستان في مفاوضات طويلة وحادة، كادت في بعض الأحيان أن تصل إلى حرب على الواقع.

تحولت منطقة خليج غينيا في هذه الفترة 1880، من إطار المبـادرات والأطمـاع الفردية، فلم يعد الأمر متوقف على إنشاء وكالات متناثرة، بل أصبح يعني تحديد حقـوق وآمال كل طرف، وهذا ما ضمنه مؤتمر برلين 1885، الذي حدد الوضع السياسي الحالي لإفريقيا.[1]

دخلت بريطانبا وفرنسا في هذه الفترة 1880-1900، في صـراع لأجـل تأكيـد الوجود في المنطقة، وذلك بإرسال بعثات استكشافية، وإمضاء أكبـر عـدد ممكـن مـن الاتفاقيات مع ملوك وزعماء خليج غينيا، أوبالتدخل العسكري العنيف لتأكيد الملكية وإبعاد أي منافسة، فالمسألة الإفريقية، خرجت من ميدان التنـافس الاقتـصادي للانتقـال إلـى المناقشات السياسية.[2]

I- الآراء السياسية السائدة في بريطانيا وفرنسا وتأثيرها على منطقة خلـيج غينيا قبل 1880:

اتسمت العلاقات البريطانية والفرنسية في هذه الفترة بالمرونة والتفاهم، فقد تحالفـا في حرب القرم، وأبرمت فرنسا في عهد نابليون الثالث مع الحكومة الإنجليزيـة اتفاقيـة تجارية التي غيرت من السياسة الجمركية والتجارية لفرنسا،[3] ونتج عنها سياسية التبادل الحر بفتح الباب أمام حرية التجارة، فانعكست السياسة التجارية علـى الآراء الـسياسية، حيث كانت هذه الأخيرة في هذه الأثناء منافية لأي توسع أوإلحـاق، وتنـادي بـضرورة التخلي على المستعمرات البعيدة أوإعطاءها استقلالها الذاتيSelf government

ظهرت هذه الآراء السياسة في بريطانيا، ثم انتشرت في أوروبا، وكانـت تنـادي بضرورة أن تسير المستعمرة نفسها، بالاعتماد على ميزانيتها الخاصة، دون الإتكال على الوطن الأم، وقد دعم هذا الرأي في بريطانيا من طرف أنصار انجلترا الـصغيرة Little

(1)-E.L Guernier, Op.Cit, p.64.
(2)-Ibid, p.66.
(3)-B.Schnapper, Op.Cit, p.85.

England، حيث رأى هؤلاء، أنه يجب على المستعمرة أن تنمو بفضل جهودها الفردية دون تدخل الدولة، عن طريق اللعبة الوحيدة لقانون العرض والطلب، في منـــاخ تـــسوده الحرية، ودعم هذا الرأي أمام البرلمان البريطاني، كل من جون بريـــت John Bright، ورتشارد كوبدن Richard cobden،[1] حيث أكد هذا الأخيـــر بقولـــه:"يجـــب إعطــــاء للمستعمرات الحكم الذاتي، وفي نفس الوقت، تكليفهم بمصاريف الحكم".([2])

دُعمت هذه الآراء بتقرير لجنة التحقيق لمجلس العمـــوم، وتقريـــر أرد Ord فـــي 1865، وأكدت هذه التقارير أن الحكومة الانجليزية لا تتمنـــى توســـيع الأراضـــي فـــي إفريقيا،[3] ولتهدئة الأذهان بين مؤيد ومعارض لهذا الاتجاه أقر روسال Russel مرســـوم شرعية القوانين الاستعمارية Colonial Law validity act في 1865.[4]

ساد نفس الاتجاه في فرنسا، فقد عرف الاستعمار من طرف العديد من الفرنـــسيين البارزين كجنون خطير، كتب ج.ب ساي.J.B.Say يقـــول فـــي هـــذا الـــصدد:"كانـــت المستعمرات دائما سيئة للسكن والتنظيم، والكثير من المذهبيين الأحرار يحلمون بتـــصفية تدريجية لهذه المستعمرات"، [5] وإتخذت الحكومة الفرنسية نفس الاتجاه، وجاء ذلـــك فـــي تعليمات الوزير الفرنسي للبحرية والمستعمرات في 1876 لحاكم السنغال، حيث أوصـــه بالحذر قائلا: "في هذا الوقت تبدل فرنسا ما في وسعها لتركيز جهودها وثرواتها، بهـــدف استرجاع المكانة التي فقدتها في أوروبا إثر الحرب الحزينة، -حرب السبعين ضد ألمانيا- لا يمكنها أن تتوسع إلى الخارج، وتأخذ التزامات مكلفة، تسجل في ميزانيتها مـــصاريف التي تضعف من وسائل دفاعها".[6]

([1])-Jacques.Crokaert, Histoire de l'empire britannique, Flammarion et Cie éditeurs, Paris 1947, pp.356-358

(2)- Georges.Hardy, La politique coloniale et le partage de la terre au XIX et XX siècles, Edition Albin Michel, Paris XIV.1937, p.54.

([3])-B.Schnapper, Op.Cit, p.219.

([4])-Henri.Grimal, Op.Cit, p.136.

([5])-G.Hardy, Op.Cit, p.55.

([6])-E.M'bokolo, Op.Cit, p.275.

اتسمت سياسة الحكومتين البريطانية والفرنسية في هذه الفترة، بعدم الدخول في مغامرة استعمارية مكلفة، بالاحتلال الفعلي للمناطق أوتدعيم عسكري، نظرا لاهتمامهما بمسائل أخرى، إضافة إلى تمسكهما بضرورة الحفاظ على علاقات حسنة فيما بينها، لضمان المساندة المتبادلة لكل واحدة منها للأخرى في أوروبا.

إلاّ أنّ نشاط التجار والضباط البريطانيين والفرنسيين، كان مخالفا تماما لآراء وتوجهات حكوماتهم، رغم هذا كانت مبادراتهم تجد في بعض الأحيان مساندة نسبية دون أي تأكيد سياسي صريح أورسمي من حكومتهم.

II - النشاط التوسعي البريطاني والفرنسي في خليج غينيا قبل 1880:

اقتصر نشاط الضباط والتجار البريطانيين والفرنسيين في هذه الفترة، على تأكيد مكتسباتهم بإلحاق وإعلان الحماية على المناطق، التي أكدوا فيها تفوقهم التجاري، وذلك لإقصاء كل منافسة أوأطماع الطرف الآخر.

توسعت بريطانيا في منطقة خليج غينيا بفضل مبادرات ضباطها وقناصلها في سيراليون، ساحل الذهب، ولاغوس، الذين قاموا بإلحاق المناطق المجاورة لهم، والتي أكدوا فيها تفوقهم التجاري، ففي سيراليون تم إلحاق جزيرة شربرو في 1861، وجنوبا ألحقت بلام Ballam وبلاد كيتام.[1]

مجئ الفرنسيون للاستقرار في ساحل الذهب 1868، حسب ت.ف إليوت T.F Elliot، جعل البريطانيين يشترون الحصون الهولندية بالمنطقة، في 1871 مقابل 24 ألف جنيه، بهذا أصبحت انجلترا السيدة الوحيدة على ساحل الذهب، [2] ولقد تميزت العلاقات البريطانية مع شعب الأشانتي بالتوتر، نتيجة الهجمات المتتالية لهؤلاء على شعوب الفانتي، الذين إستنجادوا بالانجليز، مما أدى إلى قيام حرب بين الأشانتي والانجليز، بين سنتي (1873-1874) سميت"بحرب الأطباء والمهندسين"،[3] والتي انتهت باحتلال كوماسي Coumassie، عاصمة مملكة الأشانتي وإحراقها، وإبرام اتفاق فومينا

---

(1)-Dr.Rouire, Op.Cit, p.46.
(2)-W.C.Newbury, British, 1786-1874, Op.Cit, p.441.
(3)-Dr Rouire, Op.Cit p.54.

Fomena في 13 فيفري 1874، والذي من خلاله فرضت الحكومة البريطانية عدة شروط على الملك، وجعلته تابعا لانجلترا، وأُلحقت كل البلاد حتى الضفة اليسرى لبراح Prah.[1]

عزم البريطانيون في هذه الفترة على تأكيد تواجدهم، وإبعاد كل منافسة فرنسية لهم في إطار تجارة زيت النخيل، فأمضوا في منطقة لاغوس اتفاق حماية مع زعيمها دوسمو Docemo في 6 أوت 1861،([2]) الذي بمقتضاه سلم إدارة المدينة لانجلترا مع ترك لقب الملك لدوسمو، والسماح له بمحاكمة الخلافات الطارئة بين أهالي لاغوس.[3]

كان النشاط البريطاني انطلاقا من لاغوس ضخما، فقد كانت هذه المنشأة مُكلفة، ولم تكن الحكومة الانجليزية جاهزة للأخذ على عاتقها هذه المصاريف، فألزمت المستعمرات بسبب حكمها الذاتي، بإيجاد لنفسها الموارد الملائمة لمصاريفها، لتحقيق التوازن في ميزانيتها، لذلك أنشاء الأنجليز جمركة مرتفعة في لاغوس، أكثر من التي كان يفرضها الملك الإفريقي قبل الاحتلال، أدت هذه الجمركة الجديدة بالإنجليز إلى التدخل في شؤون جيرانهم، نتيجة تحول اتجاه البضائع الإفريقية، كزيت النخيل، الآتية من الاغباس نحو باداغاري، وخاصة بورتو-نوفو في الغرب، بالما وليككي في الشرق، ولأجل تموين جمارك لاغوس، كانت سلطات المستعمرة مضطرة للتدخل في الغرب والشرق بمناورات بحرية متتالية.[4]

توسع الوجود الإنجليزي بلاغوس، بعد تنازل الملك السابق للمنطقة كوسوكو، عن أجزاء من مملكته وهما بالما وليككي، التي احتفظ بهما عندما خُلع من عرشه، لصالح إنجلترا، فأصبح الأنجليز أسياد على المملكة، التي ضُمت للمستعمرة الإنجليزية لساحل الذهب،[5] وبذلك أصبحت لاغوس إحدى نقاط الارتكاز التي استغلها البريطانيون في

([1])-Lieutenant-Colonel.Brevet.Septand, Les expéditions Anglaises en Afrique, Henri Charles Lavauzelle éditeur militaire, 4eme édition, Paris, S.D. pp.9-130.

(2) - أنظر نص الاتفاق ملحق رقم: 02، ص145-147.

([3])-Dr.Rouire, Op.Cit, p.60.

([4])-B.Schnapper, Op.Cit, pp.186-187.

([5])-Dr.Rouire, Ibid, pp.60-61

توسعاتهم إلى المناطق المجاورة، وضرب أي منافسة تجارية أوسياسية لهم، كانت أطماع الإنجليز موجهة نحو بورتو-نوفو، فحاصروها وقصفوها عدة مرات لمحاربة تجارة العبيد، كقصف 23 أفريل 1861،حيث رفض ملكها سودجي Sodji الاستسلام وطلب الحماية الفرنسية.(1)

انتهز ريجي الفرصة، ليقترح في 30 جوان 1862 من وزارة البحرية الفرنسية إحتلال بورتو-نوفو، وما عجل هذا الاحتلال، إقامة تجار سيراليون فيها، وهذا حسب الفرنسيين يشكل مقدمة للتجار البريطانيين، فأقام ديدلو Didelot الحماية على بورتو-نوفو عند وصوله إلى الداهومي، في نفس الوقت قام الأنجليز باحتلال بالما وإيببي Eppé عسكريا في 10 فيفري 1863، في 27 فيفري ابرم ديدلو بمبادرة شخصية معاهدة الحماية مع سودجي، التي بمقتضاها، تخلى هذا الأخير، عن سيادته لبورتو–نوفو، ورفع العلم الفرنسي، فأقرت وزارتي البحرية والشؤون الخارجية الفرنسية تصرف ديدلو، حتى لو أن الحماية على بورتو-نوفو لم تكن نهائية، لكن يمكن أن تصلح كضمان حسب الفرنسيين في مفاوضات لاحقة مع الحكومة الانجليزية.(2)

إثر خلاف مع الملك، ألغيت الحماية على بورتو-نوفو في 1864 من طرف نائب الأميرال لافون دولادبا Lafon de Ladebat ، في نفس الوقت، حصلت فرنسا على كوتونو، التي تخلى عنها غليغلي Glélé شفويا في 1864، وأكدت رسميا باتفاق أمضي في 19 ماي 1868،(3) جُدِّد الإتفاق في 1870، باتفاق جديد أمضه النقيب البحري سرفال Serval مع غليغلي، يؤكد فيه هذا الأخير التخلي عن كوتونو لفرنسا، وإلغاء مختلف الخدمات المفروضة على الفرنسيين الذين يقيمون في البلاد.(4)

كان الوجود التجاري الفرنسي في كوت ديفوار ضعيفا في أواخر الستينات، فوكالاتها المبعثرة هناك، واصلت بصعوبة عملياتها التجارية، فقد كاد هذا الوجود أن

---

(1)-B.Schnapper, Op.Cit, pp.195-196.
(2)-Ibid, p.196.

(3)- أنظر نص الاتفاق ملحق رقم 02، ص 153–155.

(4) -P.Masson, Op.Cit, pp.383-404.

يختفي على حصون بسام الكبير، أسيني ودابو إثر حرب 70 ضد ألمانيا، حيث قررت الحكومة الفرنسية في 1872 ترك المراكز التي لا تساوي كثيرا.[1]

لقد وجد الفرنسيون صعوبات كبيرة في الحصول على تأييد من حكوماتهم، نتيجة تمسكها بإبقاء علاقاتها الجيدة مع بريطانيا في أوروبا، حيث كانت لهذه العلاقات تبعات على ساحل إفريقيا في فترة ما، فقد سمحت بتسوية المسألة المثيرة لألبردا Alberda، في غامبيا، وبورتنديك في شمال سانت-لويس، فتنازلت فرنسا عن ألبردا لانجلترا، مقابل بورتنديك، إثر معاهدة 1857، وتكمن أهمية هذه المعاهدة، كونها أنهت الصراع المحلي التقليدي، وحلت محله سياسة التعاون،[2] لهذا كان الطرفين يتجنبان أي صدام أو تلويث لعلاقاتهما.

لم يشكل النشاط البريطاني والفرنسي في المنطقة، أي صدامات حقيقية بين الطرفين، فالكل كان يبحث على أن يسبق الآخر، عن طريق إبرام اتفاقيات الحماية مع زعماء وملوك المنطقة، لتأمين احتكار التجارة وحماية تجارهم.

كاد نشاط التجار والضباط البريطانيين والفرنسيين، أن يقحم الحكومتين في صراع سياسي، يؤثر على علاقتهما، مثال على ذلك حادثة حصار واداي، التي سيكون لها أثر في تحول التوجهات السياسية للبلدين في المنطقة خاصة فرنسا.

-III- حادثة حصار واداي 1876:

كاد هذا الحصار أن يأخذ أهمية دولية، فالكل كان يتسأل مّن من إنجلترا وفرنسا سيحتل الداهومي ؟ لكن سقطت هذه الفرضية ، لأن في هذه الفترة، لم تكن الأذهان مهيأة بعد لأي احتلال، رغم رغبة الضباط الانجليز في تأمين الاحتلال الإنجليزي على كل الخليج، بربط لاغوس بكويتاح Quittah، ومستعمرة ساحل الذهب، وهذا ما صرح به الضباط الأنجليز، كالقائد هويت Hewett قائد المجموعة البحرية الانجليزية في البنين، والقبطان سوليفان Sulivan قائد الحصار، والهدف من ذلك رفع المداخل الضريبية الغير

---

(1)-P.Masson, Op.Cit, pp. 401-402
(2)-B.Schnapper, Op.Cit, p.186.

كافية للاغوس، وذلك بفرض ضرائب عالية في كوتونو و واداي، في فترة كان يعتبر فيه أن المستعمرة بإمكانها الاتكال على نفسها، دون طلب مصاريف من الوطن الأم.(1)

يعود سبب الحصار أن في 1876، وكيل سوانزي Swanzy في واداي تورنبول Turnbull، جلب لنفسه مضايقات مع ملك الداهومي غليغلي، فأرسل شكاوى عديدة لحكومته، مما أدى إلى حصار سواحل الداهومي من قبل مجموعة السفن البحرية الإنجليزية، نتج عن ذلك توقف التجارة لعدة أشهر، بسبب رفض غليغلي منح التعويض المطلوب من طرف البريطانيين،(2) فتأزمت الأوضاع أكثر.(3)

كان رد فعل التجار الفرنسيين ضد هذا الحصار سريعا، خاصة ريجي، بإرسال احتجاجاتهم إلى السفير البريطاني بباريس، الماركيزهاركورت Marquis Harcourt(4) حيث في رسائله أثبت ريجي أن الحصار كان ضارا أكثر بالمصالح الفرنسية، منه مصالح ملك الداهومي، فحسب قوله: "فإن تجارة الداهومي بقية نشيطة لكن عبر لاغوس، فقبل الحصار، كانت تجارة بورتو-نوفو والداهومي ضعيفة مع المستعمرة الإنجليزية، فكل البضائع تأتيهم من الموانئ المجاورة، كواداي وكوتونو، منذ الحصار، أصبحت كل البضائع تأتي من لاغوس، التي تتصل عبر بحيرة شاطئية واسعة مع بورتو-نوفو والداهومي، فالحصار حسب ريجي دائما، كان ضارا إلا بالوكالات الفرنسية القائمة على الساحل المحاصر، فقد كانت تجارة لاغوس جد مزدهرة، والأرباح التي تجنيها كانت تفوق كثيرا تكاليف الحصار"، ونظرا لرد الفعل البطيئ للحكومة البريطانية، أكد ريجي أن نية الحصار هو خراب التجارة الفرنسية في البنين.(5)

لم تؤيد الحكومة البريطانية وجهة نظر جندها على الساحل الإفريقي، فقد اعتبر اللورد دربي lord Derby أمين الدولة للشؤون الخارجية، أن محاولة التدخل في

---

(1)-C.C.Vidrovitch, Op.Cit, pp.392-395.

(2)- طلب الأنجليز كتعويض من ملك الداهومي 500 برميل أنجليزي أو80 ألف غالون من الزيت أي حوالي 160.000 فرنك. أنظر: Ibid, p.377.

(3)-Ibid, pp.375-378.

(4)-Ibid,p.397

(5)-Ibid, pp.400-402.

الداهومي لأجل سبب تجاري مسعى غير موفق، وكان يخش في نفس الوقت المصاريف الباهظة والصعوبات الدبلوماسية التي يمكن أن تبرز مع فرنسا، ففي هذه الفترة كانت بريطانيا مهتمة بالمسألة الشرقية.[1]

حلّ مشكل الحصار، بأن الضريبة التي فرضتها بريطانيا على ملك الداهومي، دفعت من طرف التجار الفرنسيين، بعد تعنت الملك لإنهاء المشكل،[2] إنجرى عن هذا الصراع بين بريطانيا والداهومي، قبول الملك غليغلي إبرام معاهدة جديدة مع فرنسا في 1878،[3] أين يتخلى فيها عن حقوق الجمركة في كوتونو، ومنح الحرية، الأمن والحماية للفرنسيين،[4] فلم تفكر فرنسا باحتلال عسكري للمنطقة نتيجة الآراء السائدة في هذه الفترة والمنافية لأي احتلال فعلي يكلف مصاريف باهظة للخزينة الفرنسية، واستخلص العميد البحري موتاز Contre Amiral Mottez في 1879 حول مسألة إحتلال الداهومي قائلا: "في هذه البلاد الخطيرة-الغير صحية- سيكون الاحتلال العسكري أكثر خطورة منه غير مناسب... الإ تفاق الخاص بشاطئ كوتونو لا يمكن أن يكون له نتيجة فورية، لنحافظ عليه لإبرازه عند الحاجة في خلافات أخرى، لكن لا نبحث على الاستفادة منه الآن، لأننا لن نحصل على نتيجة إلا لإثبات أنه لا قيمة له ... حتى إشعار جديد، لا يوجد داعي في إحداث أي تغيير للوضعية الحالية."[5]

نستخلص من هذه الحادثة، أن لا بريطانيا ولا فرنسا، تريدان المغامرة في توسع عسكري فعلي للمناطق المكتسبة من طرف ضباطها وتجارها، أوالتورط في سياسة استعمارية غالية الثمن وغامضة، إلاّ أنها أعادة النظر في التفكير جديا في مسألة الإحتلال الفعلي للمناطق المكتسبة، حيث مع نهاية القرن19م، تغيرت الأفكار والأوضاع في كلا البلدين،

---

(1)-C.C.Vidrovitch, Op.Cit, pp.407-409.
(2)-Ibid, p.415.

(3) - أنظر نص المعاهدة ملحق رقم 02، ص156-158.

(4) - L.Brunet et L.Giethlen, Op.Cit, p.86.
(5)- C.C.Vidrovitch, Op.Cit, p.419.

مما أدى بهما إلى دخول المغامرة الاستعمارية بقوة وعنف، كادت تؤدي في بعض الأحيان إلى حرب بينهما على الأراضي الإفريقية.

IV- الآراء السياسية السائدة في بريطانيا و فرنسا بعد 1880:

كان التقاء إفريقيا مع الإمبريالية الاستعمارية عنيفا، حدد في وقت قصير بين 1880 والعشرية الأولى من القرن20م، فقد بدأ الأوروبيون قبيل 1880 يدركون أهمية الرهان الإفريقي، ووضع الأصابع في سلسلة من التدخلات، أين ستكون سريعة فجأة خلال العشريتين الأخيرتين للقرن 19م.(1)

فقد صرح ساليسبوري(2) Salisbury، أحد أهم صانعي الإمبريالية البريطانية، في خطاب ألقاه في 1891، حول التحول المفاجئ في الأفكار الاستعمارية :"عندما تركت وزارة الخارجية في 1880، لا أحد كان يفكر في إفريقيا، عندما عدت لها في 1885، كانت أمم أوروبا تقريبا في صراع فيما بينها للتعرف عن مختلف المناطق من إفريقيا التي يمكن أن تحصل عليها".(3)

كان لجول فيري(4) Jules Ferry، صانع الإمبريالية الفرنسية، نفس الرأي في كتابه "Le Tonkin et mère patrie" في 1890، فقد قال:"حركة لا تقهر أخذت الأمم

---

(1)-E.M'bokolo, Op.Cit, p.26.

(2)-ساليسبوري (روبرت آرثر تالبوت غاسكوين سيسيل الماركيز الثالث لـ) (Salisbury Robert Arthur Talbot Gascoyne cecil 3eme marquis de): رجل سياسة أنجليزي (ولد بهاتفيلد Hatfield 1830. توفي 1903)، بدأ حياته السياسية مبكرا، إنتخب كنائب محافظ في مجلس العموم في 1853، أمين لإرلندا في حكومات دربي Derby و ديزرائيلي، يصبح أحد أنشط منافسي غلادستون Gladstone، عين وزيرا للخارجية، ثم أصبح وزير أول من 1885-1902، مع انقطاع قصير بين 1892-1895. إمتازت سياسته بقدرة كبيرة في التسيير، لكن مع بعض الجمودية، إما في الشؤون الداخلية أو الخارجية. كان آخر رجل دولة إنجليزي يحكم انطلاقا من غرفة اللوردات. أنظر: Le petit Robert2, Dictionnaire universel des noms propres, édition les dictionnaires le Robert, Paris France,1988, pp.1603-1604

(3)-E.M'bokolo, Ibid, p.26.

(4)-ولد جول فيري في سانت ديي Saint-Die في 5 أفريل 1832 من عائلة ثرية، تابع دراسته في باريس، أصبح محميا، ثم التحق إلى جانب غامبيتا في المعارضة الجمهورية للإمبراطورية، عمل في الصحافة، شغل منصب كنائب لعدة مرات (1863-1871)، زعيم اليسار الجمهوري في 1873، وزيرا أول من 1879-1881 و1883-1885، طول هذه الفترة (1879-1883) كان فري وزيرا للتعليم العام، لا تظهر أفكاره الاستعمارية للوجود إلا بعد ابتعاده عن الحكم في 1885 و1890، كان يرى أن التطورات الاقتصادية تكون محركة قبل كل شيء بدوافع سياسية. توفي في 17 –

الأوروبية الكبرى، لاحتلال أراضي جديدة، إنها كسباق ضخم للحواجز Steeple chase على طريق المجهول.... يعود هذا السباق المحلي Course au cloches لخمس سنوات فقط، ويتسارع من سنة إلى سنة، كأنه مدفوع من السرعة التي يمتلك".[1]

بدأت هذه الأفكار الاستعمارية في بريطانيا، بفضل نجاح بعض المؤلفات، كمؤلف شارل دالك Charles dilke، "بريطانيا العظمى" "Great Britain" (1866-1868) ومحاضرات الأستاذ سي لي See ley من كمبريدج التي عرفت نجاحا كبيرا في نفس الفترة، وجمعت في مؤلف تحت عنوان "التوسع الانجليزي" "Expansion of England" 1883، وغيرهم من الكتاب الذين ساهموا في نشر الفكر الاستعماري في بريطانيا.[2]

تطورت هذه الأفكار في بريطانيا بفضل تبني بعض الجمعيات الاستعمارية للفكر الاستعماري وتأثيرها على التفكير الامبريالي وتوجهاته، ومن أهم هاتيه الجمعيات:

-المعهد الاستعماري الملكي La Royal colonial Institute أنشأ في 1868، الرابطة الفيدرالية الإمبريالية Imperial federation league 1884 وغيرها. [3]

تأخرت الحركة الاستعمارية في فرنسا، نتيجة التخوف من الدخول في مغامرة استعمارية مكلفة وتوتر العلاقات مع انجلترا، إلاّ أنّ ظهور مؤلفات تشجع التوسع الاستعماري ككتاب ليروي-بوليو Leroy Beaulieu "الاستعمار عند الشعوب الحديثة". "De la colonisation chez les peuples modernes" في سنة 1874، إضافة لبعض الكتاب الذين جعلوا من أنفسهم محامين للتوسع الاستعماري في فرنسا كغبريال شارم Gabriel Charmes وبول غافارل Paul gaffarel أستاذ الجغرافية، وغيرهم من التقنيين والمهندسين الذين اهتموا بالمشاريع الكبرى،[4] ساهم هؤلاء في نشر الفكر

تابع– مارس1893. أنظر: Jean Ganiage, L'expansion coloniale et les rivalités internationales,Tome1, Centre de document universitaire,Paris V,France,1975, pp.28-40.

(1)-Henri.Brunschwig, le partage de l'Afrique noire, Imprimerie Reliure Mane, France, 1971.p.154

(2)-J.Ganiage, Op.Cit, p.14.

(3)-J.Crokeart, Op.Cit, pp.373-374.

(4)-J.Ganiage, Op.Cit, p.15.

الاستعماري الذي تبنته عدة جمعيات في فرنسا، خاصة الجمعيات الجغرافية التي كانت تنشر تقارير الرحلات والاستكشافات في عدة مجلات وجرائد، كجريدة المناقشات Journal des débats، ودوريات مثل "المجلة الجغرافية" Revue de géographie المنشأة في 1877 و غيرها من المؤلفات.(1)

ساهمت هذه المؤلفات، في ظهور منظمات تدافع أكثر على التوسع الاستعماري، خاصة في إفريقيا، وتضغط على دوائر الحكم للتحرك والعمل لأجل كبرياء فرنسا، منها لجنة إفريقيا الفرنسية Comité de l'Afrique Française التي أنشأت في 1890، المجموعة الاستعمارية في غرفة النواب والشيوخ المشكلة في 1892، الإتحاد الاستعماري المؤسس في 1893، إضافة إلى جمعيات شعبية، كالجمعية الإفريقية لفرنسا 1888 وغيرها.(2)

ساهمت هذه التحولات في الأفكار والأراء، في ظهور جماعات ضغط تتبناها، وتنشط في تحويل الرأي العام، وحتى رجال الدوائر السياسية، فنشاط الجماعات الضاغطة مكن من جعل الاعتبارات الاقتصادية ضمن اهتمامات أصحاب القرار السياسي، بفضل الدعاية المكثفة، وبذلك الإيمان بالفكرة الاستعمارية.

ساعد وجود رجال سياسة مهيئين لتقبل الأفكار الاستعمارية في بريطانيا وفرنسا، على تطبيق السياسة الإمبريالية على أرض الواقع، لأجل تأكيد المكتسبات السابقة، وإيجاد منافذ جديدة للصناعة، التي كانت في تطور مستمر واحتياج كبير للمواد الأولية والأسواق لترويج البضائع.

ظهرت في بريطانيا عدة شخصيات تبنت الفكر الاستعماري، وساهمت في مساعدة وتدعيم التجار والبحارة في المستعمرات، لتأكيد المكتسبات السابقة سياسيا، وتشجيع التوسع أكثر لاكتساب مستعمرات جديدة، من بينهم شخصية ديزرائيلي(3)

(1)-J.Ganiage, Op.Cit, p.14.
(2)-E.M'bokolo, Op.Cit, p.273.
(3)-هو بنجامين دزرائيلي Benjamin Disraeli: ولد في ديسمبر 1804 بلندن، ابن يهودي من البندقية، إستقر في لندن في 1748. دخل دزرائيلي البرلمان بعدعدة هزائم في 1837، كانت بداياته صعبة لكن في 1846 بدأ يتقلد مناصب

Disraeli زعيم حزب المحافظين، الذي أدرج التوسع في برنامجه، بنجاح حزبه في الإنتخابات 1874، أصبح في الحكم مما مكنه من تشجيع التوسع الاستعماري،[1] وتبنى نفس السياسة الإمبريالية في بريطانيا، كل من جوزيف شامبرلان[2] Joseph Chamberlain، الذي كان يطالب "بأسواق جديدة، وألح على ضرورة تمديد النفوذ الإنجليزي على القارة الكبرى لإفريقيا والتي -حسب رأيه- تتفتح للحضارة والتجارة"، إضافة إلى اللورد ساليسبوري Lord Salisbury.[3]

اقتناع بعض رجال السياسة بالمسائل الاستعمارية في فرنسا، كان له دورا في انتشار هذه الأفكار، كجول فيري، الذي كان يرى، أنه يجب اكتساب أكبر قدر ممكن من المستعمرات، حتى لو لم تكن لها أهمية في الحاضر، فسيستفد منها في المستقبل، حسب رأيه "يجب البحث عن منافذ تهيئ الطرق للاحتلال العدواني، الذي يبدأ في سنوات الثمانينات، لا نفكر في حاجيات الحاضر، لكن للحاجيات المستقبلية، المقصود قال جول فيري، من المستقبل لـ 50 و100 سنة، هذا الذي سيكون إرث لأبنائنا".[4]

وضعت السياسة الإمبريالية في هذه الفترة، نصب أعينها المصلحة العليا للوطن، فقد كانت الدافع لبريطانيا وفرنسا لأجل التوسع، فحسب ف.برارد F Berard "إنّ المنبع الحقيقي للقوة هو دائما المصلحة"، [5] فقد كان لهذه النزعة الامبريالية تأثيرا على الأوضاع في منطقة خليج غينيا، التي ستصبح مسرحا لتطبيقها، بأكثر عنف بعد الثمانينات.

–تابع– في الحكومة البريطانية، وزيرا للمالية في مختلف الحكومات المسيرة من طرف اللورد دربي Lord Derby. أصبح وزيرا أول في1867، ثم عاد في 1874 حتى وفاته في 1881. كان له نفوذ معتبر في توجيه السياسية البريطانية، بالنسبة له السياسة لا تصبح كبيرة إلا عندما تنشأ التاريخ. أنظر: J.Crokeart, Op.Cit, pp.363-365.

([1])-J.Ganiage, T1, Op.Cit. p.14.

([2])-رجل سياسة بريطاني (لندن 1836-1914)، اغتنى من التجارة ، فعين في 1873 رئيس بلدية برمنغهام، التي أدارها بطريقة ثورية، مما أدى إلى انتخابه نائب في صفوف الأحرار في 1876، عينه غلادستون وزيرا للتجارة (1880-1888)، كان ضد الحكم الذاتي للمستعمرات، مما قربه من المحافظين، وأصبح وزيرا للمستعمرات (1895-1903) في حكومة محافظة، أراد فرض نظام الحماية في بريطانيا إلا أنه لم ينجح. أنظر: Le petit Robert 2, Op.Cit, p.366.

([3])-H.Grimal, Op.Cit, p.162.
([4])-M.Baumont, Op.Cit, p.58.
([5])-H.Grimal, Op.Cit, p.165.

V- خليج غينيا في ظل النشاط التوسعي البريطاني والفرنسي بعد 1880: (1)

أدرك التجار والبحارة البريطانيون والفرنسيون، الإمكانيات الكبيرة التي يدخرها المستقبل للتجارة في منطقة خليج غينيا، لهذا آمّنوا القواعد للاحتلال الفعلي، وهذا باختراق المنطقة بهدوء، والاستقرار فيها حتى يحين الوقت المناسب، فقد كانت السمة الغالبة في إفريقيا مع نهاية القرن19م، هو تنافس الإمبريالية التحررية المهتمة فقط بالتجارة، والمشغولة قليلا بتجنيد رجالها ورؤوس أموالها في بلدان غير معروفة.(2)

اعتمدت بريطانيا في توسعاتها بعد 1880، على شركة إفريقية الوطنية، التي تحصلت بعد مفاوضات مع الحكومة البريطانية في 10 جويلية 1886 على صك امتياز ملكي، أعطى لها تسهيلات وحرية أكثر للعمل، لأجل مصالح مستقبلية تكون لصالح النشاط الاستعماري، فالحقوق السياسية التي خولتها الحكومة البريطانية لشركة النيجر الملكية، سمحت لها بالضغط على الزعماء والظهور أمامهم كقوة مسيطرة، لها كل الصلاحيات، فتمتّع الشركة بحق الاحتكار التجاري كان بالنسبة للحكومة البريطانية خدمة لمصلحتها التي ستستفيد منها البلاد.(3)

أعطى صك الإمتياز، سلطات واسعة للشركة الملكية على منطقة مزدوجة تمتد إلى 48 كلم من ضفتي نهري النيجر والبنوي، وعلى المناطق التي يمكن احتلالها فيما بعد،(4) فقد اعتمدت بريطانيا، إضافة لشركة النيجر الملكية في توسعاتها، على قناصلها وحكامها في سيراليون، ساحل الذهب ولاغوس، وستكون هذه النقاط، الانطلاقة بالنسبة لها في توسعتها واختراقها للمناطق الداخلية لخليج غينيا.

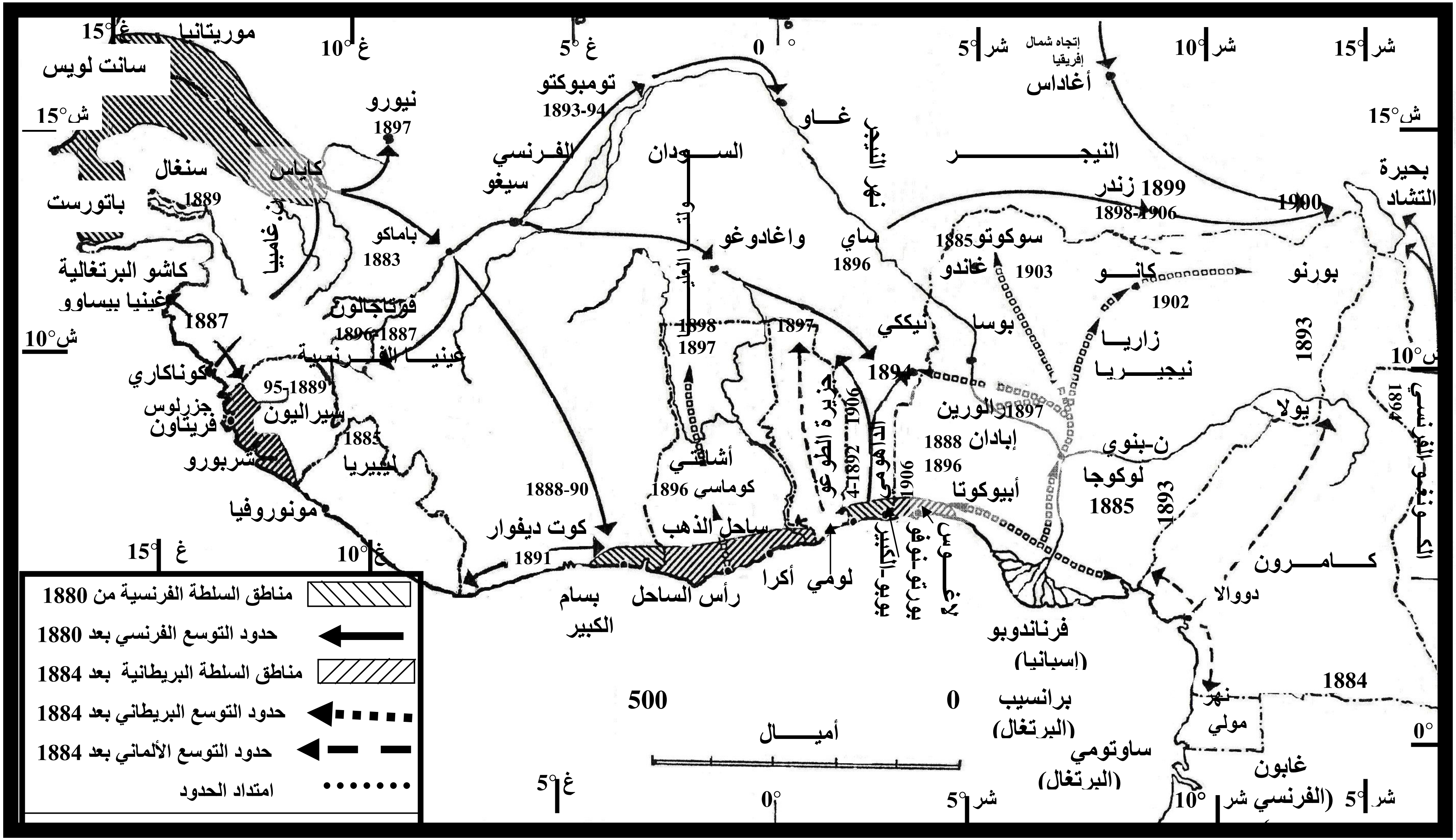
---

(1) - أنظر خريطة التوسع البريطاني والفرنسي في غرب إفريقيا، ص107.

(2)-Hubert.Deschamps, L’Europe découvre l’Afrique Occidentale 1794-1900, Edition Berger Levraut, Paris VI, 1967, p.21.

(3)-Emille Baillaud, La politique indigéne de L’Angleterre en Afrique Occidentale, Hachette et Cie, Paris.1912, p.365

(4)-Dr Rouire, Op.Cit, p.78.



الخريطة رقم(3): التوسع الأوروبي في إفريقيا الغربية 1880−1900

المرجع: L.H Gann, and P. Duing, The history and politics of colonialism 1870-1914 volume I, Cambridge University Press, London 1969, p135.

أصبح التوسع بالنسبة لفرنسا في هذه الفترة، من شؤون الحكومة التي تجني ثمار نشاط تجارها، خاصة لمرسيليا، بإنشاء هذه المستعمرات الحالية،(1) فقد هيئوا لها القواعد الأولى للاحتلال في خليج غينيا، بكوت ديفوار والداهومي، وبعد الاحتلال الفعلي لهذه المناطق، تبدأ في اختراق المناطق الداخلية من كل الاتجاهات، مما يجعلها في صدام مستمر مع بريطانيا.

سرع انعقاد مؤتمر برلين من 15 نوفمبر 1884 إلى 26 فيفري 1885، نتيجة الصعوبات التي ظهرت لأجل إقامة الحدود على المناطق المطالبة، من عملية المد الاستعماري، فقد أصبح لدى الدول المتنازعة وثيقة يعودون إليها لأجل إقرار ملكيتهم لمنطقة ما، وهذا ما أقره الفصل السابع من الوثيقة النهائية للمؤتمر، الذي يتضمن الشروط التي يجب إستفاءها، لكي يعتبر أي احتلال جديد على سواحل القارة الإفريقية فعلي.(2)

أصبح التنافس البريطاني الفرنسي أكثر عنفا، فمن جهة وأخرى، بحارة وضباط يتنافسون لاحتلال الساحل، بينما بعثات تجارية وعسكرية تجتهد لاختراق المناطق الداخلية، وذلك بإبرام أكبر عدد من الاتفاقيات، أوبالإحتلال العسكري العنيف، في هذه الأثناء تدخل الدبلوماسية في هذا العراك، لأجل حل المشاكل الحدودية.

-1- البعثات الاستكشافية والحملات العسكرية:

كانت معظم المناطق الداخلية الممتدة من الدرجة 9 لخط الاستواء نحو مجرى النيجر، إلى شمال ساحل الذهب، كوت ديفوار، لاغوس والداهومي أثناء المفاوضات البريطانية والفرنسية غير معروفة، كانت آنذاك إحدى المناطق الغير المستكشفة من إفريقيا، والتي تسجل على الخرائط بإشارة أرض غير معروفة Terra Incognita، مما أدى بالدول الأوروبية إلى إرسال بعثات استكشافية إلى هذه المناطق.(3)

اتخذت بريطانيا كقواعد خلفية في توسعاتها إلى المناطق الداخلية لخليج غينيا، كل من سيراليون، ساحل الذهب ولاغوس، فاهتم حكام هذه المناطق، ووكلاء الشركة

---

(1)-P.Masson, Op.Cit, p.395
(2)-H.Brunschwig, Le partage, Op.Cit, p.127.
(3)-Dr Rouire, Op.Cit, p.55.

الإفريقية على توسيع ممتلكات بريطانيا، باختراق الداخل، وإبرام اتفاقيات صداقة وتجارة، وحماية مع ملوك وزعماء هذه البلاد، فقد أبرم حكام سيراليون اتفاقيات مع زعماء سكارسي Scarcie في 25 فيفري 1879،[1] زعيم منطقة ليمبا Limba في أكتوبر1889، وزعماء التمني Temne والمندى في 30 مارس 1891، بمقتضى هذه الاتفاقيات، تم إقرار السلام بين شعوب المنطقة ووضعها تحت الحماية البريطانية، وإدارة حاكم سيراليون، ولتأكيد هذه الملكية أنشأت الحماية والقنصلية على سيراليون ومناطقها المكتسبة في 24 أوت 1895.[2]

مونت حكومة ساحل الذهب باعتبارها مستعمرة تاج، بعثات إلى داخل منطقتها بقيادة المولد ج.أ فرغوسون G.E.Ferguson، الذي أبرم بين 1892-1894 عدة اتفاقيات في شمال الممتلكات الانجليزية،[3] فبعد القضاء نهائيا على مملكة الأشانتي، في حرب ثانية 1893-1896، بتحطيم قوتها، باحتلال العاصمة كوماسي في 15 جانفي 1895، وخلع الملك برومبح Prempeh واحتلال ممتلكاتها، [4] في هذه الأثناء انطلق فرغوسون في مهمته الاستكشافية والتوسعية، بإبرام اتفاقيات عديدة في المنطقة، فأبرم في 08 أوت 1894 اتفاق تجارة وصداقة، تضمن نوع من الحماية مع زعيم سانساني-مانغو Sansanné-Mango، الذي تعهد بعدم التنازل عن أي جزء من منطقته إلى قوى أخرى، دون موافقة الحكومة البريطانية، فيما بعد، توجه فرغوسون إلى الشمال الغربي من ساحل الذهب، فدخل إلى واغادوغوOuagadougou عاصمة الموسي، التي لم يتمكن القائد مونتاي Monteil من دخولها، ويتقدم حتى بوبو-ديولاسو Bobo Dioulassou، فوصل بذلك حتى أقصى حدود مملكة بمبا bemba حليفة الفرنسيين، ورفع العلم الإنجليزي في سالاغا salaga.[5]

---

(1)-Colin.W.Newbury, British policy towards West African. Select documents 1875-1914 , Oxford a the Clarendon press, Great Britain,1971, p.18
(2)-Ibid, pp.286-289
(3)-Prosser.Gifford and W. M Roger Louis, France and Britain in Africa. Imperial rivalry and colonial rule, Yale University Press, New Haven and London, 1971, p.279.
(4)-Lieutenant Colonel Brevet-Septand, Op.Cit, pp. 457-498.
(5)-Dr.Rouire, Op.Cit, pp.56-57.

واصل فرغوسون نشاطه بإبرام معاهدات مع زعماء مامبورسي Mampoursi وغورونسي Gourounsi، فقد وضع تحت النفوذ البريطاني، كل المناطق الداخلية حتى الدرجة13، لكن لم يقوم الأنجليز بالاحتلال الفعلي للبلاد التي فتحها لهم فرغوسون، فعندما تقدمت الفرق الإنجليزية نحو الشمال، وجدت الموسي وغورونسي محتلتان من طرف القوات الفرنسية، مما وجب عليها التوقف بين الدرجة 10 والدرجة 11 لخط الاستواء، والاكتفاء باحتلال بونا Bouna على الضفة اليمنى للفولتا.(1)

إقرار الحماية البريطانية على لاغوس في 1861، ساهم في إبعاد الأطماع الفرنسية حولها، وأكدت بريطانيا احتفاظها بلاغوس، بتحويلها إلى مستعمرة للتاج في 13 جانفي 1886، وبفضل حكامها في لاغوس، توسعت حدود المنطقة إلى الداخل، (2) فقد قام حكام هذه المنطقة بإبرام اتفاقيات حماية مع زعماء وملوك المنطقة (3) كالإغبا في 1887، والايفي Ifi في 22 مارس 1888، والأيو Oyo في 23 جويلية 1888، وغيرها من الممالك.(4)

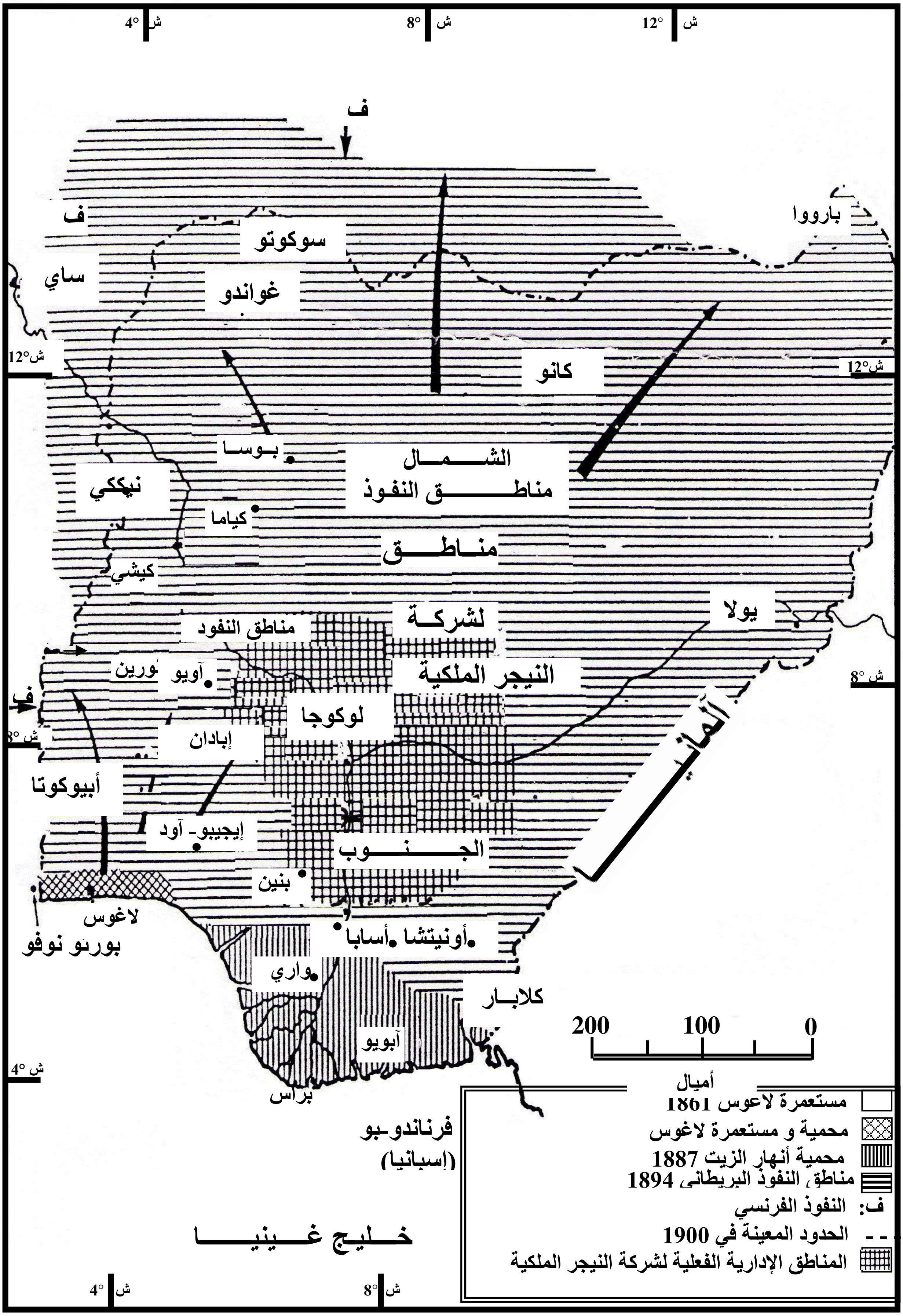
كانت العلاقات بين الشعوب الداخلية لمنطقة لاغوس والأوروبيين سيئة، فالتجارة معهم كانت صعبة، فقد كان على التجار الانجليز، دفع ضريبة لكي تمر بضائعهم إلى الداخل، إضافة إلى الحروب الأهلية المستمرة فيما بين هذه الشعوب، مما سبب مشاكل للتجارة الانجليزية، فوضع الأنجليز حد لهذه المقاطعة، بإخضاع كل البلاد الموجودة من الساحل حتى ممتلكات الشركة الملكية للنيجر لحمايتهم.

---

(1)-Dr.Rouire, Op.Cit, p.132.
(2)-E.Billaud, Op.Cit, pp.167-168.

(3)-أنظر خريطة تطور النفوذ البريطاني في دالتا النيجر، ص111.

(4)-C.W Newbury, British, 1875-1914, Op.Cit, pp.110-117.



خريطة رقم 4 : تطور النفوذ البريطاني في نيجيريا

المرجع: L.H Gann, and P. Duingan, Op.Cit, p.233.

فقام الحاكم كارتر Carter بنشاط كبير لأجل إخضاع هذه الشعوب، وفرض الحماية البريطانية عليها، كالدويلات الصغيرة لأددو Addo، إغبيسا Igbessa وإلارو Ilaro الواقعة شمال باداغاري، ثم دخل في محادثات مع الجيبوس Jébous، وألزمهم على إمضاء اتفاق في 21 جانفي 1892، الذي تضمن الشروط التالية: دفع إتاوة سنوية من طرف الانجليز لهؤلاء، مقابل ترك الحرية للتجار ولمستكشفي الطرق ومجاري المياه، التي تمرمن لاغوس نحو النيجر الأوسط والسودان، وأمضى كارتر اتفاق في 18 جانفي 1893 مع الاغباس[1] Egbas، تضمن إعلان إقرار السلام والأخوة بين رعايا المملكة والاغباس، وأبرم الحاكم كارتر في 30 جانفي 1893 اتفاق أخر مع ملك اليعروبة Yorouba، في نفس الوقت، كان يعمل على قبول الحماية الإنجليزية في إلورين، وإبادان.[2]

كانت نتيجة الاتفاقيات، تمديد الملكية تحت النفوذ البريطاني، للضفة اليمنى للنيجر الأسفل، حيث امتدت البلاد الخاضعة للنفوذ الانجليزي، مع نهاية سنة 1894، من الساحل حتى البورغو Borgou، وفي الغاندو Gandou، وفي غضون سنة 1895، اكتملت الحماية البريطانية في هذه المنطقة، بامتلاك مملكة البنين، وذلك باحتلال عاصمتها، بعد رفض ملكها الرضوخ، وفتح طرق البنين للتجارة، ودمرت سلطة ملكها، وأدخلت تحت النفوذ الانجليزي، بذلك أصبحت الممتلكات الانجليزية لخليج البنين، مجاورة لمناطق الشركة الملكية، وأقرت اتفاقية 14 جوان 1898 بين أنجلترا وفرنسا هذا الضم دبلوماسيا، ولم تقوم إلاّ بالاعتراف بالأمر الواقع.[3]

أوكل التوسع البريطاني على مصبات نهر النيجر لشركة النيجر الوطنية، التي بعد تحطيم المنافسة التجارية للفرنسيين في المنطقة، أضافت لبرنامجها التجاري، برنامج سياسي واسع، الذي أرادت من خلاله إخضاع كل إمبراطورية السودان الأوسط، من

---

(1)- أنظر نص المعاهدة ملحق رقم 02، ص147-149.

(2)-Dr.Rouire, Op.Cit, p.68 .
(3)-Ibid, pp.67-70.

مصب النيجر حتى التشاد فما فوق لسيادتها، هذا المجال الضخم كان محتلا آنذاك من طرف دولتين كبيرتين، هما إمبراطوريتي الفولان لسوكوتو والبورنو، فقد كان الاهتمام الأول للشركة الإفريقية، العمل على إظهار سيادتها على المناطق الممتدة من مصب النيجر حتى لوكوجا Lokodja، وإلى رافدي النيجر والبنوي، هاتيه المكتسبات لم تثير آنذاك معارضة في أوروبا، حتى مؤتمر برلين اعترف للإنجليز بصراحة امتلاك ضفتي النيجر حتى لوكوجا، بعد ذلك وسعت الشركة الإفريقية من ممتلكاتها، فأقامت في 05 أفريل 1885 الحماية لملكة بريطانيا، على أعلى لوكوجا والنوبا،[1] وبعد ذلك صعدت نهر النيجر، فأرسلت بعثة مهمة بقيادة جوزيف طومسون Joseph Thomson ، الذي أبرم عدة اتفاقيات بتتابع في 01 و13 جوان 1885 باسم الشركة، مع سلطان سوكوتو وأمير غاندو Gandu، فقد أثارت هذه الاتفاقيات تساؤلات عديدة، أثناء المفاوضات لرسم الحدود عن صحتها، وأن الشركة لم تدفع نشاطها إلى أكثر من نهري النيجر والبنوي،[2] واشترى وكيل الشركة من ملك الغاندو، والذي دولته مجاورة للنوبا، ملكية ضفتي النهر على عرض 48 كلم ابتداءا من النوبا حتى البوسا وساي Say.[3]

كثفت الشركة الإفريقية من نشاطها بعد تحصلها على صك الامتياز في 1886،[4] وأصبحت تدعى شركة النيجر الملكية، حيث أبرمت أكثر من 237 اتفاق مع قبائل البنوي، النيجر الأسفل، دول الغاندو، وسوكوتو في1887،[5] وغيرها من الاتفاقيات التي فتحت الطريق أمام التوسع الإمبريالي البريطاني.

بتزايد نشاط الضباط الفرنسيين في المناطق الداخلية لمصبات النيجر، التي انطلقت من كوت ديفوار والداهومي خاصة، لم يبقى الأنجليز ساكتين أمام هذا النشاط الفرنسي

([1])-Dr.Rouire, Op.Cit, pp.76-77.
([2])-P.Gifford, Op.Cit, pp.267-268.
([3])-Dr.Rouire, Ibid, p.77.

([4])-سمح صك الامتياز للشركة الملكية بتجنيد جيش، ضرب النقوذ، ووضع قوانين، بشرط أن تتحصل على موافقة وكيل الوزارة. أنظر نص الاتفاق وصك الامتياز:- C.W.Newbury, British, 1875-1914, Op.Cit, pp.252-256.

[5] -Ibid, p.21.

ونواياهم التوسعية، فأرسلوا إلى المنطقة القبطان لوغارد[1] Luggard، الذي تجند منذ فترة تحت لواء شركة النيجر الملكية، فنزل إلى أكاسا Akassa في 28 أوت 1894، ثم جيبا Géba في 9 سبتمبر، صعد تقريبا حتى البوسا لوحده لأجل التفاوض مع ملكها، إلاّ أنّه فشل، فنزل مباشرة إلى جيبا، وذهب منها في 27 سبتمبر مع 40 جندي، متوجها نحو نيككي Nikki عاصمة البورغو، عبر بلاد البارباس Baribas، فوصل إليها في 5 أكتوبر، متقدما بـ 20 يوما القائد الفرنسي دوكور Decoeur، فأمضى إتفاقا بها، وبعد أن تجول مدة شهرين في المناطق المجاورة، عاد في جانفي 1895 إلى نقطة البداية، ومنها أسرع بالعودة إلى انجلترا.[2]

استفدت شركة النيجر الملكية من بداية المفاوضات، وتوقيف الفرنسيين لبعثاتهم، لدفع عملياتها التوسعية بسرعة، فإحتُلت بادجيبو Badjibo من طرف قواتها في بداية نوفمبر 1895، وأقام ج. توبمان غولدي أثناء رحلته إلى البوسا في فيفري 1896 مراكز في ليابا Leaba وجيبا، نظم الأنجليز في أواخر سنة 1896 بعثة عسكرية أرسلت في 06 جانفي 1897، تمكنت من الدخول إلى النوبا، لوكوجا، وبادجيبو، واحتلت كابا Kabba وبيدا Bida، بعد معركة عنيفة في 25 جانفي، وقامت بعزل ملكها، وأرسلت حملات إلى إلورين ضد الميتشي Metchi على البنوي، وإلى البنين على بعد 100كلم من الساحل لاحتلال البلاد.[3]

كان التنافس البريطاني والفرنسي في منطقة نهر النيجر شديدا، كاد يؤدي إلى صدام عسكري، فقد كان الأمر يتعلق بمعرفة، أي من بريطانيا أوفرنسا سيحتل الأول البورغو، والغورما Gourma.

اتبعت فرنسا في البداية نفس السياسة البريطانية في التوسع، بإبرام معاهدات حماية وصداقة مع ملوك وزعماء المناطق التي لها مصالح فيها، وإبتداءا من 1881

---

[1]- هو فريد يريك (جون ديالتي لوغادر أول بارون) لوغارد، (Frederick Jhon Luggard 1er baron)Luggard استعماري بريطاني1858-1945، عين محافظا في 1897 بافريقيا الغربية، إحتل كانو kano عام 1903، عين أول محافظ لنيجريا سنة-1912-1919، و تمكن من توحيد شمال وجنوب نيجريا عام 1914. أنظر: G.L.E, Vol6, 1962, SP

[2]-J.Darcy, Op.Cit, p.291.

[3]-Ibid, pp.301-305.

بدأت التوغل إلى المناطق الداخلية، فأقامت الحماية على الفوتاجالون، واسترجعت إثر الشكاوي المتكررة لقادة القوات البحرية والتجار الفرنسيين في 1884، في كوت ديفوار، على حصون بسام الكبير، أسيني ودابو، وأقرت مراسيم بتاريخ 08 جوان و02 جويلية 1887، وضعت بمقتضاها، كل البلاد في جوار هاتين الجهتين تحت الحماية الفرنسية، فالتقى الساحل مع الممتلكات الفرنسية في السودان الفرنسي.(1)

إثر استكشافات العقيد بنجر Capitain Binger، الذي ذهب من باماكو Bamakou في سبتمبر 1887، وزار بالتتابع، سيكاسو Sikasso، كونغ kong ، واغادوغو، وكنتابو Kintabo، وغيرها من المناطق، وتفاوض مع زعماءها لإبرام إتفاقيات إلحاق أوحماية مستقبلية،(2) ووصل حتى كوت ديفوار، حيث أمّن الوضع بالداخل في أسيني، وبسام الكبير.(3)

جددت فرنسا في كوت ديفوار الاتفاقيات القديمة، لتأكيد حقوقها في المنطقة، فأبرمت بين 1890و1891، إتفاقيات مع زعماء لاهو الصغير Petit Lahou، لاهو الأوسط Moyen Lahou، كوتونو Kotonou، داروين الكبير Grand Drewin، داروين الصغير Petit Darwin، داتيس Datice وساسندرا Sassandra، بإختصار كل الساحل الموجود بين نهر كافالي ونهر أسيني، فهكذا أصبحت كوت ديفوار، بإمتدادها منطقة فرنسية، وأشعرت بهذا الاحتلال القوى التي أمضت على اتفاقية برلين.(4)

أبرمت فرنسا في الداهومي اتفاقية جديدة مع الملك غليغلي في 19 أفريل 1878، التي بمقتضاها يتخلى الملك عن حقوق الجمركة في كوتونو، وأكدت فرنسا رسميا حمايتها على بوبو الكبير وأغووي في 19 جويلية 1883،(5) ومن خلال أمرية أصدرت في نفس المكان في بداية 1885، أعلنت فرنسا، أن بقاء غينيا الفرنسية مرتبط بالسيطرة على

(1)-P.Masson, Op.Cit, pp.401-402.
(2)-Paul Gaffarel, La conquête de l'Afrique, Libraire Hachette et Cie. 4eédition, Paris, 1903, p. 289.
(3)-P.Gifford, Op.Cit, p.241.
(4)-Dr.Rouire, Op.Cit, pp.128-130.
(5)-L.Brunet et L Giethlen, Op.Cit, p.86.

الداهومي، فوضعت تحت حمايتها في 21 جويلية 1885 شعوب عديدة لأواتشي Ouatchis، الذين يشكلون جمهورية مستقلة في شمال منطقة البوبوس،[1] ولتأكيد نيتها البقاء في الداهومي، أنشأت فرنسا في 16 جوان 1886 المراكز الفرنسية لخليج البنين التابعة للسنغال.[2]

عقدت فرنسا عدة إتفاقيات مع ساموري توري، كاتفاقية 1886 المتممة باتفاقية بساندوغو Bissandougou الممضاة في 23 مارس 1887، التي عينت الحدود بين دويلات ساموري والممتلكات الفرنسية للسودان في النيجر وفي ساعده الأيسر التنكسو Tinkisso، ووافق ساموري على الحماية الفرنسية، فجدد الفرنسيون الإتفاقيات المبرمة معه، بإمضاء معاهدة في 21 فيفري 1889 مع القائد أرشينارد Archinard،[3] وهذا لضمان ولاء ساموري، وعدم دخوله في علاقات مع بريطانيا من جهة، والعمل على القضاء على المقاومات القائمة في السودان من جهة أخرى.

أبرمت فرنسا إتفاقيات عديدة قبل 1890، مع الدول التابعة للإمبراطورية السابقة للحاج عمر، التي وضعت نفسها تحت الحماية الفرنسية، إضافة لملك كارتا kaarta، الواسولو ouassoulou، وأخ أحمدو لدانغيري Dinguiray، والملك تيبيا Tieba، هكذا مع نهاية 1888، كانت الحماية الفرنسية قائمة على السودان الغربي دون قتال.[4]

التواجد الفرنسي في خليج غينيا، كان قائما على اتفاقيات الحماية، ولم تقوم بأي احتلال للمناطق، لكن الاحتلال الفعلي للبلاد، كان الحجة القاطعة في محادثات القناصل أثناء المفاوضات، وهو تأكيد لأي امتلاك، فغيرت فرنسا من سياستها، فاستبدلت سياسة النفوذ بسياسة الاحتلال، والسياسة السلمية بسياسة الحرب .

فانتهجت فرنسا سياسة الحملات العسكرية العنيفة مع بداية 1890، فقامت بالهجوم على جبهتين في السودان والداهومي في آن واحد، في السودان كان الهدف المراقبة الفعلية

([1])-Dr.Rouire, Op.Cit, p.126.
([2])-P.Masson, Op.Cit, p.404.
([3])-J.Ganiage, T2, Op.Cit, pp.172-173.
([4])-Dr.Rouire, Op.Cit, pp119-121.

للمنطقة التي حجزوها على النيجر السفلي، أمّا في الداهومي، كان الهدف منه فتح الطريق إلى المناطق الداخلية واستكشافها، ووضع اليد عليها[1]، بدأت الحمـــلات الفرنـــسية فـــي السودان، إبتداءا من النيجرالأعلى ضد أحمدو، ساموري وزعماء المناطق كلها.

فقد وصل القائد الفرنسي أرشينارد Archinard في بداية أفريل 1890 إلى سيغو، فقصفها، مما أدى إلى استسلام العاصمة، بعدها إحتــل مدينـــة ووســـي بوغـــو Ouosse bougoالتي واجهت القوات الفرنسية بقوة قبل الاستسلام، ثم قصف كوناكري Konakry ونيورو Nioro، واحتلاهما في 01 جانفي 1891، فتـــرك أحمـــدو كارتـــا للإنسحاب إلى ماسينا Massina، سنتين من بعد عاد أرشينارد، وإحتل في 1893 دجنـــي Djenné، موبتي Mopti، وباندياغارا Bandiagara.[2]

إتجه الفرنسيون بعد القضاء على أحمدو، نحو ساموري، أين طالت الحرب ضـــده، فبعد إحتلال الضفة اليسرى، توجه الفرنسيون نحو الضفة اليمنى للنيجر، فقاموا بـــإحراق بساندوغو عاصمة ساموري في 1891، وتواصلت العمليات حتى 1892 لتتبع ســـاموري الذي اضطر للهروب من بلاده، وبقي في حالة فرار مستمر مما صعب القـــبض عليـــه، ولتسهيل العمليات، احتلت فرنسا تومبوكتو، لتوسيع مناطق الإحتلال فـــي الـــواد الأعلـــى للنيجر، فمن هذه المدينة وسيغو، إمتد الفرنسيون على الضفة اليمنى لنهرالنيجر، فـــاحتلوا ياتنغا Yatenga، الموسى،Mossi، غورونسي، وليبتاكو Liptako دخلوا غورما، وأقـــام القائد دوستوناف Destenave مركزا في ساي على نهر النيجر الأوسط، فوصل بذلك إلى النقطة القصوى المعينة للممتلكات الفرنسية على الضفة اليسرى للنهر.[3]

لم يتوقف التوسع الفرنسي هنا، بل إمتدى إلى الجهة الأخرى للنيجر، نحـــو ســـافلة النهر في ساي، وإستقر الفرنسيون في إلو Ilo، غومبا Gomba، وفي شـــلالات بوســـا نفسها، وإحتلوا البورغو، حيث طردوا زعماء الأهالي، وعزلوا نابا الموســـي Naba du

[1]-J.Ganiage, T2, Op.Cit, p.171.

[2]-Ibidem.

[3]-Dr Rouire, Op.Cit, pp.122-123.

Mossi، واحتلوا مماليك غورما، بوسا، والبورغو، هذا الاحــتلال أثــار مــشاكل بــين الفرنسيين والبريطانيين، كاد يؤدي إلى حرب في المنطقة، بعد ذلك تحول الفرنسيون فـــي بداية 1898، ضد بابمبا Babemba ، خليفة تيبيا، فأحرقوا عاصــمته، وقتلــوه والحقــوا دولته بممتلكاتهم.[1]

توجه الفرنسيون في نفس الوقت باتجاه الداهومي، حيث شكل ملكهــا خطــرا علـــى طموحاتهم بالمنطقة، فبمجـــئ الملــك بهــانزان Behanzin آخــر ملــوك الــداهومي (1898-1900)، الذي كانت سياسته عدائية تجاه الأجانب، وجدت فرنسا صــعوبات فـــي فرض تواجدها عن طريق اتفاقيات الحماية، فاستخدمت القوة العسكرية لفرض ســيادتها، فوجهت ثلاث حملات إلى المنطقة للسيطرة عليها كليا،[2] فكانت الحملة الأولى في 1890 لأجل المحافظة على مقاطعة كوتونو، وانتهت بإبرام معاهدة مع الملك بهانزان، بمقتضاها يحترم الملك الحماية الفرنسية على الداهومي، ويعترف نهائيا بالاحتلال الفرنسي لكوتونو، بالمقابل تدفع له فرنسا مبلغ مالي قدر بـــ 20.000 فرنك، لم يصادق البرلمان الفرنـــسي على هذه المعاهدة، واستغل بهانزان الوقت لإعادة تنظيم جيشه، فعادت المواجهة ثانية في 1892، حيث أرسلت فرنسا حملة ثانية، بسبب هجوم بهانزان علـــى المحميـــة الفرنـــسية بورتو نوفو، والتقدم نحو كوتونو، فهُزم ملك الداهومي وفرا إلى أتــشريبو Atcheribo، وللقضاء نهائيا على مقاومة بهانزان، جهزت فرنسا حملة ثالثة فـــي 1893-1894، هنـــا استسلم ملك الداهومي للقوات الفرنسية، ونفته السلطات إلى المارتنيك، فأصــبحت بــذلك الداهومي مستعمرة فرنسية، تحت السلطة المباشرة للمقيم الفرنسي.[3]

([1])-Dr Rouire, Op.Cit, p.123.

[2]-أنظر خريطة التوسع الفرنسي بالداهومي، ص119.

[3]- L.Brumet, et L.Giethlen, Op.Cit, pp.121-171.

اتخذت فرنسا من المناطق التي احتلتها عسكريا، كوت ديفوار والـداهومي نقـاط ارتكاز للتوغل إلى الداخل، ومن السنغال خزان بشري لمساعدة البعثات، وتأكيد الاتصال فيما بينها.

لقد أثارت اتفاقية 1890[1] اعتراضات شديدة لدى الحزب الاستعماري الفرنـسي، حيث أن هذه الاتفاقية، رسمت حدود تصل ساي على النيجر إلى باروا Baroua علـى بحيرة التشاد، فمن خلال هذه الاتفاقية، استبق الأنجليز لأنفسهم الجنوب، بمعنـى الـبلاد الخصبة، وتركوا للفرنسيين ما اسمه ساليسبوري "الأرض السهلة للفلاحـة" فـي شـمال الصحراء،[2] فقد أدت هذه الاتفاقية إلى تزايد النشاط الاستكشافي الفرنسي، للتأكـد مـن أقوال الإنجليز ومطالبهم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

أرسل القائد مونتاي، لإنشاء ربط السنغال-التـشاد فاستكـشف الموسـي، وخـط ساي-باروا وضواحيه، وهذا لتقديم وثائق للمباحثات اللاحقة لأجل رسم الحدود النهائيـة، فذهب مونتاي من سيغو، وأبرم في سان San أول معاهدة، ومـر بـسيكاسو Sikasso، بوبو-ديولاسو، وواغادوغو، حيث رفض المورهو–نابا Morho-Naba استقباله وأمـره بالمغادرة، عند وصوله إلى ليبتاكو Liptako وجد صراع علـى العـرش بـين ثلاثـة مطالبين، فأخذه أحدهم تحت حمايته ليعتمد عليه، فدخل إلى دوري، وفرض اتفـاق فـي ساي، ومر بنهر النيجر في أوت 1891، أيـن وجـد 03 دويـلات مـستقلة، دجيرمـا Djerma، ماورى Maouri وكبي Kebbi، فأبرم اتفاقيات مع ملوك هذه المناطق، ثـم دخل إمبراطورية الفلان، هنا يؤكد له سلطان سوكوتو، أنه لم يبرم أي اتفاق مـع شـركة النيجر الملكية، وقبل اتفاق التجارة الذي قدمه له القائد مونتاي، أقـام هـذا الأخيـر فـي المنطقة فترة من الوقت، ومنها ذهب في فيفـري 1892 عبـر مـستنقعات كومـادوغو Komadougou إلى كوكا kouka، أين أمضى بها اتفاق لا قيمة له مع شيخها، وصـل

[1]- أنظر نص المعاهدة ملحق رقم 3، ص159–161.

[2] -H.Deschamps, L'Europe, Op.Cit, p.220.

مونتاي في أوت 1892 إلى التشاد، ودخل عبر الصحراء مناطق، بيلما Bilma، وفـزان Fazzan، وفي ديسمبر وصل إلى طرابلس.(1)

فتحت فرنسا باحتلال الداهومي، نقطة جديدة للتوغل إلى الداخل، فأرسلت منها بعثة في 1894 بقيادة بالو Bollot الحاكم الأول للداهومي، الذي تقدم بعيدا إلى الشمال، وأنشأ على خط الدرجة 9 مركز كارنوتفيل Cranotville، هذه المبـادرة، أقلقـت الانجليـز، فأرسلوا إنذارات، تضمنت أنه لم يبقى للفرنسيين أي فرصة في فتح طريق للداهومي نحو الداخل، لأن كل البلاد الواقعة على الضفة اليمنى للنيجر، إبتداءا من ساي حتى المـصب ملك للشركة الملكية.(2)

أرادت الحكومة الفرنسية الاستفهام، والتأكد من إنذارات الشركة الملكية، فأرسلت في الشهور الأخيرة لـ 1894 عدة بعثات من الداهومي، لاستكشاف المنـاطق موضـوع النزاع، فأرسلت في 08 نوفمبر1894 القائد دوكور Decour والقبطان بود Baud فـي بعثة، فذهبا من كارنوتفيل، وتقدما إلى الشمال الشرقي نحو النيجر، فوصلا في 25 نوفمبر إلى نيككي Nikki عاصمة بلاد البارباس، أين أمضيا إتفاقا مع سلطانها، بعدها انقـسمت البعثة إلى مجموعتين، حيث اتجه القبطان بود مباشرة إلى ساي، التـي وصـلها فـي31 جانفي 1895، وأمضى مع ملكها اتفاقا يؤكد الاتفاق الممضَى من طرف القائد مونتاي في 1891، أشهر من بعد لحقه القائد دوكور، هذا الأخير قام بجولة عبر غورما، للإتفاق مـع ملكها، مجتمعين من جديد، نزل الضابطين نهر النيجر، وتوقفا في إلو وبوسا، أين وافـق السلاطين بالحماية الفرنسية، وعادا في أفريل إلى كارنوتفيل.(3)

واصل القبطان بود حملته، حيث توجه من جهة الغرب بالالتفاف حول الطوغـو الألماني، عبر غورونسي، فتفاوض بانتظام مع كل الزعماء الذين التقى بهم في طريقـه،

(1)-H.Deschamp, L'Europe, Op.Cit, pp.221-222.
(2)-J.Darcy, Op.Cit, p.228.
(3)-Ibid, p.289.

وعاد عبر كوت ديفوار إلى بسام الكبير، التي وصلها في ماي 1895، ومن جهته ذهب الحاكم بالو إلى نيككي وبوسا في جانفي 1895، لتفحص والتأكد من عمل أتباعه.(1)

أرسلت فرنسا في نفس الفترة، القائد توتي Toutée في بعثة من الداهومي إلى المناطق الداخلية، للتأكد من أقوال الانجليز، بأن نهر النيجر لم يعود صالحا للملاحة أعلى من ربا Rabba، فدخل توتي في بداية أفريل إلى بادجيبو، التي كان الفرنسيون يظنون أنها مدينة إنجليزية، كما أبلغهم بذلك وكلاء الشركة الملكية، إلاّ أنّه تأكد بشهادة زعماء الأهالي، أن آخر مركز أنجليزي كان مقاما في إغغا Egga بـ 200 كلم نحو سافلة النهر، من النقطة التي وصلها القائد توتي، فلم يتردد هذا الأخير في إنشاء مركزا دائما ببادجيبو أسماه أرنبرغ Arenberg، وأقام فيه حامية صغيرة، ثم صعد النهر في نهاية ماي، ووصل إلى ساي، من أين تقدم حتى تشي-فاركا Tchi-Farca على بضع أيام من تومبوكتو، في طريق عودته، مرى ببوسا، أين أمضى مع ملكها اتفاق حماية، وعاد إلى فرنسا عبر مصبات النيجر.(2)

ردا على النشاط البريطاني بقيادة غولدي، أرسل الفرنسيون بعثتين، واحدة بقيادة القبطان بود وفرميرش Vermeersh، التي توجهت نحو غورما في فيفري 1897، أين التقت مع قوات الملازمين فولي Voulet وشانوان Chanoine، اللذان كانا يعملان في الموسي، بعد ذلك انقسمت البعثة في أوت إلى فرقتين، الفرقة الأولى بقيادة القبطان فيرميرش ذهبت إلى بلاد البارباس، التي كانت في حرب أهلية، فأرسلت لها تعزيزات من السنغال لمساعدتها، مما سمح لها من تهدئة الوضع في المنطقة، والوصول دون عائق إلى نيككي، أين أصلحت الأوضاع، وأقامت عدة مراكز للشرطة للحفاظ على الأمن، في هذا الوقت، ذهب القبطان بود إلى ساي 1897، دون التوقف، نزل النهر تاركا مركزا في كارامانا Karamana، ثم وصل إلى إلو أين توجد قوة صغيرة، أقيمت من طرف القائد بروتوني Bretonnet، إثر المهمة التي قام بها في 1896، حيث ذهب من

---

(1)-J.Darcy, Op.Cit, p.228.
(2)-Ibid, pp.289-290.

كارنوتفيل في 28 ديسمبر، واتجه نحو النهر من طريق جديدة، التي تعبر البلاد الصغيرة المستقلة لباراكو Parakou، بوواي Bouay وكاندي Kandi، فأنشاء مراكز في هذه المناطق، واتجه إلى إلو، أين وصلته الأخبار من بوسا بحدوث تمرد، فترك المنطقة واتجه إلى بوسا حيث قام بتهدئة الأوضاع بالقضاء على المتمردين نهائيا، بناء المراكز، وإبرام اتفاقيات مع زعماء المنطقة من بوسا إلى ساي، وبذلك إستتبت الأمور للفرنسيين في المنطقة.(1)

كانت الاستكشافات والبعثات العسكرية متواصلة طول العشرية الأخيرة للقرن 19م، فكل من القوتين المتنافستين، كانت تبحث على أن تسبق الأخرى، لامتلاك المنطقة واحتلالها، وتأكيد حقوقها فيها، كما قال شارل فور Charles Faure، "أخذ الإنجذاب في أوقاته الأخيرة، طابع السباق إلى الأجراس Course au cloche، فكان حسب ما يبدو، من يصل الأول لرفع علمه، على نقطة أو تلك من الساحل الإفريقي، ليست بعد مكتسبة من إحدى أمم أوروبا".(2)

أفرز هذا النشاط الاستعماري، بين القوتين المتنافستين مشاكل حدودية، استعصى التفاهم عليها أثناء المفاوضات، وفي بعض الأحيان رفض إحدى القوتين التنازل عن حقوقها ومطالبها، هذا الرفض كاد أن يؤدي إلى مواجهة بين القوتين .

-2- صعوبات تنفيذ الاتفاقيات ونتائجها:

عرف تنفيد الإتفاقيات البريطانية والفرنسية صعوبات عديدة، ففي كل مرة تعترض مندوبي البلدين مشاكل في تجسيد الإتفاقيات على أرض الواقع، نتيجة جهلهم لجغرافية خليج غينيا، وتشبت كل طرف بمطالبه في المنطقة، فكان هذا يؤدي في كل مرة إلى فتح مفاوضات جديدة.

كانت مسألة أدماووا Adamaoua والبورنو، التي قسمت انجلترا وفرنسا مدة 12 سنة، النتيجة المباشرة لإتفاقية 14 جوان 1898، حيث انتشر الفرنسيون، ضباط

(1)-J.Darcy, Op.Cit, p.290.
(2)-H.Brunschwing, Le partage, Op.Cit, p.154.

ومستكشفين على الضفة اليسرى للنيجر، لتحديد توسع الشركة الملكية، عمل مماثــل تــم على الضفة اليمنى، فاتفاقية 1890 بتحديدها على ساي في النيجر حدود مناطق النفوذ، لم تحدد شيء فيما يخص الضفة اليمنى، فبقيت الساحة حرة للقوتين، فكــان النـــزاع علـــى المناطق جد عنيفا وسريعا، فقامت فرنسا بالمستحيل لتمديد إلى أبعد نقطة المناطق الداخلية لممتلكاتها الساحلية، والوصول بذلك للنهر الكبير تحت ساي، والحصول في سافلة النهــر بالبوسا على منفذ في النيجر البحري، لكن دون جدوى، حيــث كانــت الكلمــة الأخيــرة للانجليز، ازداد الصراع أكثر، عندما توطد الفرنسيون على سواحل خليج غينيــا، بكــوت ديفوار والداهومي، وأرادوا السير إلى الأمام نحو الـــداخل، أراد الأنجليـــز تجنـــب بكـــل الوسائل نتائج إهمالهم، فمن 1888-1895.أمضيت اتفاقيتين فـــي 10 أوت 1889، و26 جوان 1892، اللتان لم يتم تنفيذهما، نتيجة سوء التفاهم بين البريطانيين والفرنسيين عنـــد محاولة إقرار وتنفيذ الاتفاقيات على الواقع.(1).

أدى عدم التفاهم أثناء المفاوضات، وصعوبة تنفيذ الاتفاقيات إلى انعدام معرفة كل من بريطانيا وفرنسا على حدودهما في المناطق المتنازع عليها، فكانت القوات العـــسكرية للدولتين في مواجهات مستمرة، وصلت احداها إلى اصطدام دموي، حيث هاجمت فرقـــة عسكرية فرنسية، بقيادة النقيب البحري ماريتز Maritz في 23 ديسمبر 1893، قريبا من وييما Waïma، جماعة من الجنود الانجليـــز، التـــي ظنـــت أنهـــم الـــصوفاس Sofas لساموري، عندما تبين الخطأ، كان قد سقط اثنا عشرة رجلا من كل جهة، وكـــان النقيـــب البحري ماريتز والقبطان الأنجليزي لندي Lendy في تعداد الموتى، 03 اشهر فيما بعد، انفجرت مشكلة أخرى، ولو أقل خطورة في نتائجهـــا، بـــسانروح Sanroh فـــي نفـــس المنطقة.(2)

أثيرت مسألة أخرى، أثناء توقف المفاوضات بين بريطانيا وفرنسا، عند ما إحتـــل الفرنسيون البوسا، فلم يقبل البريطانيون بذلك، فنظم شـــمبرلان Chamberlain قـــوات

---

(1)-J.Darcy, Op.Cit, p.276.
(2)-Ibidem.

حدود غرب إفريقيا West African frontier force، المكونة من الهوسا Houassa واليعروبة Yorouba، التي وضعت تحت قيادة العقيد لوغارد، بالنسبة للانجليز، كان الرهان مهما أدى الأمر، بإنقاذ حتى ولو بالحرب، البلاد الخلفية للمكتسبات البريطانية، حتى اللورد ساليسبوري، لم يخف استياءه للفرنسيين منذ إحتلال البوسا، فدخل في بداية 1898 في حملة بالمنطقة المتنازع عليها، وأنشأ مراكز بين تلك للفرنسيين لعزلهم، وجعل وضعيتهم غير ثابتة، كاد الأنجليز والفرنسيون يتواجهون في البورغو، وظن الجميع لبعض الوقت أنها الحرب، لكن قرر الدبلوماسيون الاتفاق، وفتح المفاوضات من جديد.[1]

أدت هذه الصعوبات بالطرفين، إلى الدخول في مفاوضات طويلة، وعسيرة لرسم الحدود، فتمحورت المفاوضات على كل ممتلكات الدولتين في غرب إفريقيا، وسندرج هنا الحديث عن المفاوضات والاتفاقيات التي تمت حول ممتلكات القوتين في خليج غينيا من سيراليون إلى لاغوس والمناطق الداخلية.

3- المفاوضات واتفاقيات رسم الحدود:

عرفت المفاوضات شوطا كبيرا لأجل رسم الحدود، والوصول إلى اتفاق يرضي الطرفين، فقد توقفت المحادثات لعدة مرات، نتيجة عدم المعرفة الكافية بخبايا المنطقة وإصرار كل طرف على مطالبه، مما يؤدي إلى سوء التفاهم.

استندت القوتين المتنافستين على وثيقة برلين 1885، التي وضعت القواعد الأساسية لتقسيم إفريقيا، والمتمثلة في الاحتلال الفعلي للمنطقة، وإشعار دبلوماسي بالنسبة للسواحل، وإبرام اتفاقيات مع زعماء المناطق الداخلية،[2] فقد حدد مؤتمر برلين القوانين لتقسيم المناطق، فكما فسره جون غانياج J.Ganiage بقوله: " أعدت وثيقة برلين قانون دولي بقصد تقسيم إفريقيا، والاستقرار الاستعماري، المؤتمر ذكر مبدأين مهمين، دولة متحضرة تحتل منطقة من الساحل الإفريقي، لها الحق في المناطق الداخلية للبلاد، لكن

([1])-J.Ganiage, T2, Op.Cit, pp.179-180.
([2])-H.Deschamps, L'Europe, Op.Cit, p.220.

وحده الاحتلال الفعلي يمكنه تبرير الحق في الغزو"، [1] فعلى الدولـــة أن تحتـــل فعليـــا المنطقة لتُأَكد حقوقها، هذا ما قامت به فرنسا بعد 1890، بالعمل على الاحتلال العسكري للمناطق، فالاعتراف بـــالحق فـــي المنـــاطق الخلفيـــة Hinterland، حـــسب مـــوريس بومون M.Baumont، وإلزام الإحتلال، وضعت بذلك وثيقـــة بـــرلين نظريـــة منـــاطق النفوذ،[2] وعلى هذا الأساس بدأت المفاوضات بين بريطانيا وفرنسا لرسم الحدود.

كانت أولى هذه الاتفاقيات حول رسم الحدود بين مستعمرة ســـيراليون البريطانيـــة ومستعمرة السنغال والسودان الفرنسي، فبإحتلال فرنسا لأنهار الجنوب، ولاسيما ملاكوري Mellacorée، لم يسمح ذلك للمستعمرة الانجليزية من التوسع إلاّ على بُعد ضئيل، فدخل الطرفين في مفاوضات انتهت باتفاقية 25 جوان 1882، فأقرت هذه الاتفاقية إعادة حدود سيراليون من سكارسي الصغيرة Petite Scarcie نحـــو سكارســـي الكبيـــرة grande Scarcie، بالمقابل الحصول على المناطق الواقعة بين النهرين، ولا تعترض انجلترا على توسع النفوذ الفرنسي في الفوتاجالون، لكن الاتفاقية لم تنه الإشكال، فتبعتها اتفاقية 10أوت 1889،[3] إلاّ أنها لم توفق بين الطرفين، مما أدى إلى التفاوض لعدة مرات للوصول إلى اتفاق نهائي، فقد كان المشكل يكمن في جهل الدبلوماسيين بعلم الخرائط، فكـــانوا يعينـــون الحدود دون معرفة مسبقة بالمنطقة، فتعيينات إتفاقية 10 أوت 1889، فتحت الباب لعـــدة تفسيرات، فحاول الطرفين إنهاء المشكل في إتفاقية 26 جوان 1891، لكن دون جـــدوى، بسبب عدم قدرة المفاوضين المعينين من طرف الحكومتين الانجليزية والفرنسية على رسم خط فاصل بين ممتلكات القوتين في شمال وشرق السيراليون، مطابقة للترتيبـــات العامـــة لهذه الاتفاقيات، فعين مفاوضين جدد أعطيت لهم مطلق الصلاحيات لرسم الحدود بـــصفة نهائية.[4]

---

(1)-H.Brunschwing, le Partage, Op.Cit, p.119.
(2)-M.Baumont, Op.Cit, pp.97-98.

(3)- أنظر نص الاتفاقية: ملحق رقم 03، ص162-169.

(4) -Dr.Rouire, Op.Cit, pp.48-49

بدأت المفاوضات مجددا في 1892، وتوقفت لعدة مرات بسبب نقص المعلومـــات الجغرافية حول هذه المناطق الشاسعة، لكنها استأنفت بسبب الاصطدام الـــدموي لوييمـــا، وانتهت بإبرام إتفاق أمضي بباريس في 21 جانفي 1895، حدد هذا الاتفاق نهائيا الحدود بين الممتلكات الفرنسية في غينيا الفرنسية والسودان، والمستعمرة الإنجليزية لـــسيراليون، فبمقتضى هذا الاتفاق، تحصلت فرنسا كليا على امتلاك بحيرة النيجرالأعلـــى، وحافظـــت على الطريق التي تربط بنتي Benti على الساحل إلى الفوتاجالون، واعترفـــت انجلتـــرا بالاتفاق المبرم بين فرنسا وجمهورية ليبيريا، فتعتبر سيراليون مخزن معنوي لانجلتـــرا، يسمح لها بتوسيع احتلالها بطريقة سلمية على كل النيجر الأسفل.

كانت المفاوضات الخاصة برسم الحدود بين ساحل الذهب وكوت ديفوار طويلة، تم أول اتفاق في 1888، ثم معاهدة نهائية وقعت في 10 أوت 1889، بين الـــسيدين نيـــسار Nisard وبيول Boyol من الجانب الفرنسي، والـــسيدين أجرتـــون Egerton واミنـــغ Emming من الجانب الإنجليزي، تضمنت هذه المعاهدة مناطق نفوذ المستعمرتين بـــين ساحل الذهب وكوت ديفورا، فكانت نقطة بداية الحدود منطقـــة نيـــوتن Newton علـــى الساحل، ثم تتبع البحيرة الشاطئية لتندو Lagune Tendo حتى نوغووا Nougoua، من هنا امتدت حتى الدرجة 9 للدائرة الموازية لخط الاستواء شمالا، مع الأخذ بعين الاعتبـــار الاتفاقيات المبرمة من طرف الحكومتين مع الأهالي.(1)

كانت الاتفاقيات المبرمة مع الأهالي محط تشكيك من طرف القوتين، مما أدى إلى دراستها جيدا ثم الاتفاق، وكان لمعاهدة 26 جوان 1891 كهدف حل هذه المشكلة، فنصت على مايلي: "سيرسم خط الحدود بطريقة، تتـــرك ســـانوي Sanwi، وإنـــديني Indénie لفرنسا، بروسا Broussa، الأووين Aowin وساحوي Sahué لانجلترا، ويتجاوز الرسم أكثر إلى الشمال بـــ10 كلـــم شـــرق طريـــق أنيبيليكـــرو Annibilikrou وبونـــدوكو Bondoukou، والتقدم إلى الفولتا الغربية، بترك منطقة بوندوكو تحت النفوذ الفرنـــسي،

(1)-Dr.Rouire, Op.Cit, p.54.

فأصبحت بذلك الحدود الشمالية لساحل الذهب محددة بدقة حتى الدرجة 9 للدائرة الموازية لخط الاستواء".[1]

لكن الدرجة 9 للدائرة الموازية لخط الاستواء في داخل القارة، وبعد إتمام الاتفاقيات الانجليزية والفرنسية، شكلت النقطة المشتركة في التأويلات والتساؤلات، لماذا توقفت القوتين المتنافستين عند هذا الخط، ولم تحدد نهائيا نطاق ممتلكاتهما في هذا الجزء من إفريقيا؟ فقد كانت هذه المنطقة الممتدة من الدرجة 9 لدائرة الموازية لخط الاستواء، نحو مجرى نهر النيجر في شمال ساحل الذهب وكوت ديفوار أثناء المفاوضات غير معروفة، مما أدى بالدول الأوروبية خاصة بريطانيا وفرنسا إلى استكشافها.[2]

استكشاف هذه المناطق، وإبرام الاتفاقيات مع زعمائها، أعاد فتح النقاش والتفاوض بين القوتين مجددا، حول منطقة ساحل الذهب وكوت ديفوار الذي انتهى بإبرام اتفاق 14 جوان 1898،[3] حمل هذا الاتفاق رسم الحدود لساحل الذهب، كوت ديفوار، الداهومي ومناطق شركة النيجر الملكية.

سنتحدث عن محتوى الاتفاقية، وحول رسم الحدود لكوت ديفوار، ساحل الذهب، الداهومي ومناطق شركة النيجر، بعد استعراض المفاوضات والاتفاقيات التي تمت لأجل حل مشكل الحدود بين الداهومي ومناطق شركة النيجر الملكية، والمصاعب التي اعترضتها، نتيجة أطماع الطرفين في امتلاك نهر النيجر، بكل مصباته والمناطق المجاورة له.

أصبحت شركة النيجر، بصك الامتياز الممنوح لها سيدة على كل الحوض السفلي للنيجر والبنوي، هذا الإدعاء حسب الفرنسيين، يدخلها مجددا في اتصال مع فرنسا، فهذه الأخيرة، كانت تتقدم دون انقطاع على نهر النيجر الأعلى والأوسط ، فقد أخافت أخبار التقدم الفرنسي الانجليز كثيرا،[4] فأطلقت شركة النيجر الملكية جرس الانذار، وحذرت

---

(1)-Dr.Rouire, Op.Cit, p.54
(2)-Ibid, p.55.

(3)-أنظر نص الاتفاقية: ملحق رقم 03، ص170-173.

(4) - J.Darcy, Op.Cit, p.24

الفرنسيين من التقدم أكثر، فكانت تؤكد أنها أنشأت مراكز حتى ساي، ووضعت تحت الحماية البريطانية، سلطنة سوكوتو والدول التي تعود لسلطتها، البورنو، دامرغو، الأيير L'aïr، والاداماووا، فقد دفعت الحكومة الانجليزية على مكتسباتها، أما الحكومة الفرنسية، فكانت منشغلة في تأكيد مبدأ إقامتها في باقي إفريقيا الغربية، فلم تلح على الوضع.(1)

أدى هذا الوضع بين القوتين في المنطقة، إلى ضرورة تعيين الحدود في النيجر، فقد كان النهر الأوسط والدول التي يمر عليها بالكاد معروفين، فلم يلتق فيه الانجليز والفرنسيين، فقبلت الحكومة الفرنسية مناقشة الاقتراحات الانجليزية مع بداية المحادثات، وانتهت المفاوضات في 05 أوت 1890 بإمضاء اتفاق رسم الحدود في نهر النيجر، ونصت المادة الأخيرة من الاتفاق على مايلي:" تعترف صاحبة الجلالة البريطانية، بمنطقة نفوذ فرنسا في جنوب ممتلكاتها للبحر الأبيض المتوسط، خط ساي على النيجر إلى باروا على بحيرة التشاد، مسطر بشكل يحتوي داخل منطقة نشاط شركة النيجر، كل ما يخص بإنصاف لمملكة سوكوتو، ويبقى تحديد الخط من طرف المحافظين الذين سيعينون، هؤلاء ستكون مهمتهم أيضا تحديد مناطق النفوذ الخاصة بالدولتين في المنطقة التي تمتد في غرب وجنوب نهر النيجر الأوسط والأعلى.(2)

أنتج الاتفاق بغموضه بين إنجلترا وفرنسا سلسلة من المناقشات العنيفة، التي كادت أن تؤدي إلى صراع، وكان النشاط الامبريالي البريطاني والفرنسي بين 1894-1898 محرك من طرف الجماعات الضاغطة في البرلمان، الرأي العام والصحافة ، مما جعل المفاوضات حادة وعنيفة، والضغط على الحكومتين لأخذ قرارات لأجل المصلحة الوطنية والهيبة، فكانت تطالب بوجوب الأخذ بعين الاعتبار في المفاوضات، تأمين مستقبل تجارتهما، حتى لو أدى الأمر إلى استعمال القوة العسكرية للحفاظ على الهيبة.(3)

دخلت القوتين المتنافستين منذ هذا الاتفاق، في صراع دبلوماسي حاد، وتنافس في الميدان لأجل تأكيد حقوقها، وتكوين مستندات تدعم بها موقفها أثناء المفاوضات، فقد

---

(1)-J.Darcy, Op.Cit, p.197.
(2)-Ibid, pp.240-243.
(3)-P.Gifford, Op.Cit, p.281.

كان الهدف في هذه الفترة، الذهاب إلى أبعد منطقة ممكنة، وإلحاق مناطق أكثر، فقد كانت فترة العراك هذه، تعني بالنسبة للقوتين الحصول من الزعيم الأمي أن يرسم علامـــة (×) في أسفل اتفاق الحماية.[1]

إستلزم الطرفين 8 سنوات من المفاوضات والصراع، للوصول إلى اتفـــاق علـــى قيمة الاتفاقية الموافق عليها، فأجلت الحكومة الانجليزية المحادثات، نتيجة ســـوء التفـــاهم وعدم الوصول إلى نتائج، في هذه الأثناء، أرسل كل طرف بعثات لتأكيد ملكيته للمناطق، فقد كان الحزب الاستعماري الفرنسي غير راضي على اتفـــاق 1890، وضـــغط علـــى الحكومة الفرنسية لأجل العمل على التأكد من أقوال شركة النيجر، فانطلقت في نشاط كبير لامتلاك المناطق الداخلية والوصول إلى بحيرة التشاد، فقد أعادت هذه المحـــاولات فـــتح حادثة النيجر الأسفل، لأن حسب الفرنسيين، إذا الأنجليز أبرموا معاهـــدات مـــع بعـــض زعماء أهالي سوكوتو، فإنهم لم يحتلوا البلاد فعليا، كما ألزمه العقد العام لمؤتمر بـــرلين، واتفاقية 1890 لا تمنح لشركة النيجر، إلاّ المناطق التي تنتهي بإنصاف لمملكة ســـوكوتو، قوية بهذا الشرط أثارت فرنسا الانتباه أنَّ البورنو والأداماوا عكس إثباتات الشركة كانتـــا مستقلتين.[2]

كان النشاط الفرنسي قويا في هـــذه الفتـــرة 1890-1898، بعثـــات استكـــشافية وحملات عسكرية، على كل المناطق الداخلية انطلاقا من الساحل لتأكيد ملكيتها، كـــان رد الفعل الانجليزي دبلوماسيا، حيث أبرموا في هذه الأثناء اتفاقا مـــع ألمانيـــا فـــي 14 أوت 1893 لتعيين الحدود على البنوي، بمقتضاه أصبح الشمال ملك لانجلترا والجنوب لألمانيا، واعترفت إنجلترا لألمانيا فوق ذلك حق التوسع إلى الشرق والجنوب حتى حوض النيـــل، عرض هذا الاتفاق للخطر تطور النفوذ الفرنسي في كل إفريقيا الاستوائية.[3]

احتجت الحكومة الفرنسية بشدة على هذا الاتفاق، فدخلت فـــي مفاوضـــات مـــع الحكومة الألمانية فتوصلت معها إلى اتفاق أبرم في 15 مارس 1894، والذي نص علـــى

---

[1]-H.Deschamps, L'Europe, Op.Cit, p.220.

[2]-G.Hardy, Op.Cit, p198.

[3]-Ibid, p.267.

احتفاظ فرنسا بممر نحو التشاد من رواق طوله 250 كلم في جزءه المنحصر، بالمقابل تخلت فرنسا لألمانيا عن جنوب أداماووا حتى شاري Chari، وترك الكامرون يمتد حتى ضفاف البحيرة.(1)

تحول الفرنسيون نحو برلين للتفاوض مع الألمانيين، أعطى الفرصة للانجليز لتدارك الأمور، وإرسال بعثات إلى الداخل، لتكوين ملف يدعمون به موقفهم أثناء المفاوضات، عندما عاد الفرنسيون إلى لندن لإعادة فتح المناقشات حول سوكوتو والمناطق المجاورة، قدم لهم الأنجليز اتفاقية تمت في 24 جوان 1894 بين م.ولاس M.Wallace وكيل عام شركة النيجر وسلطان سوكوتو، كان هذا نجاحا للسياسة الانجليزية. (2)

بدأت الحلقة الأخيرة من المفاوضات حول مسألة نهر النيجر، بامتلاك الفرنسيين للداهومي، حيث أجريت مناقشات طويلة وعنيفة لعدة سنوات بين لندن وباريس، أدت إلى توتر خطير في العلاقات السياسية بين بريطانيا وفرنسا، أثارت في بعض الأحيان اضطرابات جدية فيما بينها .

نجحت شركة النيجر حتى هذه الفترة من إبعاد الفرنسيين من النيجر الأسفل، ومن المناطق الغنية التي تطمع فيها، فتوقيفهم في ساي، وطردهم من دالتا النيجر ونهر البنوي، وكل المناطق الواقعة بين النهر وساعده، إلاّ أنّه بقيت الضفة اليمنى لنهر كنقطة أخرى للتنافس، من خلالها أراد الفرنسيون امتلاك منفذ على السودان الجنوبي والنيجر الأسفل(3)

كان الاتفاق الفرنسي والألماني على رسم الحدود سريعا،(4) إلاّ أنّ المفاوضات بين الانجليز والفرنسيين كانت طويلة، وتوقفت لعدة مرات مصحوبة بحرب كلامية عنيفة ومملوءة بحوادث حامية لحل المشاكل المعلقة .

---

(1)-G.Hardy, Op.Cit, p.199.
(2)-Ibid, p.268.
(3)-J.Darcy, Op.Cit, pp.286-287.
(4)- تم هذا الاتفاق في 23 جويلية 1897، وتضمن توقيف توسع الطوغوقليلا في شمال الدرجة 11° للدائرة الموازية لخط الاستواء، لفسح المجال للداهوامي الفرنسي في التوسع. أنظر: Ibid, p.287.

اتفقت القوتين في 15 جانفي 1896 على تعيين مندوبين لدراسة موضوع النـــزاع والوصول إلى إتفاق، فاجتمع هؤلاء في 08 فيفري في محادثـــات خاصـــة بمقـــر وزارة الخارجية الفرنسية Quai d'Orsay، فدرس هؤلاء الاتفاقيات التي تعتمد عليها الإدعاءات المتبادلة للقوتين، وكرست اثنا عشرة جلسة لتفحص الاتفاقيات بدقة، فعرض الانجليز على الفرنسيين مجموعة هامة من المستندات التي نقشت قيمتها بقوة، رغم رفض الفرنـــسيون هذه المستندات من حيث قيمتها وصلاحيتها، إلاّ أنّ المندوبين الانجليز رفضوا التنازل عن أي شيئ من مطالبهم التي صاغوها في مذكرة رسمية.[1]

فقد طلبت انجلترا في المذكرة الرسمية بـــ: على الضفة اليمنى للنيجر بالموســـي، غورونزي، مامبورسي، والضفة اليسرى للفولتا، مع مدينة بونا Bouna كمنطقة خلفيـــة لساحل الذهب، واستندت أنجلترا في مطالبها على اتفاقيات فرغوسون، وضرورة إعطـــاء لهذه المستعمرة منفذ كافي لتأمين حيويته، وطلبت كمنطقة خلفيـــة للاغـــوس، بـــالبورغو وغورما، البورغو كتابع لدولة البوسا مع من أبرمت إتفاق حماية في 1890، وبمقتـــضى الحقوق التي اكتسبها لها قريبا العقيد لوغارد، والغورما كتابع لملك الغاندو، هو نفسه تابع لوسكوتو وطلبت في نفس الوقت بإعادة البوسا التي احتلها الفرنسيون أثناء المفاوضـــات، من جهتها طالبت فرنسا بكل هذه البلاد استنادا للحقوق التي جلبتها لها الاتفاقيات الأخيـــرة التي أبرمتها مع زعماء المناطق والاحتلال بالسلاح الذي قامت به.[2]

لم ترض هذه المطالب الطرفين، مما أدى إلى توقف المفاوضات، حيث لم يـــصل الطرفين إلى اتفاق، إلاّ بعد محادثات صعبة، وتبادل البرقيات والبرهنة بين البلدين، وكان ذلك في اتفاق 14 جوان 1898، الذي حمل في طياته التسوية الأخيرة للحدود الانجليزيـــة والفرنسية للمناطق الداخلية لخليج غينيا. [3]

نصت الاتفاقية على مايلي:"غرب النهـــر علـــى الـــضفة اليمنـــى للنيجـــر بـــين المستعمرات الفرنسية للسودان وكوت ديفوار وساحل الذهب الانجليزيـــة، يـــذهب خـــط

([1])-J.Darcy, Op.Cit, pp.195-196
([2])-Dr.Rouire, Op.Cit, p.136.
([3])-Ibidem.

الحدود من الدرجة 9 للدائرة الموازية لخط الاستواء شمالا على الفولتا، ويتبع مجرى هذا النهر حتى الدرجة 11 للدائرة الموازية لخط الاستواء، فيحادي هذا الخط أو يمتزج معه حتى يصل للحدود الألمانية".

اعترفت الاتفاقية بالموسي ونصف غورونسي، والضفة اليمنى للفولتا، مع مدينة بونا لفرنسا، النصف الآخر لغورونزي ومامبورسي يعودان لانجلترا، وتم تمديد خط الحدود بين لاغوس والداهومي من الدرجة 9 للدائرة الموازية لخط الاستواء نحو الشمال، حيث يتجه عبر البورغو حتى يصل للنيجر بـ 10 أميال أعلى من ميناء إلو، بذلك بقي النصف الغربي للبورغو مع نككي العاصمة لفرنسا، ووضع النصف الشرقي للبورغو وكل غورما في منطقة النفوذ الانجليزية، وتمَّ إجلاء الفرق العسكرية الفرنسية من البوسا التي عادت لانجلترا.

تركت الحدود القديمة ساي-باروا، في شرق النيجر، والسودان، مكان لرسم جديد، مشكل من منحنيات وخطوط مستقيمة معقدة قليلا، هذا الرسم الهندسي ترك في منطقة نفود فرنسا واحات الأيير Oassis d'Aïr، أسبن Asben والدامرغو، بالإضافة ربح الفرنسيون من ساي إلى إلو حوالي 150 كلم على النيجر الأوسط.(1)

تحصل الفرنسيون بمقتضى هذا الاتفاق، على تنازل بالإيجار لمدة 30 سنة على وكالتين واحدة تقع مع مصب النيجر، والأخرى في نقطة نهاية ملاحته في جوار ليابا Leaba.

اختتم الاتفاق بترتيبات من خلالها يتعاهد الطرفين الممضين على الاتفاق بمعاملة مواطنهما وأملاكهما بطريقة متساوية فيما يخص التجارة والضرائب، إضافة لذلك أعطت أنجلترا لفرنسا ضمان صريح بإلغاء من قوانينها للملاحة كل الشروط المحتملة لإعاقة حرية ممارسة التجارة الفرنسية على النيجر والمناقضة لوثيقة معاهدة برلين.(2)

---

(1)-Dr.Rouire, Op.Cit, p.136
(2)-Ibid, p.137.

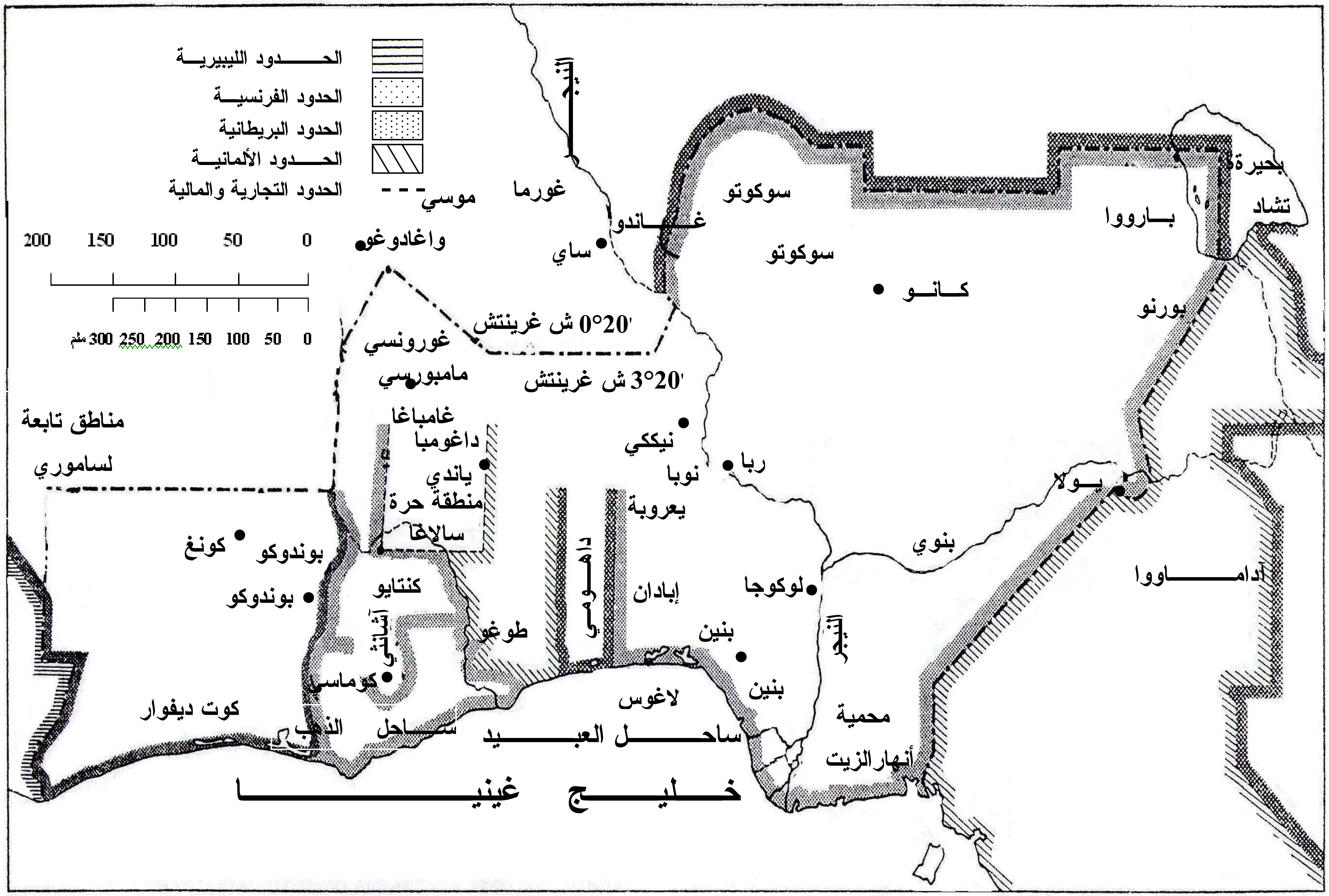
أصبحت بذلك معاهدة 14 جوان 1898، المصادق عليها من طرف الحكمـومتين البريطانية والفرنسية نهائية، ومنذ ذلك الوقت لم يغير أي قرارا دولـي الظـروف التـي وضعتها،[1] وجد الداهومي وكوت ديفوار نفسهما مرتبطان بمجموع الممتلكات الفرنـسية في السودان، من جهتهم حقـق الأنجليز أغراضهم، فبقوا أسيادا على النيجر الأسفل، فـي البنوي، وفي كل البلاد التي تؤدي إلى هذه الطرق الكبيرة، بالإضافة إلى البورنو.[2]

انطلقت بريطانيا وفرنسا بعد حل مشاكلهما الحدودية، إلى تأكيـد التواجـد بـصفة رسمية، فقد أنهت الحكومة البريطانية صلاحيات شركة النيجر الملكية، وأبطلـت وثيقـة الامتياز في 1899، وأخذت بزمام الأمور بتحكمها إداريا وعسكريا على المنطقة و فـي 01 جانفي انتقلت إدارة الحماية لأنهار الزيت من سـلطة وزارة الخارجيـة إلـى وزارة المستعمرات، وحملت إسم محمية ساحل النيجر، ثم انصهرت 6 سنوات مـن بعـد مـع مستعمرة لاغوس والمناطق الداخلية، تحت إسم محمية جنوب نيجيريا، فـي الأخيـر تـم توحيد الشمال مع الجنوب تحت اسم محمية نيجيريا.[3]

[1] - أنظر خريطة ترسيم الحدود بين بريطانيا وفرنسا لسنة 1898، ص135.

[2] - Darcy, Op.Cit, pp.318-319

[3] -Hervé Laroche, La Nigeria, 2eme édition, presse universitaire de France, Paris, pp.33-34.



خريطة رقم6: رسم الحدود الانجليزية – الفرنسية في غرب إفريقيا 1898

المرجع: C.W. Newbury, British, 1875 -1914, Op.Cit, 237.

أما فرنسا فبعد معاهدة 1898 استكملت توسعاتها، فقضت على مقاومة ساموري توري أين الحرب ضده كانت طويلة، حيث أظهر فيها مقاومة شديدة نتيجة تنقل دولته المستمر، لكن تمكن الفرنسيون من إحتلال كل ممتلكاته والقبض عليه في ديسمبر 1898،[1] أمّا في منطقة التشاد، فقد قضت فرنسا على مقاومة رابح في المنطقة في 1900، وهكذا تمكنت من توحيد إمبراطوريتها الإفريقية.[2]

تعد تجارة زيت النخيل استمرارية للتواجد البريطاني والفرنسي في منطقة خليج غينيا، فالوكالات التجارية فتحت الطريق لنشاط استعماري تجاري، الذي دعم مع نهاية القرن19م، بتدخل الجهات السياسية، فبدأت كل قوة تعمل على الحفاظ عن مكتسباتها التي جلبها لها تجارها وضباطها، بإظهار الاتفاقيات التي أبرمها هؤلاء مع ملوك وزعماء المناطق، كوثيقة رسمية لأسبقية التواجد على السواحل، واستُعملت سواحل خليج غينيا كنقاط إرتكاز لكل من بريطانيا وفرنسا للتوغل إلى الداخل، واحتلال المناطق، إمّا سلميا أو باستعمال القوة .

كان جوهر الصراع على منطقة خليج غينيا، حول من يمتلك الطرق البحرية والمناطق المجاورة لها، فتحول التنافس التجاري إلى تنافس سياسي لأجل توسيع النفوذ، واحتلال فعلي للمناطق، فاقتسام العالم حسب لينين:"هو الانتقال من السياسة الاستعمارية بتوسعها دون عراقيل، في المناطق التي لم تملكها أي قوة رأسمالية، إلى السياسة الاستعمارية للملكية المحتكرة لمناطق العالم المقسمة كليا".[3]

---

(1)-J.Ganiage, T2, Op.Cit, p.173.T2.
(2)-Ibid, p.180.
(3)-V.I. Lenine, Op.Cit, p.79.

الخاتـــــمــــــة

إستند التواجد الأوروبي في إفريقيا على" تفوق حضارة الرجل الأبـيض"، علـى "حضارة الرجل الأسود"، فقد برر الأوروبيون قدومهم للقارة لأجـل تنويرهـا، وتلقينهـا الأسس الجديدة في الحياة، والتعامل.

بدأ الأوروبيون دروسهم الحضارية لإفريقيا، بإلغاء تجارة العبيد، وتعليمها ممارسـة التجارة الشرعية، كزيت النخيل، لكن بعد معالجتنا لهذا الموضوع لاحظنا مايلي:

- تحول الاحتياجات الأوروبية من اليد العاملة، إلى المواد الأولية نتيجة التطـور الصناعي، أدى الى اقرار قانون إلغاء تجارة العبيد.

- إحتياج بريطانيا لمادة زيت النخيل، جعلها تمارس هذه التجارة، وتفرضها بالقوة على الآفارقة بمنطقة خليج غينيا، ومحاربة تجارة العبيد.

- كان توجه فرنسا لتجارة زيت النخيل، خوفا من التوسـع البريطـاني المـستمر بسواحل خليج غينيا، بإنشاء الوكالات، وإبرام الاتفاقيات مع الأهالي، ممـا يـؤدي إلـى إقصائها نهائيا من المنطقة مسقبلا.

- سمحت تجارة زيت النخيل لكل من البريطانيين والفرنسيين الاستقرار نهائيا على سواحل خليج غينيا، والتعرف عليها أكثر من خلال الرحالات الاستكشافية التي كان يقـوم بها التجار بحثا عن مناطق إنتاج الزيت بالداخل.

ساهمت تجارة زيت النخيل، في إعادة النظر لدى البريطـانيين والفرنـسيين فـي مستقبل تواجدهم بمنطقة خليج غينيا، فأدت إلى تنـافس تجـاري شـديد بـين القـوتين 1885-1870 .

دخول منافس جديد لبريطانيا وفرنسا في خليج غينيا، أدى إلـى تحـول التنـافس التجاري إلى صراع سياسي في إطار سياسة المد الاستعماري، فبدأت كل مـن بريطانيـا وفرنسا التوغل إلى دواخل القارة .

كانت منطقة خليج غينيا نقطة إرتكاز للتوسعات البريطانيا الفرنسية، إلـى داخـل القارة الافريقية من خلال البعثات الاستكشافية، والحملات العسكرية لتأكيد الملكيـة علـى المناطق، وذلك بالإحتلال الفعلي .

ساهمت تجارة زيت النخيل في توطيد التواجد البريطاني الفرنسي، في خليج غينيا تجاريا وسياسيا، فالنشاط التجاري دعم مع نهايـة القـرن19م، 1880-1900 بالتواجـد السياسي والعسكري.

كان التنافس البريطاني الفرنسي عنيفا مع نهاية القرن 19 تجاريا، ثم سياسيا لتأكيد الوجود فعملت كل الدوائر التجارية، المالية، السياسية، الدبلوماسـية، والعـسكرية لأجـل إحتلال المناطق الداخلية، خاصة الأنهار، والمناطق المجاورة لها لأهميتها فـي الملاحـة خاصة نهر النيجر بمصباته وروافده .

كان لتجارة زيت النخيل، دورا كبيرا في إعادة النظر لدى بريطانيا وفرنـسا، فـي مستقبل تواجدهم في خليج غينيا، فالاستقرار على السواحل للممارسة التجـارة، أدى الـى الصراع السياسي لأجل إمتلاك المناطق الداخلية، تغيير سياستهما بالمنطقة، فكانت بـذلك منطقة خليج غينيا نقطة إنطلاق لإستكشاف وإحتلال المناطق الداخلية والربط بينها وبـين السواحل.

أدى الصراع البريطاني والفرنسي التجاري ثم السياسي، إلى تقسيم منطقة خليج غينيا فيما بين القوتين الإستعماريتين، دون الاخذ بعين الاعتبار المبادىء الاخلاقية والحضارية التى نادتا بهما عند عودتهما للمنطقة، مما يثبت مرة اخرى أن هذه المبـادئ، كـالتحرر، ونقل الحضارة الاوروبية، ماهي الا غطاءا لأهداف إستعمارية، إقتصادية وسياسية، ممـا نتج عنه تبعات خطيرة على مستقبل التعايش بين شعوب منطقة خليج غينيا،والتي اسـتفد منها الاوروبيون حتى بعد إستقلال المنطقة.

وما يمكن إستنتاجه في النهاية، هو أن الدراسات التاريخية الإفريقية يمكنها الإعتماد على المواد التجارية الإستوائية للتأريخ لمنطقة خليج غينيا، من خلال دراسة تطور تجارة هـذه المواد، وإحتياجات الغرب لها، وتفاعل أهالي المنطقة مع إحتياجات الأوروبيين، وتوفيرهم

لها، وتطور العلاقات التجارية والسياسية بين الأفارقة والأوروبيين، وتزايد الأطماع الأوروبية في المنطقة، خاصة البريطانية والفرنسية.

وتعد تجارة زيت النخيل، من العناصر المساهمة في وقتنا الحالي في فتح أفاق جديدة للدراسات التاريخية حول إفريقيا، وما أحدثته من تفاعلات إقتصادية ثم سياسية في منطقة خليج غينيا.

الملاحق

ملحـــق رقم: -01-



خريطة سواحل إفريقيا الغربية منجزة انطلاقا من خريطة مأخوذة من كتاب:

Eduard Boûet – Willaumez, Commerce, Op.Cit. S.P.

ملحـــــق رقـــــم -02-

I-نماذج من الاتفاقيات الانجليزية والفرنسية في القرن 19م

أ- الاتفاقيات الإنجليزية في لاغوس:

-النموذج الأول:

-ملخص الاتفاقية:

تمت هذه الاتفاقية بين ممثلي ملكة إنجلترا في سواحل غرب إفريقيا وملـك وزعمـاء لاغوس، جاء فيها تعهد بين ملكة إنجلترا وملك وزعماء لاغوس لإلغاء تجارة العبيد، وتحتـوي على 9 بنود، يحدد كل بند الإجراءات المتخذة ضد أي دولة أو تاجر جراء ممارسة تجارة العبيد وعدم تنفيذ القوانين المعمول بها لمنع هذه التجارة ودور ملك وزعماء لاغوس في السهر علـى تنفيذ هذه القوانين، وضمان حرية التجارة على كل الأراضي والأنهار والموانئ، وعـدم مـنح امتياز للدول الأخرى على حساب إنجلترا، منح الحرية والحماية للبعثات والمبشرين مهما كانت جنسيتهم. أدرجت هذه الاتفاقية في الدراسة صفحة80.

ENGAGEMENT WITH THE KING AND CHIEFS
0F LAGOS, 1 JANUARY 1852

ENGAGEMENT between Her Majesty the Queen of England and the King and Chiefs of Lagos, for the abolition of the Traffic in Slaves. Signed at Lagos, on board H.M.S. ‘Penelope’, on the Ist day of January, 1852.

Commodore Henry William Bruce, Commander-in-Chief of Her Majesty's ships and vessels on the West Coast of Africa, and John Beecroft, Esq. ,Her Majesty’s Consul in the Bights of Benin and Biafra, on the part of her Majesty the Queen of England, and the king and chiefs of Lagos and of the neighbourhood on the part of themselves and of their country, have agreed upon the following Articles and Conditions:

Article I.

The export of slaves to foreign countries is forever abolished in the territories of the King and Chiefs of Lagos; and the King and Chiefs of Lagos engage to make and to proclaim a law prohibiting any of their subjects, or any person within their jurisdiction, from selling or assisting in the sale of any slave for

transportation to a foreign country; and the King and Chiefs of Lagos promise to inflict a severe punishment on any person who shall break this law.

Article II.

No European or other person whatever shall be permitted to reside within the territory of the king and Chiefs of Lagos for the purpose of carrying on in any way the Traffic in Slaves; and no houses, or stores, or buildings of any kind whatever, shall be erected for the purpose of Slave Trade within the territory of the King and Chiefs of Lagos; and if any such houses, stores, or buildings shall at any future time be erected, and the King and Chiefs or Lagos shall fail or be unable to destroy them, they may be destroyed by any British officers employed for the suppression of the Slave Trade.

Article III.

If at any time it shall appear that Slave Trade has been carried on through or from the territory of the King and Chiefs of Lagos, the slave trade may be put down by Great Britain by force upon that territory, and British officers may seize the boats of Lagos found anywhere carrying on the Slave Trade; and the King and Chiefs of Lagos will be subject to a severe act of displeasure on the part of the Queen of England.

Article IV.

The slaves now held for exportation shall be delivered up to any British officer duly authorized to receive them, for the purpose of being carried to a British colony, and there liberated; and ail the implements of Slave Trade, and the barracoons, or buildings exclusively used in the Slave Trade, shall be forthwith destroyed.

Article V

Europeans or other persons now engaged in the Slave Trade, are to be expelled the country; the houses, stores, or buildings hitherto employed as slave factories, if not converted to lawful purposes within three months of the conclusion of this Engagement, are to be destroyed.

Article VI.

The subjects of the Queen of England may always trade freely with the people of Lagos in every article they may wish to buy and sell in ail the places, and ports, and rivers within the territories of the King and Chiefs of Lagos, and throughout the whole of their dominions; and the King and Chiefs of Lagos

pledge themselves to show no favour, and give no privilege to the ships and traders of other countries, which they do not show to those of England.

Article VII.

The King and Chiefs of Lagos declare that no human beings shall, at any time, be sacrificed within their territories, on account of religious or other ceremonies; and that they will prevent the barbarous practice of murdering prisoners captured in war.

Article VIII.

Complete protection shall be afforded to missionaries, or ministers of the Gospel, of whatever nation or country, following their vocation of spreading the knowledge and doctrines of Christianity, and extending the benefits of civilization within the territory of the King and Chiefs of Lagos. Encouragement shall be given to such missionaries or ministers in the pursuits of industry, in building houses for their residence, and schools and chapels. They shall not be hindered or molested in their endeavours to teach the doctrines of Christianity to all persons willing and desirous to be taught; nor shall any subjects of the King and Chiefs of Lagos, who may embrace the Christian faith, be, on that account, or on account of the teaching or exercise thereof, molested or troubled in any manner whatsoever. The King and Chiefs of Lagos further agree to set apart a piece of land, within a convenient distance of the principal towns, to be used as a burial ground for Christian persons. And the funerals and sepulchres of the dead shall not be disturbed in any way or upon any account.

Article IX.

Power is hereby expressly reserved to the Government of France to become a party to this Treaty, if it shall think fit, agreeably with the provisions contained in the Vth Article of the Convention between Her Majesty and the King of the French for the suppression of the Traffic in Slaves, signed at London, May 28, 1845([1]).

In faith of which we have hereunto set our hands and seals, at Lagos, on board

Her Britannic Majesty's ship Penelope, January I, 1852.

(L.S). H. W. BRUCE.

(L.S.) .JOHN BEECROFT.

(L.S.) KING AKITOYE.

([1])- C.W.Newbury, British, 1786-1874.Op.Cit, pp.350-352

(L.S.) ATCHOBOO.

(L.S.) KOSAE ([1]).

-**<u>النموذج الثاني</u>**:

- **<u>ملخص الاتفاقية</u>**:

معاهدة التنازل على لاغوس، أبرمت بين قادة السفن البريطانية على شعبة الخلجان، باسم ملكة بريطانيا وملك لاغوس دوسمو، وتحتوي على 3 بنود، والتي بمقتضاه يتنازل ملك لاغوس على الميناء والجزيرة لبريطانيا وتسير حسب الفانون البريطاني، مع ترك الحرية لملك لاغوس في حل المشاكل الداخلية لرعاياه، بالمقابل يمنح دوسمو معاشا تقاعديا سنويا يـــساوي إراداتـــه. وردت هذه الاتفاقية في صفحة 98 من الدراسة.

<u>LAGOS TREATY 0F CESSION</u>,
<u>6 AUGUST 1861</u>

Treaty between Norman B. Bedingfeld, Commander of Her Majesty's Ship 'Prometheus', and Senior Officer of the Bights Division, and William McCoskry, Esq., Her Britannic Majesty's Act- ing Consul, on the part of Her Majesty the Queen of Great Britain; and Docemo, King of Lagos, on the part of himself and Chiefs.

***Article* I.**

In order that the Queen of England may be the better enabled to assist, defend, and protect the inhabitants of Lagos, and put to an end to the slave trade in this and the neighbouring countries, and to prevent the destructive wars so frequently undertaken by Dahomey and others for the capture of slaves, I, Docemo, do, with the consent and advice of my Council, give, transfer, and by these presents grants and confirm unto the Queen of Great Britain, her heirs and successors for ever, the port and Island of Lagos, with all rights, profits, territories, and appurtenances whatsoever thereunto belonging, and as well the profits and revenue as the direct, full, and absolute dominion and sovereignty of the said port, island, and premises, with shall the royalties thereof, freely, fully, entirely, and absolutely. I do also covenant and grant that the quiet and peaceable possession thereof shall with all possible speed, be freely and effectually delivered to the Queen of Great Britain, or such person as Her Majesty shall there-unto appoint, for her use in the performance of this grant; the inhabitants

([1]) - Sir.A. Burns, Op.Cit, pp.314-316.

of the said island and territories, as the Queen's subjects, and under her sovereignty, Crown, jurisdiction, and Government, being still suffered ta live there.

Article 2.

Docemo will be allowed the use of the title of King in its usual African signification, and will be permitted to decide disputes between natives of Lagos with their consent, subject to appeal to British laws.

Article 3.

In the transfer of lands, the stamp of Docemo affixed to the document will be proofs that there are no other native claims upon it, and for this purpose he will be permitted to use it as hitherto.

In consideration of the cession as before-mentioned of the port and island and territories of Lagos, the representatives of the Queen of Great Britain do promise, subject to the approval of Her Majesty, that Docemo shah receive an annual pension from the Queen of Great Britain, equal to the net revenue hitherto annually received by him; such pension to be paid at such periods and in such mode as may hereafter be determined. ([1])

Lagos, August 6, 1861.

His
X DOCEMO (Signed)
Mark.
His
X TELAKE
Mark
His
ROCAMENA X
Mark
His
OBALEKOW X
Mark
His
Achebong X
Mark
Normand. Bedingfield.

Her Majesty's Ship Prometheans,

([1])- C.W.Neewbury, British, 1786-1874. Op.Cit, pp.429-430

Senior Officer, Bights, Division

W.MC Cosky, Acting Consul. ([1]).

-النموذج الثالث:

-ملخص الاتفاقية:

يحتوي هذا الاتفاق على 6 بنود، وأبرم بين كارتر قنصل لاغوس وسلطات أبيوكوتا التـــي تمثل مملكة الإغبا ومجموعة شعوب المنطقة، بحضور شيوخ وسكان المنطقة، بمقتــضى هــذا الاتفاق تتعهد سلطات وشعوب هذه المنطقة على إحلال السلام والأخوة بين فيما بينها والرعايـــا البريطانيين في لاغوس، وضمان حرية التجارة بين المنطقتين، والاعتراف بسلطات لاغــوس، مع حماية وتشجيع الديانة المسيحية، والاعتراف بالحماية البريطانية لمنطقة الإغبا وممتلكاتهـــا، في أي وقت تريد إلحاقها. أدرجت الاتفاقية في صفحة 113 من الدراسة.

EGBA TREATY, 18JANUARY 1893

BETWEEN His Excellency Gilbert Thomas Carter, Esquire, Companion of the Most Distinguished Order of Saint Michael and Saint George, Governor and Commander-in-Chief of the Colony of Lagos, for and on behalf of Her Majesty the Queen of Great Britain and Ireland, Empress of India, &c., Her heirs and successors on the one part, and the undersigned King (Alake) and Authorities of Abeokuta representing the Egba kingdom, for and on behalf of their heirs and successors on the other part. We, the undersigned King and Authorities do, in the presence of the eiders, headmen, and people assembled at this place, hereby promise:

Ist. That there shall be peace and friendship between subjects of the Queen and Egba subjects, and should any difference or dispute accidentally arise between us and the said subjects of the Queen, it shall be referred to the Governor of Lagos for settlement as may be deemed expedient.

2nd. That there shall be complete freedom of trade between the Egba country and Lagos, and in view of the injury to commerce arising from the arbitrary closing of roads, we the said King and Authorities, hereby declare that no roads shall in future be closed without the consent and approval of the Governor of Lagos.

3rd. That we, the said King and Authorities, pledge ourselves to use every means in our power to foster and promote trade with the countries adjoining Egba and with Lagos.

([1])-Sir.A.Burns, Op.Cit, pp.317-318.

4th. That we the said King and Authorities will as heretofore, afford complete protection, and every assistance and encouragement to all Ministers of the Christian religion.

5th. It is further agreed and stipulated by the said Gilbert Thomas Carter on behalf of Her Majesty the Queen of England, that so long as the provisions of this Treaty are strictly kept, no annexation of any part of the Egba country shall be made by Her Majesty's Government without consent of the lawful Authorities of the country, no aggressive action shall be taken against the said country, and its independence shah be fully recognised.

6th. The said King and Authorities having promised that the practice of offering human sacrifices shall be abolished in the one township where it at present exists, and having explained that British subjects have already freedom to occupy land, build houses, and carry on trade and manufacture in any part of the Egba country, and like- wise that there is no possibility of a cession of any portion of the Egba country to a foreign Power without the consent of Her Majesty's Government, it is desired that no special provision be made in regard to these subjects in this Treaty.

Done at Abeokuta this Eighteenth day of January, 1893.

his

(Signed)Osokalu x King Alake

mark

his

Osundare, Onaldo x

mark

His

SORUNKE, Jaguna x Representatives

mark.

his

OGUNDEYI x

mark

Representatives of King Alake and Egba United Kingdom

(Signed) G. T. CARTER,
Governor and Commander-in-Chief
Colony of Lagos.

Witnessed at Abeokuta this Eighteenth day of January, 1893.

(Signed) G. B. HADDON-SMITH, Political Officer.

" R. L. BOWER, Captain, Assistant Inspector, Lagos Constabulary.

" J. B. Wood, Missionary of the Church Missionary Society.

" A. L. HETHERSETT, Clerk and Interpreter, Governor'Office "

E. R. BICKERSTETH, Trader.

" W. F. TINNEY SOMOYE, Clerk to the Egba Authorities. ([1]).

([1])-C.W.Neewbury, British, 1875-1914.Op.Cit, pp.132-133.

-ب- : نماذج من الاتفاقيات الفرنسية في منطقة الداهومي

-أ- **النموذج الأول:**

- **ملخص الاتفاقية:**

تحتوي هذه المعاهدة على 10 بنود، أبرمت بين الملازم بوي-ويلومز باسم رئيس الجمهورية الفرنسية وغيزو ملك الداهومي، جاءت هذه الاتفاقية لتمتين وتاكيد العلاقات الفرنسية والداهومية، واحتوت الإجراءات المتخذة من ملك الداهومي لتسهيل التجـــارة للأجانب، خاصة الفرنسيين وكيفية التعامل معهم، كدفع الضرائب، منح الأراضي لبناء الوكالات وحماية المبشرين الفرنسيين.جاءت بعض بنود المعاهدة ملخصة في الدراسة صفحة 81.

la convention du 1er juillet 1851

- Convention entre le président de la République Française et le roi de Dahomey (1er juillet 1851)

Entre M.Bouet, lieutenant de vaisseau envoyé du gouvernement français prés le roi de Dahomey, agissant au nom du président de la République française, d'une part et chézo, roi du Dahomey, d'autre part, Il a été convenu ce qui suit:

Sa Majesté, le roi de Dahomey, voulant resserrer les liens d'amitié qui unissent depuis des siècles sa nation à la nation française, a conclu le traité qui suit avec l'officier chargé des pleins pouvoirs de M. le président de la République française.

Art.1. moyennant les droits et coutumes usités jusqu 'a ce jour et stipulés dans l'article ci-après, le roi de Dahomey assure toute protection et liberté de commerce aux Français qui viendront s'établir dans son royaume; les Français, de leur côte, se conformeront aux usages établis dans le pays.

Art.2. Tout navire débarquant une cargaison entière payera comme droit d'ancrage, savoir:

Quarante piastres de cauris blancs:

Vingt-huit pièces de marchandises;

Cinq fusils;

Cinq barils de poudre;

Soixante gallons d'eau –de -vie;

S'il ne décharge que moitié, il ne payera que moitié; s'il ne décharge rien, il ne payera rien, même en prenant à terre un chargement complet de marchandises du pays.

Art.3.Si une autre nation obtenait, par un traité particulier, une diminution de droits quelconque, le roi accorderait sur le champ les mêmes faveurs aux Français.

Art.4. Désirant prouver au gouvernement français toute sa bonne volonté pour ouvrir aux négociants étrangers de nouvelles branches de commerce, le roi promet sa protection toute particulière au trafic de l'huile de palme, des arachides et autres produits des contrées placées sous ses ordres.

Art.5. En cas de naufrage d'un navire français sur les cotes du Dahomey, le roi fera porter tous les soins possibles au sauvetage des hommes du navire et de la cargaison; une indemnité conforme aux usages du pays sera payée aux sauveteurs.

Art.6. Les gens dits du Salam français de Whydah, prétendant avoir seuls droit aux travaux; des factoreries françaises, leurs salaires seront fixés par une convention spéciales, quelle que soit la nature de ces travaux, par réciprocité, le roi fera punir sévèrement tout homme du salam qui refuserait de travailler sans prétexte valable.

Art.7. Le roi s'engage à réprimer avec sévérité la fraude de l'huile de Palme, laquelle fraude peut porter un préjudice notable à cette industrie naissante.

Art.8. Il ne sera plus permis à des agents subalternes, tels que les décimé ros d'arrêter la traite de l'huile de palme, comme ils l'ont fait parfois sous le moindre prétexte. Le roi jugera seul si elle doit l'être, ou au moins le gouverneur

ou yavoghan de Whydahy, et conformément aux anciens usages, les traitants seront prévenus des motifs de cette défense.

Art.9. Pour conserver l'intégrité du territoire appartenant au fort français , tous les murs ou bâtiments construits en dedans de la distance réservée (13 brasses à partir du revers extérieur des fosses d'enceinte) seront abattus immédiatement et il sera fait défense par le roi d'en construire de nouveaux .

Art.10. le roi prend l'engagement de donner toute sa protection aux missionnaires français qui viendraient s'établir dans ses Etats, de leur laisser l'entière liberté de leur culte et de favoriser leurs efforts pour l'instruction de ses sujets.

M. le président de la République française, voulant reconnaître de son côté les bons offices et la protection accordée aux Français par Sa Majesté le roi de Dahomey, saisira toutes les occasions de lui en prouver sa satisfaction en lui adressant le plus souvent possible des officiers investis de sa confiance

Fait double à Abomey, le 1er juillet 1851

Pour le président:
L'officier français en mission
Signé: A Bouet
(s. M le roi de Dahomey ne sachant pas signer a fait une croix).[1]

[1]-L.Brunet et L.Giethlen, Op.Cit, pp.79-81.

ب- النموذج الثاني:

-ملخص الاتفاقية:

يتضمن هذا الاتفاق منح ملك الداهومي منطقة كوتونو لفرنسا، فبعد الديباجة التي تضمنت قائمة الحاضرين وكلمتي ممثلي البلدين حول أسباب هذا الاجتماع، وبعد موافقة الطرفين على مواد الاتفاق الذي تضمن 3 بنود، تتمحور على منح منطقة كوتونو لفرنسا بحدودها الجغرافية (البند1)، مواصلة السلطات القائمة في كوتونو في تسيير المنطقة وجباية الضرائب لصالح ملك الداهومي إلى غاية احتلال فرنسا للمنطقة فعليا (البند2)، أما البند (3) فيؤكد أن منطقة كوتونو هي ملك لفرنسا إلا في حالة عدم التصديق على الاتفاق من طرف الإمبراطور الفرنسي. وأدرجت هذه الاتفاقية في الصفحة 99 من الدراسة.

TRAITE DU 19 Mai 1868

Cession à la France du Territoire de Kotonu

L'an mil huit cent soixante huit, le dix- neuf du mois de mai, les soussignés Jean – Baptiste Bonnaud, agent vice-consul de France au Dahomey et à Porto-Novo, assisté de Pierre Delay négociant français à Whydah , et de Daba Yavoghan–gouverneur de Whydah, agissant au nom et par les ordres du roi de Dahomey, assisté de chautadon,grand cabécére de Whydah,en présence de tous leurs moces,[1] des envoyés, ordinaires et extraordinaires du roi de Dahomey et des moces des grands cabécéres du royaume absent de Whydah ,se sont réunis dans la maison du yavoghan siége du gouvernement du roi de Dahomey à Whydah, à l'effet de convenir de ce qui suit :

Le Yavoghan ayant pris la parole s'est exprimé ainsi:

«Le roi de Dahomey, dans son désir de donner une preuve d'amitié à S.M l'empereur des Français, et reconnaître les relations amicales qui ont existé de tout temps entre la France et le Dahomey, avait, vers la fin de l'année 1864, fait cession à la France de la plage de Kotonou. Le 9 Mars dernier, il a envoyé à

(1)- Domestique de confiance

Whydah un messager spécial nommé Kokopé, porteur de son bâton royal, à l'effet de renouveler cette cession entre les mains du vice-consul de France, avec toute la solennité en usage dans le Dahomey.

« Dans ces circonstances, il a été jugé nécessaire tant par le roi Dahomey que par le vice-consul de France, qu'un acte écrit constatât la confirmation de la cession faite antérieurement par le roi de Dahomey de la plage de Kotonou et l'acceptation par la France de cette cession.

« L'agent vice-consul a répondu au nom du gouvernement de l'empereur, en exprimant toute SA gratitude au roi de Dahomey pour cette nouvelle preuve d'amitié.

«Il a ajouté qu'il acceptait cette cession dans la pensée qu'elle favoriserait l'extension des relations commerciales existant entre les deux pays et serait ainsi profitable à tous les deux; mais que et quel que fût le désir du roi de Dahomey de voir Kotonu occupé militairement par la France. Le gouvernement de l'Empereur n'avait Pas cru devoir, jusqu'à présent, réaliser cette occupation et qu'il ne la réaliserait qu'autant que cela conviendrait à ses intérêt ; que, jusqu'à ce moment, rien ne devait être changé à l'état de choses actuel, en ce qui concerne les indigènes du pays et la perception des droits de douane.

Le Yavoghan, les grands cabécéres, les envoyés du roi de Dahomey et les moces présents de tous les grands cabécéres du royaume, ayant manifesté leur adhésion aux paroles prononcées par M. L'Agent vice consul, les articles suivants ont été rédigés d'un commun accord entre toutes les parties contractantes.

Art.1. Le roi de Dahomey, en confirmation de la cession faite antérieurement, déclare céder gratuitement à S.M l'Empereur des Français le territoire de Kotonou avec tous les droits qui lui appartiennent sur ce territoire, sans aucune exception ni réserve et suivant les limites qui vont être déterminées :

Au sud, par la mer : à l’est, par limite naturelle des deux royaumes de Dahomey et de Porto – Novo ; à l’ouest, à une distance de 6 Kilomètres de la factorerie Régis aîné, sise à Kotonou, sur le bord de la mer; au nord, à une distance de 6 kilomètres de la mer, mesurés perpendiculairement à la direction du rivage.

Art .2. Les autorités établies par le roi de Dahomey à Kotonou continueront d’administrer le territoire actuellement cédé, jusqu'à ce que la France en ait pris effectivement possession.

Rien ne sera changé à l’état des choses existant actuellement; les impôts et les droits de douane continueront comme par le passé à être perçus au profit du roi de Dahomey.

Art .3. Le présent traité sera soumis à l’approbation du gouvernement de S.M l’empereur des Français, mais la cession du territoire de Kotonou est considérée d’ores et déjà comme définitive et irrévocable, sauf la non ratification du présent traité par l’empereur des Français.

Fait et signé par les parties contractantes à Whydah, les jours, mois et an que dessus.

Ont signé: BONNAUD; agent consulaire de France à Whydah.

DABA, Yévoghan.(1)

(1)- L. Brunet et Giethlen, Op.Cit, pp.84-85

ج-النموذج الثالث:

-ملخص الاتفاقية:

منحت هذه الاتفاقية منطقة كوتونو نهائيا لفرنسا، أبرمت بين ممثلي الجمهورية الفرنسية وممثلي مملكة الداهومي، تضمنت هذه الاتفاقية 7 بنود، تؤكد من خلالها علاقات السلام والصداقة بين فرنسا الداهومي التي أقرتها اتفاقية 1868 (البند1)،
منحت هذه الاتفاقية كل الحقوق والحرية للرعايا الفرنسيين بالإقامة في كل الموانئ والمدن التابعة لملك الداهومي، والتجارة بها وامتلاك العقارات، مع منحهم الأمن، السلام والحماية، وعدم إجبارهم على حضور عادات الدفن، وإنهاء الارتفاق المفروض عليهم الداهومي(البنود 2، 3، 4، 5، 6) ، في الأخير أكد الاتفاق تخلي ملك الداهومي عن منطقة كوتونو وجمركتها لفرنسا دون استثناء أو تحفظ حسب الحدود المعينة (البند7). أدرجت هذه الاتفاقية في الصفحة 102 من الدراسة.

<u>Traité du 19 avril 1878.</u>

<u>Traité passé entre la France et le Dahomey</u>

<u>Cession de Kotonou</u>

Au nom de la république française,
Entre le capitaine de frégate Paul Serval, chef d'état-major du contre-amiral Allemand, commandant en chef de division naval de l'Atlantique sud, au nom du Président de la République française, d'une part;
Et le yavoghan de Whydah et le cabécère Chautadon, au nom Sa Majesté Glé-Glé, roi de Dahomey, lequel a préalablement pris connaissance du projet de traité et lui a donné son approbation, d'autre part,

Il a été convenu ce qui suit

Art.I. la paix et l'amitié qui règnent et n'ont cessé de régner entre la France et le Dahomey, depuis le traité de 1868, sont confirmées par la présente convention, qui a pour objet d'élargir les bases de l'accord entre les deux pays.

Art. 2. Les sujets français auront plein droit de s'établir dans tous les ports et villes faisant partie des possessions de S. M. Glé-Glé, et d'y commercer librement, d'y occuper et posséder des propriétés, maisons et magasins pour

l'exercice de leur industrie ; ils jouiront de la plus entière et de la plus complète sécurité de la part du roi du Dahomey, de ses agents et de son peuple

Art. 3. Les sujets français, résidant ou commerçant dans le Dahomey, recevront une protection spéciale pour l'exercice plein et entier de leurs diverses occupations, de la .part de tous les sujets de S. M. Glé-Glé et des étrangers résidant au Dahomey.

Il leur sera permis d'arborer sur leurs maisons et factoreries le drapeau du Dahomey seul ou associé au pavillon français, et le roi Glé-Glé s'engage à faire connaître à ses sujets et à tous les étrangers qui habitent ses domaines, qu'ils aient à respecter les personnes et les propriétés des Français, sous peine d'un sévère châtiment.

Art. 4. Les sujets français jouiront, pour l'admission et la circulation des marchandises et produits introduits par eux et par leurs soins au Dahomey, du traitement de la nation la plus favorisée.

Art. 5. Aucun sujet français ne pourra désormais être tenu d'assister à aucune coutume du royaume de Dahomey où seraient faits des sacrifices humains.

Art. 6. Toutes les servitudes imposées aux Français résidant au Dahomey, et particulièrement, aux habitants de Whydah, sont et demeurent supprimées.

Art. 7. En confirmation de la cession faite antérieurement, S. M. le roi Glé-Glé abandonne en toute souveraineté à la France le territoire de Kotonou avec tous les droits qui li appartiennent,
sans aucune exception ni réserve et suivant les limites déterminées:

Au sud, par la mer;

A l'est, par la limite actuelle des deux royaumes de Porto-Novo et de Dahomey;

A l'ouest, à une distance de 6 kilomètres de la factorerie Régis aîné, sise à Kotonou sur le bord de la mer ;

Au nord, à une distance de 6 kilomètres de la mer, mesurée perpendiculairement à la direction du rivage.

Fait à Whydah, en double expédition, le 19 avril 1878.

Signé: P. Serval.

Suivent les marques du yévoghan de Whydah et du cabécère Chautadon et les signatures des témoins :

B. Colonna de Lecca, agent en chef de Régis aîné et Cie.
Francisco F.Souza (chacha),
G. Ferrat, lieutenant de vaisseau, Commandant le Bruat.[1]

[1] - L.Brunet et Giethlen, Op.Cit, pp86-88.

ملـــحـــق رقــــم -03-

إتفاقيات رسم الحدود البريطانية والفرنسية في غرب إفريقيا

-I-نص إتفاقية ترسيم الحدود لسنة 1890.

Déclarations Concernant les possessions respectives des Parties Contractantes en Afrique ; Signée a Londres le 05 août 1890

-**ملخص الاتفاقية:**

جاءت هذه الاتفاقية لتغيير محتوى اتفاق 10 مارس 1862، فيما يخص الحماية البريطانية على زنجبار واعتراف فرنسا بها، بالمقابل تعترف بريطانيا بالحماية الفرنسية لمدغشقر، مع منح حرية الممارسة الدينية والتعليم الديني للطرفين في المحميتين (البند1). أما البند الثاني الذي يندرج ضمن نطاق دراستي، فيحتوي اعتراف بريطاني لمناطق النفوذ الفرنسي في جنوب ممتلكاتها للبحر الأبيض المتوسط حتى خط ساي بالنيجر وباروا على بحيرة التشاد، إلى غاية مناطق عمل شركة النيجر، إلى حد ما ينتمي لمملكة سوكوتو، وسيقوم مفوضين معينين من طرف الحكومتين لتحديد هذا الخط، وتحديد مناطق نفوذ البلدين التي تمتد من غرب إلى جنوب النيجر الأوسط والأعلى، ذكرى هذا البند صفحة 130 من الدراسة. حرر هذا النص باللغتين الانجليزية والفرنسية. أدرج هذا الاتفاق في الصفحة 121، 130 و131 من الدراسة.

النص الإنجليزي:

The Undersigned, duly authorized by Her Britannic Majesty's Government, declares as follows :
In conformity with the request which has been made by the Government of her Britannic Majesty, the Government of the French Republic consents to modify the Arrangement of the 10th March. 1862, in regard to the Sultan of Zanzibar, and engages,consequently,to recognize the British Protectorate over the islands 0f *Zanzibar, and Pemba* as soon as they shall have received notification of the same.

In the territories in question, the missionaries of both countries shall enjoy a complete protection. Religious toleration, and liberty for all forms of worship and Religious training, shall be guaranteed.

It is understood that the establishment of this Protectorate will not affect any rights or immunities enjoyed by French citizens in the territories in question.

The undersigned, duly authorized by her Britannic majesty's government, declares as follow:

1. The Government of Her Britannic Majesty recognizes the Protectorate of France over the Island of Madagascar, with its consequences, especially as regards the exequaturs of British Consuls and Agents, which must be applied for through the intermediary of the French Resident General.

In Madagascar the missionaries of both countries shall enjoy complete protection. Religious toleration and liberty for all forms of worship and religious teaching, shall be guaranteed.

It is understood that the establishment of this Protectorate will not affect any rights or immunities enjoyed by British subjects in that island.

2. The Government of her Britannic Majesty recognizes the sphere of influence of France to the south of her Mediterranean possessions, up to a line from Say on the Niger, to Barruwa on Lake Tchad, drawn in such marnner as to comprise in the sphere of action of the Niger Company all that fairly belongs to the Kingdom of Sokoto; the line to be determined by the Commissioners to be appointed.

The Government of her Britannic Majesty engages to appoint immediately two Commissioners to meet at Paris with two Commissioners appointed by the Government of the French Republic, in order to settle the details of the above-mentioned line. But it is expressly understood that even in case the labours of these Commissioners should not result in a complete agreement upon all details of the line, the agreement between the two Governments as to the general delimitation above set forth shall nevertheless remain binding.

The Commissioners will also be intrusted with the task of determining the respective spheres *of* influence of the two countries in the region which extends to the West and to the south of the Middle and Upper Niger.

***(Signed):* Salisbury**.

London, August 5, 1890.

<u>النص الفرنسي</u>:

Le Soussigné, dûment autorisé par le Gouvernement de la République Française, fait la Déclaration suivante :

Conformément à la demande qui lui a été faite par le Gouvernement de Sa Majesté Britannique, le Gouvernement de la République Française consent à modifier l'arrangement du 10 mars 1862, en ce qui touche le Sultan de Zanzibar. En conséquence il s'engage à reconnaître le Protectorat Britannique sur les îles de Zanzibar et de Pemba, aussitôt qu'il lui aura été notifié.

Dans les territoires dont il s'agit, les missionnaires des deux pays jouiront d'une complète protection. La tolérance religieuse, la liberté pour tous les cultes et pour l'enseignement religieux, sont garanties.

Il est bien entendu que l'établissement de ce Protectorat ne peut pas porter atteinte aux droits et immunités dont jouissent les citoyens Français dans les territoires dont il s'agit.

Le Soussigné, dument autorisé par le Gouvernement de la République Française, fait la Déclaration suivante:

1. Le Gouvernement de Sa Majesté Britannique reconnaît le Protectorat de *la* France sur l'île de Madagascar, avec ses conséquences, notamment en ce qui louche les exequaturs des Consuls et Agents Britanniques, qui devront être demandés par l'intermédiaire du Résident. Général Français.

Dans l'île de Madagascar les missionnaires des deux pays jouiront dune complète protection. La tolérance religieuse, la liberté pour tous les cultes et pour l'enseignement religieux, sont garanties.

Il est bien entendu que l'établissement de ce Protectorat ne peut porter atteinte aux droits et immunités dont jouissent les nationaux Anglais dans cette île.

2. Le Gouvernement de Sa Majesté Britannique reconnaît la zone d'influence de la France au sud de ses possessions Méditerranéennes, jusqu'à une ligne de Say sur le Niger, à Barruwa sur le Lac Tchad, tracée de façon à comprendre dans la zone d'action de la Compagnie du Niger, tout ce qui appartient équitablement (fairly) au Royaume de Sokoto ; la ligne à déterminer par les Commissaires qui seront nommés.

Le Gouvernement de Sa Majesté Britannique s'engage à nommer immédiatement deux Commissaires, qui se réuniront à Paris avec deux Commissaires nominés par le Gouvernement de la République Française, dans le but de fixer les détails de la ligne ci-dessus indiquée. Mais il est expressément entendu que quand même les travaux des Commissaires n'aboutiraient pas à une entente complète sur tous les détails de la ligne, l'accord n'en subsisterait pas moins entre les deux Gouvernements sur le tracé général ci.dessus indiqué.

Les Commissaires auront également pour mission de déterminer les zones d'influence respectives des deux pays dans la région qui s'étend à l'ouest et au sud du Moyen et Haut Niger

(Signé)*:*Waddington.
Londres, le 5 août 1890. ([1])

([1])-Le commandant.F.Van Ortroy, Conventions Internationales définissant les limites actuelles des possessiootectorats et sphères d'influence en Afrique, Publies d'après les textes authentique .Félix Alcan librairie éditeur, Paris.6 mars 1898, pp.229-231.

-II- نص اتفاقية ترسيم الحدود 10 أوت 1889

النص الانجليزي:

-ملخص الاتفاقية:

احتوى نص هذه الاتفاقية تسوية لحدود الممتلكات البريطانية والفرنسية علـــى الـــسواحل الغربية لإفريقيا، تضمنت 5 بنود، حددت فيها حدود ممتلكات الطرفين وتنظيم التعاملات بينهما في سواحل غرب إفريقيا، فقد حددت البنود من 2 إلى 5 حدود وجمارك ممتلكات القوتين فـــي مناطق خليج غينيا، حررت الاتفاقية باللغتين الانجليزية والفرنسية.أدرجت هذه الاتفاقيـــة فـــي الصفحة 127 و128 من الدراسة.

Arrangement relatif a la délimitation de leurs possessions respectives sur la cote occidentale d'Afrique ; signé à Paris, le 10 août 1889.

(Les ratifications ont été échangées le 12 mars 1890).

The Undersigned, selected by the Government of her Majesty the Queen of Great Britain and Ireland and by the Government of the French Republic for the purpose of preparing a general understanding with a view to settle all the questions at issue between England and France with regard to their respective possessions on the West coast of Africa, have agreed on the following provisions :

ARTICLE I (2).

In Senegambia, the frontier-line between the English and French possessions shall be established as follows :

1. To the north of the Gambia (right bank) the line shall start from Jinnak creek and follow the parallel which, Traversing the coast at this point (about 13°36' north), intersects the Gambia at the great bend it makes towards the north opposite a small island situated at the entrance of Sarmi Creek, in the country of Niamena.

From this point the frontier-line shall follow the right bank as far as Yarbatenda, at distance of 10 kilom. from the river.

2. To the south (left bank) the line, starting from the mouth of the San Pedro, shall follow the Left bank as far as 13° 10' of north latitude. The frontier shall thence follow the parallel which, starting from this point, goes as far as Sandeng (end of the Vintang Creek, English Map).

The line shall then trend upwards in the direction of the Gambia, following the meridian which passes through Sandeng to a distance of 10 kilom. from the river.

The frontier shall then follow the left bank of the river at the same distance of 10 kilom. as far as and including Yarbatenda.

ARTICLE II (1).

To the north of Sierra Leone, in accordance with the provisions of the Treaty of 1882 (non ratifié, the line of demarcation, after having divided the basin of the Mellacoree from that of the Great Scarcies, shall pass between Bennah and Tambakka. leaving Talla to England and Tamisso to France, and shall approach the 10th degree of north latitude, including in the French zone the country of the Houbbous, and in the English zone Soulimaniah and Falabah.

The line shall stop at the intersection of the 13th degree of longitude west of Paris (10° 40' of Greenwich) as marked on the French Map, and of the 10the degree of latitude.

ARTICLE III (2).

Sec. 1. On the Gold Coast, the English frontier shall start from the seacoast at Newtown at 1.000 metres to the west of the house occupied in 1884 by the English commissioners. It shall thence go straight to the Tendo Lagoon. The line shall then follow the left bank of that lagoon and of that of Ahy and the left bank of the River Tanoe, or Tendo, as far as Nougoua.

Starting from Nougoua the frontier line shall be fixed in accordance with the various Treaties which have respectively been concluded by the two Governments with the natives.

This line shall be prolonged to the 9th degree of north latitude.

The French Government shall undertake to allow England full liberty of political action to the east of the frontier-line, particularly as regards the Kingdom of the Ashantees: and the English Government shall undertake to allow France full liberty of political action to the west of the frontier-line.

The French frontier shall, in like manner, start from the sea-shore at Newton at distance of 1.000 metres to the west of the house occupied in 1884 by the English Commissioners. After having reached in a straight line the Tendo Lagoon, it shall follow the right bank of that lagoon and of that of Ahy as well as that of the River Tanoe, or Tendo, and terminate at Nougoua, the point at which the two lines of frontier shall unite.

Sec.2. In the event of the GoId Coast Government Thinking proper to establish a Custom-house at the mouth of the River Tendo, the French Government will not object to the English authorities requiring from French boats certificates of destination for goods going up the Tendo, in which

certificates it shall be specified that the duties payable on goods imported into the French Colony have been paid in full.

The navigation on the Tendo and Ahy Lagoons and on the River Tendo shall be free and open to the boats and inhabitants of the two Protectorates.

In the event of the French Government thinking proper to establish a Customhouse for the purpose of keeping a similar supervision over the English boats coming from the direction of Apollonia as that exercised over French boats at the mouth of the Tendo, the English Government will raise no objection.

Sec. 3. The acceptance of the English Government of the above mentioned lines of frontier remains subject to the adoption by the French Government of a Customs Tariff to be established at Assinee, in which the duties upon spirituous liquors shall not be less than 40 fr. the hectolitre for alcohols and trade liquors of less strength than 25 degrees; than 60 *fr.* the hectolitre for alcohols of *25* to 49 degrees; and 100 fr. the hectolitre for alcohols of 50 degrees and over.

Duties upon tobacco in leaf and manufactured shall not be less than 80 centimes the kilogramme. Cotton goods shall be liable to a duty of 15 per cent. ad valorern.

ARTICLE IV.

Sec.1. On the Slave Coast the line of demarcation between the spheres of influence of the two Powers shall be identical with the meridian which intersects the territory of Porto Novo at the Ajarra Creek, leaving Pokrah, or Pokéa, to the English Colony of Lagos. It shall follow the above-mentioned meridian as far as the 9th degree of north latitude, where it shall stop. To the south it shall terminate on the seashore after having passed trough the territory of Appah, the capital of which shall continue to belong to England.

The navigation of the Ajarra and of the River Addo shall be free and open to the inhabitants and boats of both Protectorates.

Sec.2. French traders shall be guaranteed full liberty of trade with such districts as shall not be included in the French sphere of influence, and especially as regards the Egbas.

English traders shall likewise be guaranteed full liberty of trade with such districts as shall not be included in the English sphere of influence.

Sect.3. Guarantees shall also be given in favour of the inhabitants of Katanu and of the French portion 0f the Territory of Appah. These inhabitants shall be free to leave the country should they so desire, and Those who remain shall be protected t by the French authorities against any act of aggression-on their persons, their position, or their property, on the part of the King of Porto-Novo

or of his people.
Similar guarantees shall be given in favour of the inhabitants of the territory of Pokrah.

Sec.*4.* It is furthermore agreed that 1)-the English Government shall have full Liberty of political action to the east of the frontier-line; and that 2)-the French Government shall have full liberty of political action to the west of the frontier-line.

Sec.*5.* In consequence of the understanding defined as above, and with a view to obviate any conflict to which the daily relations of the inhabitants of the Porto Novo country with those of Pokrah might give rise if a Custom-house were to be established by one or other of the Contracting Parties on the Ajarra Creek, the English and French Delegates agree in recommending to their respective Governments the neutralization, from a Custom's point of view, of that portion of the
territory of Pokrah which is comprised between the Ajarra Creek and the Addo until such time as a definitive Customs Agreement can be arrived at between the French establishments of Porto Novo and the Colony of Lagos.

ARTICLE V (1).

The two Governments reserve to them Selves the right of nominating Special Commissions of Delimitation to trace upon the Spot wherever they may consider it necessary the lino of demarcation between the English and French possessions, in conformity with the general provisions which are set forth above.

In witness whereof the undersigned delegates have drawn up and signed the present Agreement, subject to the approval of their respective Governments. Done at Paris, in duplicate, the 10th day of August, 1889.

(Signed): Edwin H. Egerton
" Augustus W. L. Hemming.

" A.Nisard.

" Jean Bayol.

<u>النـــص الفرنســــــي</u> :

Les soussignés, délégués par le Gouvernement de Sa Majesté la Reine de la Grande-Bretagne et d'Irlande et par le Gouvernement de la République Française, a l'effet de préparer un accord général destiné à régler l'ensemble des questions pendantes entre l'Angleterre et la France au sujet de leurs possessions

respectives sur la côte occidentale d'Afrique, sont convenus des dispositions suivantes :

ARTICLE I (2).

En Sénégambie, la ligne frontière entre les possessions anglaises et françaises sera établie dans les conditions suivantes :

1. Au nord de la Gambie (rive droite) le tracé partira de Jinnak Creek pour suivre le parallèle qui, passant en ce point de la côte (environ 13° 36'nord), coupe la Gambie dans le grand coude qu'elle fait vers le nord, en face d'une petite ile située à l'entrée de Sarmi Creek, dans le pays de Niamena.

A partir de ce point, la ligne frontière suivra la rive droite jusqu'à Yarbatenda, à une distance de 10 kilom du fleuve.

2. Au sud (rive gauche) le tracé partira de l'embouchure de la Rivière San Pedro, suivra la rive gauche jusqu'au 13° 10'de' latitude nord. La frontière sera établie ensuite par le parallèle qui, partant de ce point, va jusqu'à Sandeng (fin de Vintang Creek, Carte Anglaise).

Le tracé remontera alors dans la direction de la Gambie, en suivant le méridien qui passe par Sandeng jusqu'à une distance de 10 kilom du fleuve.

La frontière suivra ensuite la rive gauche du fleuve, à une même distance de 10 kilom. jusqu'à et y compris Yarbatenda.

ARTICLE II (1).

Au nord de Sierra-Leone, conformément aux indications du traité de 1882 (non ratifié), la ligne de démarcation, après. Avoir séparé le bassin de la Mellacorée de celui de la Grande Scarcie, passera entre le Bennah et le Tambakka, laissant le Talla à l'Angleterre, le Tamisso à la France, s'approchera du 10^{e} degré de latitude nord, en comprenant le pays des Houbbous dans la zone française et le Soulimaniah avec Falabah dans le zone anglaise.

Le tracé s'arrêtera à l'intersection du 13^{e} degré de longitude ouest de Paris (10° 40'de Greenwich), (Carte Française), et du 10^{e} degré de latitude.

ARTICLE III (2).

§. 1. Sur la Côte d'Or, la frontière anglaise partira du bord de la mer, à Newton, à 1.000mètres à l'ouest de la maison occupée en 1884 par MM. les Commissaires Anglais. Elle se dirigera ensuite, en droite ligne, vers la lagune Tendo. La ligne suivra ensuite la rive gauche de cette 1agune et de celle d'Ahy, puis la rive gauche de la rivière Tanoé, ou Tendo, jusqu'à Nougoua.

A partir de Nougoua le tracé de la frontière sera établi en tenant compte des traités respectifs conclus par les deux Gouvernements avec les indigènes. Ce tracé sera prolongé jusqu'au 9° degré de latitude nord.

Le Gouvernement Français prendra l'engagement de laisser l'action politique de l'Angleterre s'exercer librement à l'est de la ligne frontière, particulièrement en ce qui concerne le Royaume des Achantis; le Gouvernement Anglais prendra l'engage de laisser l'action politique de la France s'exercer librement à l'ouest de la ligne frontière.

La frontière française partira également du bord de la mer, à Newton, à 1.000mètres à l'ouest de la maison occupée en 1884 par MM. les Commissaires Anglais. Après avoir rejoint, en ligne droite, la lagune Tendo, elle suivra la rive droite de cette lagune et de celle d'Ahy ainsi que de la rivière Tanoé, ou Tendo, pour aboutir à Nougoua, point où les deux frontières se confondront.

§2. Dans les cas où le Gouvernement du Gold Coast jugera utile d'établir un poste de douane à l'embouchure de la Rivière Tendo, le Gouvernement Français ne fera pas d'objection à ce que les autorités anglaises exigent des embarcations françaises des certificats de destination pour les marchandises remontant le Tendo, certificats spécifiant que les droits d'entrée dans la Colonie Française ont été intégralement payés par elles.

La navigation sur les lagunes Tendo. Ahy, et la rivière Tendo, sera libre et ouverte aux embarcations et aux habitants des deux Protectorats.

Dans le cas où le Gouvernement Français jugera utile d'établir un poste de douane pour contrôler les embarcations anglaises venant du côté d'Apollonie dans les conditions exigées des embarcations françaises à l'embouchure du Tendo, le Gouvernement Anglais ne fera pas d'objection.

§ 3. L'acquiescement du Gouvernement Anglais aux lignes de démarcation ci-dessus mentionnées, demeure subordonné l'adoption, par le Gouvernement Français, d'un projet de tarif douanier à établir à Assinie, dans lequel les droits sur les alcools ne seraient pas inférieurs à- 40 fr. l'hectolitre pour les alcools et liqueurs de traite titrant moins de 25 degrés ; à 60 fr. l'hectolitre pour les alcools de 25 degrés à 49 degrés, et de 100 fr. l'hectolitre pour les alcools à 50 degrés et au-dessus.

Les droits sur le tabac en feuille et fabriqué ne seraient pas inférieurs à 80 centimes le kilogramme.

Les tissus seraient soumis à un droit de 15 pour cent ad valorem.

ARTICLE IV.

§ 1. Sur la Côte des Esclaves la ligne de démarcation entre les sphères d'influence des deux Puissances se confondra avec le méridien qui coupe le territoire de Porto-Novo à la Crique d'Ajarra, en laissant le Pokrah, ou Pokéa, à la Colonie Anglaise de Lagos. Elle suivra le méridien précité pour s'arrêter, au nord, au 9^{e} degré de latitude nord. Au Sud, elle ira aboutir à la plage après avoir traversé le territoire d'Appah, dont la capitale restera à l'Angleterre.

La navigation de l'Ajarra, et celle de la rivière d'Addo, seront libres et

ouvertes aux habitants et aux embarcations des deux Protectorats.

§ 2. Des garanties seront stipulées en vue d'assurer aux commerçants français toutes libertés pour leurs échanges avec les pays qui ne seraient pas compris dans la sphère d'influence de la France, et notamment avec les Egbas.

Réciproquement, des garanties seront stipulées en vue d'assurer aux commerçants anglais toute liberté pour leurs échanges avec les pays qui ne seraient pas compris dans la sphère d'influence de l'Angleterre.

§ 3. Des garanties seront également stipulées en faveur des habitants de Kétenu et de la partie française du territoire d'Appah. Ces habitants seront libres d'émigrer, s'ils le désirent, et ceux qui resteront seront protégés par les autorités françaises contre toute atteinte de la part du Roi de Porto-Novo ou de ses gens à leurs personnes, leur situation, et leurs biens.

Les mêmes garanties seront stipulées en faveur des habitants du territoire de Pokrah.

§ 4. Il est convenu en outre que : 1) l'action politique du Gouvernement Anglais s'exercera librement à l'est de la ligne- frontière, et que 2) l'action du Gouvernement Français s'exercera librement à l'ouest de la ligne-frontière.

§ 5. Comme conséquence de l'entente qui vient d'être ainsi définie, et pour éviter les conflits auxquels les rapports journaliers des populations du pays de Porto Novo avec les habitants de Pokrah pourraient donner lieu si un poste de douane devait être établi par l'une ou l'autre des Parties Contractantes à la Crique d'Ajarra, les Délégués Français et Anglais s'accordent à recommander à leurs Gouvernements respectifs la neutralisation, au point de vue douanier, de la partie du territoire de Pokrah comprise entre la Crique d'Ajarra et l'Addo, en attendant qu'un accord douanier définitif puisse intervenir entre les établissements français de Porto-Novo et la Colonie de Lagos.

ARTICLE V (l).

Les deux Gouvernements se réservent de nommer des Commissions Spéciales de délimitation pour tracer sur les lieux, là où ils le jugeront utile, la ligne de démarcation entre les possessions anglaises et françaises, en conformité avec les dispositions générales qui précèdent.

En foi de quoi les Délégués soussignés ont dressé le présent arrangement Sous réserve de l'approbation de leurs Gouvernements respectifs et y ont apposé leur signature.

Fait à Paris, en double expédition, le 10 août 1889.

(Signé): Edwind H. Egerton .
Augustus W. L. Hemming.

A. Nisard.
A. Jean Bayol. ([1]).

([1])-Le commandant.F.Van Ortroy, Op.Cit, pp.199-204.

-III- **اتفاقية ترسيم الحدود 14 جوان 1898**

- **ملخص الاتفاقية:**

برمت هذه المعاهدة بعد مد وجزر بين الطرفين، حيث أنهت كل المشاكل الحدودية المعلقة بين الطرفين في غرب إفريقيا، خاصة مستعمرات لاغوس، الداهومي والمناطق الواقعة ماوراء الدرجة 9 لخط الاستواء.

تضمنت هذه الاتفاقية 9 بنود، عينت من خلالها حدود ممتلكات الدولتين وأدرجت فيها الإجراءات المتخذة بين الطرفين فيما يخص حرية التجارة والملاحة في مستعمراتهما.

ذكرت هذه المعاهدة في الصفحة 129 وملخص لما جاء فيها صفحة 134 من الدراسة.

CONVENTION BETWEEN GREAT BRITAIN AND FRANCE, 14 JUNE 1898

Article I

. . . The frontier separating the British Colony of the Gold Coast from the French Colonies of the Ivory Coast and Sudan shall start from the northern terminal point of the frontier laid down in the Anglo-French Agreement of the 12th July, 1893, viz., the intersection of the thalweg of the Black Volta with the 9th degree of north latitude, and shall follow the thalweg of this river northward up to its intersection with the 11th degree of north latitude. From this point it shall follow this parallel of latitude eastward as far as the river shown on Map No.1, annexed to the present Protocol, as passing immediately to the east of the villages of Zwaga (Souaga) and Zebilla (Sebilla), and it shah then follow the thalweg of the western branch of this river up stream to its intersection with the parallel of latitude passing through the village of Sapeliga. From this point the frontier shall follow the northern limits of the hands belonging to Sapeliga, as far as the River Nuhau (Nouhau), and shall then follow the thalweg of this river up or down stream, as the case may be, to a point situated 2 miles (3,219 metres) eastward of the road which leads from Gambaga to Tenkrugu (Tingourkou), via Bawku (Baukou). Thence it shall rejoin by a straight line the 11th degree of north latitude at the intersection of this parallel with the road which is shown on Map No. 1, as leading from Sansanne Mango to Pama vïa Jebigu (Djebiga).

Article II

The frontier between the British Colony of Lagos and the French Colony of Dahomey, which was delimited on the ground by the Anglo-French Boundary

Commission of 1895, and which is described in the Report signed by the Commissioners of the two nations on the 12th October, 1896, shall henceforward be recognised as the frontier separating the British and French possessions from the sea to the gth degree of north latitude.

From the point of intersection of the River Ocpara with the 9th degree of north latitude, as determined by the said Commissioners, the frontier separating the British and French possessions shall proceed in a northerly direction, and follow a line passing west of the lands belonging to the following places, viz., Tabira, Okuta (Okouta), Boria, Tere, Gbani, Ashigere, (Yassikéra), and Dekala.

From the most westerly point of the lands belonging to Dekala the frontier shall be drawn in a northerly direction so as to coincide as far as possible with the line indicated on Map No. x annexed to the present Protocol, and shall strike the right bank of the Niger at a point situated 10 miles (16,093 metres) up-stream from the centre of the town of Gere (Guiris) (the port of Ilo), measured as the crow flies.

Article III

From the point specified in Article II, where the frontier separating the British and French possessions strikes the Niger, viz., a point situated on the right bank of that river, 10miles (16,093 metres) upstream from the centre of the town of Gere (Guiris), (the port of Ilo), the frontier shah follow a straight line therefrom at right angles to the right bank as far as its intersection with the median line of the river. It shall then follow the median line of the river, up-stream, as far as its intersection with a line drawn perpendicularly to the left bank from the median line of the mouth of the depression or dry watercourse, which, on Map No. 2 annexed to the present Protocol, is called the Dallul Mauri, and is shown thereon as being situated at a distance of about 17 miles (27,359 metres), measured as the crow flies, from a point on the left bank opposite the above-mentioned village of Gere (Guiris).

From this point of intersection the frontier shall follow this perpendicular till it meets the left bank of the river.

Article IV

To the east of the Niger the frontier separating the British and French possessions shall follow the line indicated on Map No. 2, which is annexed to the present Protocol.

Starting from the point on the left bank of the Niger indicated in the previous Article, viz., the median line of the DaIlul Mauri, the frontier shall follow this median line until it meets the circumference of a circle drawn from the centre of the town of Sokoto with a radius of 100 miles (160,932 metres). From this point it shall follow the northern arc of this circle as far as its second intersection with the 14th parallel of north latitude. From this second point of intersection it shall

follow this parallel eastward for a distance of 70 miles (112,652metres); then proceed due south until it reaches the parallel of 13° 20' north latitude, then eastward along this parallel for a distance of 25 miles (402,230 metres); then due north until it regains the i4th parallel of north latitude; then eastwards along this parallel as far as its intersection with the meridian passing 35'east of the centre of the town of Kuka, and thence this meridian southward until its intersection with the southern shore of Lake Chad.

The Government of the French Republic recognizes, as falling within the British sphere, the territory to the east of the Niger, comprised within the above-mentioned line, the Anglo-German frontier, and the sea.

The Government of Her Britannic Majesty recognizes, as falling within the French sphere, the northern, eastern, and southern shores of Lake Chad, which are comprised between the point of intersection of the i4th degree of north latitude, with the western shore of the lake and the point of incidence on the shore of the lake of the frontier determined by the Franco-German Convention of the 5th March, 1894.

Article V

The frontiers set forth in the present Protocol are indicated on the annexed Maps, which are marked 1 and 2 respectively.

The two Governments undertake to appoint within a year as regards the frontiers West of the Niger, and within two years as regards the frontier east of that river . . . Commissioners who will be charged with delimiting on the spot the lines of demarcation, between the British and French possessions. . .

Article VI

The two Contracting Powers engage reciprocally to treat with consideration ('bienveillance') the native Chiefs who, having had Treaties with one of them, shall, in virtue of the present Protocol, corne under the sovereignty of the other.

Article VII

Each of the two Contracting Powers undertakes not to exercise any political action in the spheres of the other as defined by Articles I, II, III, and IV of the present Protocol.

It is understood by this that each Power will not, in the spheres of the other, make territorial acquisitions, conclude Treaties, accept sovereign rights or Protectorates, nor hinder nor dispute the influence of the other.

Article VIII

Her Britannic Majesty's Government will grant on lease to the Government 0f the French Republic, for the objects, and on the conditions, specified in the Form of Lease annexed to the present Protocol, two pieces of ground. . . one of which will be situated in a suitable spot on the right bank of the Niger between Leaba and the
junction of the River Moussa (Mochi) with the former river, and the other on one of the mouths of the Niger.

[Area of the leased plots of land; conditions of transit are to be discussed after signature of the Protocol.

Article IX

Within the limits defined on Map No. 2, which is annexed to the present Protocol, British subjects and British protected persons and French citizens and French protected persons, as far as regards their persons and goods, and the mercharidize the produce or the manufacture of Great Britain and France, their respective Colonies, Possessions, and Protectorates, shall enjoy for thirty years from the date of the exchange of the ratifications of the Convention mentioned in Article V the same treatment in all matters of river navigation, of commerce, and of Tarif and fiscal treatment and taxes of all kinds.

Subject to this condition, each of the two Contracting Powers shall be free to fix, in its own territory, and as may appear to it most convenient, the Tarif and fiscal treatment and taxes of all kinds.

In case neither of the two Contracting Powers shall have notified twelve months before the expiration of the above-mentioned term of thirty years its intention to put an end to the effects of the present Article, it shall remain in force until the expiration of one year from the day on which either of the Contracting Powers shall have denounced it.

In witness whereof, the undersigned Delegates have drawn up and signed the present Protocol.

Done at Paris, in duplicate, the 14th day of June, in the year of our Lord, 1898.

Signed Martin Gosselin; William Everett; René Lecomte;

G. Binger. ([1]).

([1])-C.W.Neewbury, British, 1875-1914.Op.Cit, pp.236-240.

قائمة المصادر والمراجع

I – قائمة المراجع باللغة العربية :

1– بوهان (آ.آدو)، تاريخ إفريقيا العام ،" إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية (1880-1835)"، اليونسكو، باريس، المجلد 7، 1990.899ص.

2– بولم (دونيس)، الحضارات الإفريقية، ترجمة علي شاهين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، بلا تاريخ.251ص.

3– هوارد (إِ.س)، أشهر الرحلات إلى غرب إفريقيا، ترجمة.د. عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996.176ص.

4– كام (جوزفين)، المستكشفون في إفريقيا، ترجمة وتقديم وتعليق، دكتور السيّد يوسف نصر، راجع الترجمة إلى العربية، دكتور محمد على وقاد، دار المعارف، القاهرة،1983. 360ص.

5– السعودي (محمد عبد الغني)، الاقتصاد الإفريقي والتجارة الدولية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة،1973. 398ص.

6– فيجي (جي.دي)، تاريخ غرب إفريقيا، ترجمة وتقديم وتعليق،السيد يوسف نصر، راجع الترجمة إلى العربية دكتور بهجت رياض صاحب، الطبعة1، دار المعارف، القاهرة،1982. 432 ص.

7– قاسي (مسعودة)، زيت النخيل والتواجد البريطاني– الفرنسي في إفريقيا جنوب الصحراء في القرن 19، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، جامعة الجزائر، 2003، 91ص.

II – قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1– قائمة المصادر

1-Adams (John.Capitain), Remarks on the country extending from cape Palmas to the river Congo, Frank Cass and Co L.T.D, New Impression, London, 1966.(First edition 1823). 265P.

2-Bouêt-Willaumez, (louis-eduard comte)," Description nautique des côtes de l'Afrique Occidentale", Annales maritimes et coloniales, 30[e] Année, 3e série, volume supplémentaire, Tome II, Imprimerie royale, MDCCCXLV (1845). 373p.

3 Bouêt-Willaumez, (louis-eduard comte), Commerce et traite des noires aux côtes occidentales d'Afrique, Imprimerie nationale, Paris, Slatkine reprints, Genève, 1978. 230p.

4-Cochin, (Augustin), L'abolution de l'esclavage 1861, Edition Emile Desormeaux, fort de France, 1979. 407p.

5-Mattei, (le commandant), Bas-Niger, Bénoué et Dahomey, Imprimerie E.Valier et Cie, Grenoble, 1890. 199 p.

6-Park, (Mungo), Voyage dans l'intérieur de L'Afrique, Préface d'Adrian Adams, Maspero, ParisV°,1980. 354p.

7-Septand, (Lieutenant-colonel Brevet), Les expéditions Anglaises en Afrique, 4éme édition, Paris.S.D (1895?). 500p.

8-Tardieu (Amédée) et al, "Histoire et description de tous les peuples, Sénégambie, Guinée, Nubie, Abyssine», L'univers, Fermine Didot frères éditeurs, Paris MDCCCXIVII (1847). 388p.

9-Van Ortroy, (Le commandant.F), Conventions Internationales définissant les limites actuelles des possessions, protectorats et sphères d'influence en Afrique, Publies d'après les textes authentique .Félix Alcan librairie éditeur, Paris.6 mars 1898. 517p.

II- قائمة المراجع:

1-Ajayi, (J.A.F.de), Histoire générale de l'Afrique. L'Afrique au XIX siècle jusque vers les années 1880, édition U.N.E.S.C.O, Paris, 1996, Volume VI. 936p.

2-Amine, (Samir), Impérialisme et sous développement en Afrique éditions Anthropos, Paris, 1976. 442p.

3-Aumont, (Michèle), Monde ouvrier méconnu, carnets d'usine, éditions Spes, Paris, 1956. 424p.
4-Bairoch, (Paul), Commerce extérieure et développement économique de l'Europe XIX siècle, école des hautes études en sciences sociales. Mouton, La Haye, Paris, 1976. 355p.
5-Baud, (Paul), Industrie chimiques en France, Etudes historique et geograhique, Masson, Paris, 1932. 418p.
6-Bauman, (H) et Westermann, (A), Les peuples et les civilisations de l'Afrique, traduction Française par Homburger.L, Payot, Paris, 1970. 605p.
7-Baumont, (Maurice), L'essor industriel et l'impérialisme colonial (1878-1904), Librairie, Félix Alcan, Paris, 1937. 611p.
8-Billaud, (Emile), La politique indigène de l'Angleterre en Afrique Occidentale, Hachette et Cie, Paris, 1912. 560p.
9-Brunet, (L) et Giethlen, (louis), Dahomey et dépendance, 2eme édition, challamel éditeur, Paris, 1901. 544p.
10-Brunschwig, (Henri), L'avènement de L'Afrique noire, Armand Colin ParisV°, 1960. 247p.
11- Brunschwig, (Henri), L'Europe et l'Afrique noire, Centre Universitaires Des Hautes Etudes Européennes (C.U.H.E.E.), Strasbourg, 1962. 76p.
12- Brunschwig, (Henri), "La troque et la traite "Cahiers D'études Africaines, 3eme Cahiers, volume II, Mouton et Co, MCMLXII. (1962). pp339-346.
13- Brunschwig, (Henri), Le partage de l'Afrique noire, Imprimerie reliure, Manne, France, 1971. 188p.
14-Burns, (Sir Allen), History of Nigeria, Sixth edition George Allen and Uniwin L.T.D. Landon, 1963. 368p.
15-Coquery-Vidrovitch, (Catherine),"Le blocus de whydah (1876-1877 et la rivalité franco- anglaise au Dahomey ", Cahiers D'études Africaines, 3eme Cahier, Volume II, Mouton et Co.MCMLXII (1962). pp373. 419.

16-Coquery, Vidrovitch, (Catherine), et Moniot, (Henri), L'AFrique noire de 1800 à nos jours, Presse Universitaire de France, Paris, 1974. 462p.
17-Crokeart, (Jacques), Histoire de l'empire Britannique, Flammarion et Cie éditeur, Paris, 1947. 589p.
18-Crowder, (Michael), The story of Nigeria, Faber and Faber, London, 1962. 307p.
19-Darcy, (Jean), France et Angleterre cent années de rivalité coloniale, L'Afrique, librairie académique Dédier Perin et Cie, Paris, 1904. 482p.
20-Deschamps, (Hubert), Peuples et nations d'outre mer (Afrique- Islam - Asie du sud), librairie Dalloz, Paris, 1954. 475p.
21-Même auteur, L'Europe découvre l'Afrique, Afrique occidentale 1794-1900, éditeur Berger- Levrault, Paris VI, 1967. 284p.
22-Dike, (K.Onwuka), Trade and politics in the Niger delta (1830-1885), Oxford at the Clarendon press, Great Britain, 1956. 251p.
23-Friesenhahn, (P),"Emploi de la savonnade" chimie et industrie, Volume 14, N° 01, Paris, Juillet 1925.
24-Gaffarel, (Paul), La conquête de l'Afrique, librairie Hachette et Cie, 4eme édition, Paris, 1903. 318p.
25-Ganiage, (Jean), L'expansion coloniale et les rivalités internationales, Centre De Document Universitaire, Paris, France, 1975.Tome I, 151p. Tome II .312 p.
26-Gann, (L.H) and Duingan, (Peter), The history and politics of colonialism 1870-1914 volume I, Cambridge University Press, London 1969. 470 p.
27-Gifford, (Prosser) and Louis, (W.M roger), France and Britain in Africa Imperial rivalry and colonial rule, Yale University Press, New Haven and London, 1971. 989p.
28-Grimal, (Henri), De l'empire Britannique au Commonwealth librairie Armand Colin, Paris Ve, 1971. 416p.

29-Guernier (E.L), L'Afrique champ d'expansion de l'Europe, Librairie Armand Colin, Paris, 1933. 288p.
30-Hardy, (Georges), La politique coloniale et le partage de la terre aux XIX siècle et XX siècle, édition, Albin Michel, ParisXIV°, 1937. 396p.
31-Hatch, (John), The history of Britain in Africa from the fifteenth century to the present, first published, André Deutsh, London, 1969. 320p.
32-Henry, (Yves), Elément d'agriculture coloniale, plantes à huile, Armand Colin, Paris, 1921. 220p.
33- Henry Yves et autres, Matières première Africaines, Emile Larose librairie éditeur, Paris, 1921. 503p.
34-Jamieson, (Georges), Vegetable Fats and oils, Second edition Reinhold Publishing Corporation, New York, U.S.A, 1943. 508p.
35-Kay, (George), La traite des noires, Traduit de L'anglais par Truffert Paul, Robert Laffont, Paris VI, 1968. 287p. (The shanreful trade).
36-Kizerbo, (Joseph), Histoire de l'Afrique noire d'hier à demain, Librairie Hatier, Paris, 1972. 702p.
37-Landes, (David.S), L'Europe Technicienne. Révolution technique et libre essor industriel en Europe occidentale de 1750-à nos jours, Traduit de l'anglais Louis Evard, éditions Gallimard, Paris, 1975. 784p. (Pour la traduction Française).Cambridge University Press, Londre, 1969.
38-Laroche, (Hervé), La Nigeria, 2eme édition, Presse Universitaire De France, Paris, 1968. 128p.
39-Lenine, (Vladimir.I), L'impérialisme stade suprême du capitalisme, éditions Sociales, Paris, 1952. 128p.
40-Masson, (Paul), Marseille et la colonisation Française, 2^{e}éditions, Librairie Hachette et Cie, Paris, 1912. 592p.
41-M'bokolo, (Elikia), Afrique noire histoire et civilisation XIXe-XXe Siècle, Hatier, Paris, décembre 1992 .TomeII. 572p.

42-Merle, (Marcel), L’anti colonialisme Européen de las Casas à Karl Marx, Armand Colin, Paris, 1969. 399p.
43-Newbury, (Colin.W), British policy toward West Africa select document 1786-1874. Clarendon. Press, University Press, Oxford, 1965. 656p.
44-Meme auteur, British policy toward West Africa selects document 1875-1914 Clarendon press.Oxord, Great Britain, 1971. 636p.
45-Oyenuga, (V.A), Agriculture in Nigeria, F.A.O, Rome, Italie, 1967. 309p.
46-Paule-brasseur, (Marion) et Brasseur (G), Porto-Novo et sa palmerie, Ifan, Dakar, 1953. 132p.
47-Rioux (Jean-pierre), La révolution industrielle 1780-1850, édition seuil, 1971. 248p.
48-Rouire (Dr), L’Afrique aux Européens. Les colonies de l'Europe en Afrique. La conquête-le partage-L’avenir, Librairie Hachette et Cie, Paris, 1907. 336p.
49-Schnapper, (Bernard), La politique et le commerce Français dans le Golfe de Guinée de 1838 à 1871, Mouton et Co la Haye, Paris MCMILXI (1961). 286p.
50-Surre, (Christian) et Ziller (Robert), Le palmier à huile, Maisonneuve et Larose, Paris, 1963.Tome 2. 244p.
51-Tamisir-Niani, (Djbril) et Suret-Canal (Jean), Histoire de l'Afrique occidentale, Présence Africaine, Conakry, Paris, Juillet 1961. 224p.
52-Verger, (Pierre), Flux et reflux de la traite des négres entre le golfe de Bénine et Bahia de todos os Santos, du Dix septieme siècle au dix neuvième siècle, Mouton et Co. La Haye, Paris, France, 1968. 720p.

III– **قائمة المناجد والموسوعات والأطالس:**

1– **باللغة العربية :**

1- الدكتور إدريس (سهيل)، المنهل، قاموس-فرنسي-عربي، الطبعة28، دار الآداب، بيروت، عام2000. 1289ص.

2- كامي (س.حسن)، المغني الأكبر، منجد انجليزي–عربي، لبنان، 1988.

3- ساعي (نواري) ، أطلس المصطلحات الجغرافية والتاريخية، دار الهدى، عين مليلـــة، الجزائر،1993. 160ص

4- السابق (جروان)، معجم اللغات، إنجليزي-فرنسي-عربي، الطبعة الأولى، دار الـــسابق للنشر، بيروت، لبنان، 1985. 1935ص.

5- المنجد في اللغة والأعلام، طبعة 31، دار الشرق، بيروت، لبنان، 1991. 752 ص.

2- **باللغة الأجنبية:**

1-Robert, (Paul), Le Petit Roberte2 .Dictionnaire Universel des noms propres, Edition les dictionnaires le Robert, Paris, France. 1988.1955p.

2- Robert, (Paul) Le petit robert, Paris XI°, 1988

3-Grand Larousse encyclopédique, librairie Larousse, ParisVI, Volume 1,2.1960. Volume 3.1961. Volume 5.6 ,1962. Volume 7 1963. Volume 8.10.1964.S.P.

3- **أهم المواقع الإلكترونية باللغة الفرنسية:**

- en.wikipedia.org/wiki/Alexander_Gordon_Laing.08/01/2009.
- en.wikipedia.org/wiki/Bill_Barth.08/01/2009.
-en.wikipedia.org/wiki/James_Richardson (explorer-of -the-Sahara).19/12/2008.
- en.wikipedia.org/wiki/Mungo_Park_ (explorer) .08/01/2009.
- en.wikipedia.org/wiki/Richard –Lemon-Lander.08/01/2009.
-fr.wikipedia.org/wiki/Denham_Dixon.21/02/2009.
-fr.wikipedia.org/wiki/Hugh _ Clapperton. *21/02/2009*
-Overweg, Adolf. Encyclopædia Britannica Online. August 28, 2005.08/01/2009.

الفهارس

فهرس البلدان والشعوب

-أ-

-س-

354. غينيا: "خليج" 6، 7، 8، 9، 10، 11، 17، 18، 19، 20، 22، 24، 31، 36، 50، 51، 52، 53، 57، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 68، 70، 71، 72، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 84، 86، 91، 93، 94، 96، 105، 106، 108، 116، 124، 125، 132، 136. "غابة" 20. "المماليك الغينية" 20. "الفرنسية" 115، 127.

355. غلاسكو: 86.

فهرس الأعـــــــلام والهيئـــات

-ج-

-د-

-ت-

- غ -

فهرس المصطلحات*

-أ-

– ن–

- ص-

- ق-

-ر-

- ش-

-ث-

-خ-

-ذ-

-ض-

-غ-

*فهـــرس الخـــرائط والجـــداول *

العنوان **الصفحة**

-أ- الخــرائــط :

-ب- الجــداول:

فهـــــرس الاتفـــــاقيـــــات

العنوان	الصفحة

المحتويـــــــــــــات